



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إصلاح نظام الميزانية الحالي ودوره في ترشيد الانفاق العام
- دراسة حالة الجزائر -

تحت إشراف الدكتور:

زكرياء بله باسي

من اعداد الطالبات:

- بحير جهاد
- بربيش ثلجة
- بدوي عائشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
احمد نصيرة	أستاذ دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
الدكتور. زكرياء بله باسي	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
شليق عبد الجليل	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إصلاح نظام الميزانية الحالي

ودوره في ترشيد الانفاق العام

تحت إشراف الدكتور:

زكرياء بله باسي

من اعداد الطالبات:

- بحير جهاد
- بربيش ثلجة
- بدوي عائشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
الدكتور. زكرياء بله باسي		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:
أعزما أملك في الوجود ونور حياتي "والدي الغاليين"
حفظهما الله وأطال في عمرهما .
إلى إخوتي حفظهم الله إلى ما يحب ويرضى.
إلى كل الأقارب والأهل.
إلى كل الزملاء والأحبة.
إلى كل من لهم أثر على حياتي .

جهاد بحير

الاهداء

إلى الذي قسم أن تشرف شمس العلم على ابنته مدحتك الدهر
كله وما استطعت أن أوفي بحقك من العطاء إلى أبي الغالي
رحمه الله ، وإلى التي فضلها لا ينقطع وعطاؤها لا ينتهي.
إلى رمز الحنان والتربية إلى أُمي الحبيبية والغالية حفظها الله.
وإلى من أناروا طريقي وكانت نصائحهم أفضل رفيق.
وإلى ذوي القلوب الرقيقة اخواتي واخواتي.
إلى كل من ساعدني في انجاز عملي سواء من قريب أو من
بعيد.
واخص بالذكر صدقاتي : جهاد ، عائشة ، حنان ، بهية.

ثلجة بربيش

الاهداء

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، نافعا لقارئه
إنه لا يسعى في هذا المقام الا ان هدي ثمرة جهدي إلي:
إلي من حملتني كرها ووضعتني كرها، إلي نبع الحنان
والمحبة نور عيني إلى أغلي شيء في الوجود أُمي سعيدة
وطال الله في عمرها .

إلي من كانت النصيحة لا تفارق شفتيه، إلى الذي تحمل عناء
ومتاعب الحياة إلى الذي لم يبخل علينا برعايته، إلي الذي
أعيش وحي واموت وأدرس لأجله أبي التجاني حفظه الله لنا.
إلي من شاركوني رحم أُمي وقاسموني الحياة حلوها ومرها
،إلي الاعمدة التي اظل ارتكز عليها للصمود.

اخوتي: شريف، وحيدة، راضية ،حمزة.

إلي بناء اختي :سراج و صواج.

إلي كل العائلة والاصدقاء و الاحباب.

بدوي عايشة

الشكر والعرفان

الحمد لله تعالى الذي أنار دربنا وأعاننا على إتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور ونخص بالذكر :

الأستاذ المشرف الدكتور بله باسي زكرياء على ملاحظاته القيمة وتوجيهاته الدائمة

إلى من قدم السند والدعم المعنويين

إلى كل من أمدنا بالمساعدة أو النصح دون استثناء

المخلص:

تتم هذه المذكرة بدراسة موضوع الإصلاح الميزانياتي ودوره في ترشيد الإنفاق العام، حيث تتناول دراسة تحليل واقع نظام التسيير الميزانياتي للدول ومحتوى إصلاحه، والصعوبات التي من شأنها أن تواجه تطبيق هذا الإصلاح. ودرست ترشيد الإنفاق العام الذي يعتبر خطوة مهمة نحو تخصيص أمثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل، و التزامها مؤخرًا بمشروع لتحديث نظامها الميزاني كخطوة تنتقل بها من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم على النتائج .

كلمات المفتاحية:

الإصلاح الميزانياتي، ترشيد، الإنفاق العام، عصرنة الميزانية، نظام MSB، LOLF

Abstract:

This memorandum is Concerned with studuig the issue of budget reform and its role in rationalizing public spemding .it deals with the analysis of the reqלטg of the state budget mauagement sgstem and the conteut of its reform, and the difficulties that woued face the implenrentatiou of this reform and the stuay of rationaligation of public spending , which is au importaut step tow ards optimal allocation of resources in liglit of the scarcity of fundug sources aud its recent commitment to a proyect to modernize its budgetary system ,as a step to move from means .based management to results .based management.

Key words: budget reform .ralionalization .public escpemditure.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداء
-	الشكر والعرفان
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	فهرس الملاحق
	قائمة الإختصارات
أث	المقدمة
الفصل الأول: الإصلاح النظام الميزاني الحالي في الجزائر	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: تطور مفهوم ميزانية البرامج والأداء وأهميته
07	المطلب الأول: مفهوم ميزانية البرامج والأداء وتطوره
11	المطلب الثاني: أهمية ميزانية البرامج والأداء
13	المبحث الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر
13	المطلب الأول: نقائص النظام الميزاني الحالي كمبررات للإصلاح
15	المطلب الثاني: محتوى الإصلاح الميزانياتي
17	المطلب الثالث: التأخير في تفعيل الإصلاح وسببه المعلن
19	المبحث الثالث: صعوبات تطبيق ميزانية البرامج والأداء
19	المطلب الأول: أهم الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة أثناء تطبيق ميزانية البرامج والأداء
20	المطلب الثاني: عرض التجربة الفرنسية في مجال الإصلاح الميزانياتي
22	المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربة الفرنسية
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: ترشيد الإنفاق العام بإتباع منطق الوسائل إلى ثقافة النتائج	
27	تمهيد
28	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ترشيد الإنفاق العام
28	المطلب الأول: تطور مفهوم وأساليب ترشيد الإنفاق العام
31	المطلب الثاني: مفهوم ترشيد الإنفاق العام
32	المطلب الثالث: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام
35	المبحث الثاني: ترشيد الإنفاق العام من خلال تسيير الميزانياتي عبر البرامج والأهداف
35	المطلب الأول: النفقات العامة والإدارة بالأهداف والبرامج
37	المطلب الثاني: صياغة الميزانية العامة على أساس البرامج والأهداف

43	المطلب الثالث: مناهج إعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام
51	المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام بين توجهات الإصلاح المالي والميزاني وآفاق الحكومة المالية في الجزائر
51	المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام من خلال القانون العضوي بقوانين المالية LOLF
53	المطلب الثاني: ابتكارات LOLF ومدى تجسيدها لحكومة الإنفاق العام
60	المطلب الثالث: دواعي تبني القانون العضوي 15/18 ورهان تجسيد حكومة الإنفاق العام
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لترشيد الإنفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر
66	تمهيد
67	المبحث الأول: الاطار العام للوزارة المالية
67	المطلب الأول: عموميات حول وزارة المالية
72	المطلب الثاني: المديرية العامة للميزانية
75	المطلب الثالث: صلاحيات وزارة المالية في تحضير الميزانية العامة للدولة
76	المطلب الرابع: آلية تحضير مشروع قانون المالية
78	المبحث الثاني: مشروع واستراتيجية عصرنة الميزانية العامة للدولة
78	المطلب الأول: عصرنة الميزانية العامة للدولة
80	المطلب الثاني: تطبيق مشروع إصلاح النظام الميزانية MSB في الجزائر
82	المطلب الثالث: استراتيجية تنفيذ الاصلاحات في الجزائر
84	المطلب الرابع: تحليل سياسة ترشيد الإنفاق العام في إطار اصلاح الميزانية العامة في الجزائر
89	المبحث الثالث: تقييم رشادة الإنفاق العام في الجزائر
89	المطلب الأول: منتدى الاقتصاد العالمي(تطور مؤشر الاسراف في الانفاق العام في الجزائر (2010_2021)
90	المطلب الثاني: مشروع شراكة الميزانية المفتوحة
94	المطلب الثالث: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2016_2021)
97	خلاصة الفصل
99	الخاتمة
102	قائمة المصادر والمراجع
103	الملاحق

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان
40	تقنية ترشيد الخيارات المالية
43	المراحل المهمة للإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة
71	هيكل وزارة المالية
74	هيكل المديرية العامة للميزانية

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
85	تطور النفقات خلال الفترة (1999-2009)
87	تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)
90	تطور مؤشر الاسراف في الانفاق العام في الجزائر 2018/2010
91	يمثل محتوى الوثائق الرئيسية للميزانية
93	تطور مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر خلال الفترة (2006-2021)
94	الوثائق الاساسية للميزانية المتاحة للجمهور لسنتين (2015 و 2021)
96	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2021-2026)

فهرس الملاحق

الرقم الملاحق	العنوان الملاحق
01	الجريدة الرسمية المتعلقة بقانون المالية
02	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للميزانية

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصار	الاسم
M S B	اصلاح النظام الميزاني
م ب أ	ميزانية البرامج والأداء



لقد شهد العالم تغيرات كبيرة على مستوى مختلف آليات تسيير المالية العامة في ظل التطور السريع في شتى المجالات، ولقد سعت الحكومات يأخذ بأسباب التقدم للاستفادة من إمكانياتها ومواردها المتاحة لتحقيق أهدافها، وكان الاهتمام الدولي نحو تحديث النظام الموازناشي والمحاسبي فنجد عديد من الدول المتقدمة ومنها النامية على حد سواء، كما تعمل على وضع إجراءات تسمح من خلالها بمحاولة تكييف أنظمتها الموازناتية مع الممارسات الدولية الجديدة، والذي جعل الدول النامية محط أنظار واهتمام الباحثين، لأنها تملك مخزون كبير جدا من الموارد الطبيعية والبشرية، ورغم هذه الإمكانيات التي لديها إلا أنها تعاني من اختلالات جوهرية في أنظمتها المالية. فالجزائر ضمن تلك الدول التي تعاني من اختلالات الاقتصادية فانتهجت سياسة ترشيد الإنفاق العام للقضاء على مصادر التبيد والإسراف إلى حد ممكن، أي الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.

وهذه الأخيرة كغيرها من الدول لا يمكنها العيش بمعزل عن هذه التحولات سارية في العالم لاسيما مع متطلبات الجديدة التي قررتتها الهيئات والمنظمات الدولية في العالم وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في مجال تحليل وعرض الوضعية المالية والمحاسبية للقطاع العام وذلك وفقا للمعايير الدولية المنتهجة، ولقد تبنت وزارة المالية منذ سنوات التسعينات جملة من مشاريع اصلاح أنظمة ماليتها العامة ومن بينها مشروع إصلاح النظام الميزانياتي والذي ينظم وضع وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، ولقد باشرت أولى خطوات ترسيم الاصلاحات من خلال إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية في 02 سبتمبر 2018 .

كما اعتمدت أيضا على مشروع عصرنه الميزانية (MSB) (الممول من طرف البنك العالمي سنة 2001 كان إلى مواكبة المعايير الدولية في إعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية الدولية مع ضمان الشفافية وتعزيز المساءلة المالية، أما على صعيد سياسة الإنفاق العام فلقد سطرت الدولة منذ سنة 2000، عدة برامج تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية .

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم تثير دراسة هذا الموضوع إشكالية عامة تتمحور حول " ما مدى استجابة اصلاح النظام الميزاني الحالي في الجزائر لمقتضيات ترشيد الإنفاق العام؟" ومن خلال هذه الاشكالية المحورية، التي سوف نجيب عليها من خلال تعمقنا في معالجة موضوع البحث، نطرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ✓ ما مفهوم ميزانية برامج الأداء وأهميتها؟
- ✓ ما هي نقائص النظام الميزاني الحالي كمبررات للإصلاح؟
- ✓ ما المقصود بترشيد الإنفاق العام ؟

الفرضيات:

- ✓ للإجابة على الاشكالية المحورية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية سابقة الذكر ،ارتأينا وضع الفرضيات التالية والتي نعتبرها كمنطلق لمعالجة الموضوع:
- ✓ ميزانية برامج الاداء فهي تعمل على تقييم اهداف الخطة العامة للدولة الى برامج وانشطة يتم تنفيذها بخطة مبرمجة بزمان وتكاليف محددة ومسؤولين محددين لمتابعة البرامج والانشطة.
- ✓ تتمثل أهم النقائص النظام الميزاني الحالي في عدم وجود معايير موضوعية في تقدير وأيضا تطور مفهوم حسابات التخصيص الخاص وضعف آلياته وعدم تنسيق بين مدونة نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- ✓ ترشيد الانفاق العام يتمثل في تحديد الحجم الأمثل للتدخل الحكومي من خلال تخصيص الموارد في قنوات تضمن تحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف .

أهداف الدراسة :

- ✓ تحديدا لعوامل التي يمكنها إنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام .
- ✓ معرفة مناهج المتبعة في إعداد ميزانية العامة ودورها في ترشيد الانفاق العام .
- ✓ الوصول إلي الاسباب التي من شأنها أدت إلى تأخير تفعيل الاصلاح الميزانياتي في الجزائر.

أهمية الدراسة :

- تتمثل أهمية الموضوع فيما يلي:
- ✓ يوفر لنا هذا الموضوع نظرة شاملة حول عملية إصلاح الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الانفاق العام .
- ✓ كما يوفر لنا هذا الموضوع الاطلاع على القانون العضوي الجديد رقم 15/18 الذي يعتبر الاطار القانوني الجديد المنظم لتحضير وإعداد وتقديم قوانين المالية التي تهدف إلي اصلاح الاطار الموازناتي والمحاسبي.
- ✓ كذلك يوفر لنا هذا الموضوع الاطلاع علي مشروع عصرنة النظام الموازناتي.

أسباب اختيار الموضوع:

- تعود أسباب اختيار الموضوع الي الاعتبارات التالية :
- ✓ معرفة كل ما يتعلق بإصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر.
- ✓ رغبة الذاتية في البحث هذا الموضوع ومعرفة كل جوانبه .

منهجية الدراسة:

- وللوصول إلي ذلك اعتمدنا في بحثنا هذا أساسا على المنهج الوصفي واستخدام المنهج التحليلي في ابراز أهم تطورات الاصلاح النظام الميزانياتي .

خطة الدراسة:

من خلال انجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول تبدأ بمقدمة وتنتهي بخاتمة تتضمن تلخيص عام واختيار للفرضيات التي جاءت في المقدمة البحث، و ثم عرض النتائج التي توصلنا اليها، وهذه الفصول كالآتي:

الفصل الأول: " الإصلاح النظام الميزاني الحالي في الجزائر " تمت معالجته من خلال ثلاث مباحث، الأول هو تطور مفهوم ميزانية البرامج والأداء وأهميته من خلال تقديم تعاريف لهاو معرفة أهميتها .والمبحث الثاني تطرقنا لمجال الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، والمبحث الثالث قدمنا فيه صعوبات تطبيق ميزانية البرامج والأداء.

الفصل الثاني: "ترشيد الإنفاق العام بإتباع منطق الوسائل إلى ثقافة النتائج": حيث خصص المبحث الأول لمفاهيم أساسية حول ترشيد الإنفاق العام و المبحث الثاني يحتوي على ترشيد الإنفاق العام من خلال تفسير الميزانياتي عبر البرامج والأهداف، وأما الثالث فيتناول سياسة الإنفاق العام بين توجهات الإصلاح المالي والميزاني وآفاق الحكومة المالية في الجزائر.

الفصل الثالث: "دراسة تحليلية لترشيد الإنفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر": حيث كان المبحث الأول يتمحور حول الاطار العام للوزارة المالية، والثاني على مشروع واستراتيجية عصرنة الميزانية العامة للدولة، وأما الثالث فهو يدرس تقييم رشادة الإنفاق العام في الجزائر.

الفصل الأول

اصلاح النظام الميزاني الحالي

المنظمات في الجزائر

تمهيد

شهد نظام المالية العمومية تطورات ملحوظة خلال القرن الماضي، كانت بدايتها بعد الحرب العالمية الأولى مع تراجع نموذج المالية العمومية الكلاسيكي، ثم بعد الحرب العالمية الثانية مع شرعته في التدخل الاقتصادي للدولة، وأخيرا خلال السنوات 1970 ومع بروز نظريات الاقتصادية معارضة لسياسة تدخل الدولة (بسبب عدم فعاليتها في مجابهة الأزمات الاقتصادية) وأساليب جديدة في التسيير الميزانياتي، ومن ثم طريقة "عقلنة الاختيارات الميزانياتية" في فرنسا أو البحث عن الفعالية والكفاءة في تسيير عبر الاصلاحات ذات بعد مؤسساتي.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: تطور مفهوم ميزانية البرامج والأداء وأهميته.

المبحث الثاني: الإصلاح الميزانياتي في الجزائر.

المبحث الثالث: صعوبات تطبيق ميزانية البرامج والأداء

المبحث الاول: تطور مفهوم ميزانية البرامج والاداء وأهميته

سندرس في هذا المبحث مفهوم ميزانية البرامج الأداء وتطوره في المطلب الأول، في المطلب الثاني فيتمحور حول أهمية ميزانية البرامج والأداء.

المطلب الاول: مفهوم ميزانية البرامج والاداء وتطوره

الفرع الاول: مفهوم ميزانية البرامج والاداء

يمكن تحديد مفهوم هذا النوع من الموازنات بأنها خطة توضح الأهداف المحددة للوحدات معبرا عنها في شكل برامج ومشروعات محددة ،إذا يتم بموجب البرامج تبويب الموازنة حسب الوظائف الأساسية للوحدات ومن ثم تحديد البرامج المدرجة تحت كل وظيفة ويجوز ان تنفذ الادارة الواحد اكثر من برامج ¹.

يقصد بمفهوم نظام الموازنة والاداء هو تقدير المفصل للنفقات عن السنة المقبل مبني على اساس حجم النشاط الذي سوف تنجزه وحدة الحكومة كجزء من البرامج عمل هذه الوحدة ومجاز من السلطة التشريعية ².

وموازنة البرامج والاداء كما عرفت لها لجنة التنمية الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية على انها مجموعة الاساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الاهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة ومقارنة تنفيذ هذه الاهداف حسب الوقت وساعات العمل والمواد ³.

وتعرف أيضا على انها هي الموازنة التي تركز على المخرجات ومراقبة الانشطة وتحسين الأداء وفقا للمعايير الفعلية المستهدفة المحددة وذلك للارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة ويعد كل برنامج وحدة محاسبية مستقلة ⁴.

¹ سلوم ،حسن عبد الكريم ،المهايني ،محمد خالد، "الموازنة العامة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، جامعة بغداد 2007ص105

² عثمان ،حسن. تطوير وحدات الموازنة للحكومة الفلسطينية باستخدام موازنة البرامج والاداء،دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة فلسطين 2011 ص 78.

³ كراز ،يامن عبد الرحمن حسون ،نموذج مقترح لتطبيق الموازنة على أساس الأنشطة ABC في البنك الاسلامي العربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير ،كلية التجارة ،قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين 2015،ص 26.

⁴ أسعد هلال شهاب صانوري ، مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي، أطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية ، بكلية الدراسات العليا ،في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين ،2017 ص 50

أما (الحلو) فقد وضع مفهوم لوازنة البرامج والاداء هي احدى الاساليب الحديثة المتبعة في اعداد الموازنات وتعني كتابة خطة واهداف بشكل منظمة ولتحقيق تلك الأهداف يتم تقسيمها الي برامج وتقدير حجم النفقات المطلوبة لبرامج ثم تقسيمها الي أنشطة وتقدير حجم النفقات لكل نشاط لبلوغ كل هدف من هذه الاهداف اضافة الى وضع المقاييس والمعايير اللازمة لقياس ما تم إنجازه من كل برامج وتقييم أدائه.¹

ترتكز ميزانية البرامج والاداء على قياس التكاليف والانجازات التي تحققت وبالتالي تفيد في اقتراح التحسينات الضرورية لتنفيذ البرامج ومنه فهي تساعد وتهدف الي الترشيد العلمي للإدارة الوحدات الصغيرة والتنظيم الحكومي مثل عميد الكلية، المدير المستشفى، ناظر المدرسة، رئيس المصلحة.... الخ. مما يدعم من فعالية اتخاذ القرار علي مستوي الوحدات الحكومية التنفيذية انها يمكن وضع التكاليف النمطية لكل عمل تتولي انجازه اصغر الوحدات الادارية ومقارنته بالتكاليف الفعلية لأداء ودارسة اسباب الانحراف ووسائل معالجته وتفديده مستقبلا مما يساعد رؤساء الوحدات الحكومية علي اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة في التوقيت المناسب.²

الفرع الثاني: تطور مفهوم ميزانية برامج الاداء

لميزانية برامج الاداء تاريخ طويل نسبيا، بما ان فكرة المرور من ميزانية الوسائل الي ميزانية النتائج تعود الي بداية القرن العشرين، وذلك مع محاولات ادخال اساليب الادارة الحديثة في الادارة العمومية لضمان التنفيذ الناجع للمهمات الملقاة علي عاتقها وفقا للخطة المعتمدة من طرف الحكومة (الموجهة لتحسين نوعية الخدمات العمومية)، والاهتمام بجعل الموظفين العموميين مسؤولين عن تصرفاتهم. وتمثل حركة رقابة اداء الحكومة احداث تعبير عن ذلك الاهتمام، لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية التي تعد رائدة في هذا المجال. فعدم التحكم في الانفاق الحكومي وزيادته الخارجة عن السيطرة دفع الجماهيري اتخاذ موقف عدائي من الحكومة (علي المستويين الفيدرالي والولائي). وكرد فعل عن هذا الانشغال الجماهيري، قام الرئيس ويليام ه. تافت President Willam H Taft، في 1909 بإنشاء اللجنة الخاصة بالاقتصاد والاداء Special Commission on Economy and Efficiency التي عرفت بـ "لجنة تافت President Taft s Commission". وفي سنة 1912 قدمت هذه اللجنة تقريرها النهائي الذي اوصت فيه باستحداث عملية اصلاح

¹ كريم جاسم عباس الربيعي، إمكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء في الجامعات العراقية، دراسة تحليلية وصفية لجامعة بابل، Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, Vol:(27), NO(3):2019، ص 72.

² عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة دكتوراه (ل،م،د)، جامعة أحمد دارية أدرار _ الجزائر _ 2018_2019 ص 54.

ميزانياتي تحت اشراف الرئيس (تافت)، والقيام بتغييرات عميقة في الاجراءات المعمول بها والمتعلقة بالتقديرات الميزانية واتخاذ القرار¹. إلا أنه وجب انتظار سنة 1934 لبداية تطبيق هذه التغييرات. بعد ذلك وتبعاً لتحولات التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية، وعملاً بتوصيات "الجنرال هوفر" Commissions Hoover، لاسيما "لجنة هوفر الأولى" في سنة 1949، شرع في تبويب ميزانية الولايات المتحدة على اساس البرامج والانشطة التي تنفذها الحكومة او ما سمي بميزانية الاداء Performance budget². كما عزز القانون الاجراءات الميزانية والمحاسبية لسنة 1950 النزوع الرئيسي لرقابة بالنص صراحة على منح الرئيس سلطة الرقابة على "شكل وتفصيل" وثيقة الميزانية وفي 1955 صادقت لجنة هوفر الثانية على تعزيز سلطة الرئيس في مجال الميزانية لإعادة "الرقابة الكاملة على الخزينة الوطنية للكونغرس حيث رأيت ان الرئيس كامل الرقابة على الادارة يمكن جعله محل مسالة من طرف الكونغرس عن عمل هذه الادارة وكانت المحاولات التالية المقترنة اكثر بالإصلاحات التي اعتمادتها الولايات المتحدة في السنوات 1950 وهي تطوير المعلومات عن الميزانية budgeting واعادة توجيه نظام الميزانية الفدرالية المرتكز على المدخلات inputs الي نظام آخر يأخذ بعين الاعتبار المخرجات ايضا Outputs وفي سنة 1961 قامت وزارة الدفاع الامريكي باعتماد (ن ب ا) قبل ان تتبعها لحق الحكومة الفدرالية ثم الحكومات المحلية ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الولايات المتحدة عن توطيد ممارستها لـ (م ب ا) لسيم عبر اصدار النصوص التشريعية وارسال اجراءات (خلال السنوات 1990 خاصة) متعلق اساس برقابة الاداء وتحديث مؤشرته وكذا قياس النتائج في المديين القريب والمتوسط (لتأكد على الارتباط الوثيق بين التخطيط والبرمجة من جهة، والرقابة والتقييم من جهة أخرى)³.

المطلب الثاني: أهمية ميزانية برامج الاداء

يمكن اعطاء فكرة أولية عن أهمية (م، ب، أ) عبر التركيز على أهم عيوب ميزانية الوسائل التقليدية. فكونها محدودة بالاطار السنوي، لا تسمح هذه الميزانية بالبرمجة متعددة السنوات، ومنه عدم ارتباطها دائماً بالخطط التنموية للدولة، مما يؤدي في الغالب الي تخطيط

¹Robert D .Lee.Ronld W,Johnson and Philip G.joyce (2013), Public budgetion systems,Ninth edition,Jones and Bartlett Learning,LLC. An ascend learning company(USA), P 9 .&10

² جميل جريسات (1995) موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ، ص 31.

³ محمد مسعي، الاصلاح الميزانياتي في الجزائر : أهمية وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 10 العدد02(2020) ص 67.

تقني غير واقعي من طرف الوزارات القطاعية. كما يؤدي ذلك الي عدم وضوح الاهداف التي ترصد لها الاعتمادات، ومن ثمة عدم التخصيص الامثل للموارد. وبما ان الاعباء تجمع حسب طبيعتها (الميزنة وفقا لبنود الميزانية)، وليس حسب وجهتها، اي لسي وفقا لبرامج مسطرة ونتائج منتظرة، فانه لا يمكن تحديد مؤشرات لقياس الفعالية والكفاية، ومنه عدم القدرة علي قياس الاداء الفعلي للأجهزة الحكومية . كذلك لا تسمح الاجراءات الميزانية غير المرنة للوزارات القطاعية بإعادة التخصيص بسهولة للموارد بين النشاطات او بين البرامج خلال السنة المالية، عند الاقتضاء. اما انظمة الرقابة والتقييم فإنها ما تتميز بتعدد الاجراءات وعدم الفعالية، ومنه غياب المساءلة الفعلية عن التسيير العمومي .

علي النقيض من ذلك، تركز (م، ب، أ) علي رقابة الاداء وتقييمه المستمرين، وذلك باستعمال مقاييس normes لتحديد العلاقة بين الاموال المستخدمة و النتائج المحققة. وتتمثل مقاييس الاداء، بصفة عامة، في الفاعلية efficacit  (درجة النتائج المحققة والمعبر عنها بالمخرجات او الآثار)، والكفاية efficence (النسبة بين كمية الموارد المستخدمة او المدخلات والنتائج / الآثار المتحصل عليها او المخرجات، اي مدي تحقيق الفعالية باقل كلفة) والفعالية effectivit  (مدي الاستجابة لما تنتظره الاطراف المعنية :المواطنون عامة، المرتفقون المعنيون، المكلفون بالضريبة....)

بصفة عامة، يمكن القول ان اهمية (م، ب، أ) تمكن في تدارك العيوب والاثار السلبية المرتبطة بميزانية الوسائل التقليدية ،وذلك بالتحويل من الاهتمام بالمدخلات او الوسائل المستخدمة (سنتصرف في كم مبالغ من الاعتمادات ؟) الي الاهتمام بالمخرجات او النتائج (ماذا نستطيع ان نفعل بهذه المبالغ ؟) . ومن ثمة، تحاول (م، ب، أ) الاجابة عن الاسئلة التالية: ماهي الاهداف الرئيسية التي تنوي تحقيقها؟ وكيف يمكن تحديد هذه الاهداف وبرمجتها؟ وماهي مكانتها وعلاقتها بالسياسة العليا للدولة؟

وهكذا، تبرز أهمية (م، ب، أ) من خلال وضوح الاهداف من العمل الحكومي وأولوياته، وتقسيم هذه الاهداف علي مجموعة من الوزارات والوحدات الادارية الأخرى، وتقسيمها في كل وحدة ادارية الي مجموعة من البرامج وتحديد الانشطة اللازمة لتنفيذها، مما يوفر مرونة اكبر في اعداد الميزانية العامة للدولة (عدم التقيد ببند الميزانية لتوزيع الموارد بين البرامج ونواحي الانفاق الأخرى)،ومما يسهل التحكم في النفقات ،ويضمن التخصيص الامثل للموارد العمومية. وبما ان وسائل قياس الاداء (لاسيما محاسبة التكاليف ومؤشرات الاداء) محددة سلفا، فان استغلال المعلومات عن الاداء (بعد تنفيذ البرامج) يتيح ايلاء اهتمام اكبر للتخطيط (في المدي المتوسط خاصة). وعبر انظمة رقابة وتقييم ناجعة، تسمح (م، ب، أ) بتجسيد مبدأ المساءلة عن التسيير العمومي، ومنه تحسين الشفافية تجاه الشعب وممثليه.¹

¹ محمد مسعي، الأصلاح الميزانياتي في الجزائر : أهمية وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة مرجع

المبحث الثاني: الاصلاح الميزانياتي في الجزائر

قبل التطرق إلي محتوى الإصلاح الميزانياتي في الجزائر في المطلب الثاني، سنقوم أولاً بدراسة نقائص النظام الميزاني الحالي كمبررات للإصلاح في المطلب الأول، وأما في المطلب الثالث فهو حول التأخير في تفعيل الإصلاح وسببه المعلن.

المطلب الاول : نقائص النظام الميزاني الحالي كمبررات للإصلاح

هناك اختلال ونقائص عديدة يعني منها النظام المالي الحالي فهو يحتاج الي اصلاح نظام الميزانية يعكس طابع العصر الذي يتم فيه الاصلاح والتي تتمثل فيما يلي:¹

❖ **مبدأ السنوية:** يعتبر هذا المبدأ جامدا وغير مناسب في الكثير من القضايا الحساسة، فالنظرة غير متعددة السنوات تجعل التخطيط منحصر في سنة واحدة فقط، وهذا قد يؤثر بالإلزام بكل العوامل التي تؤثر علي الأمد المتوسط والبعيد، ويعد الاهتمام بالاستثمارات الاستراتيجية والطويلة المدي، ما يضعف الانسجام وقد يتعذر معه ربط الموازنة أهداف الحكومة.

❖ **عدم وجود معايير موضوعية في التقدير:** يتم تقدير الاعتمادات المالية بناء علي معلومات تاريخية، مما يجعل الموازنة تهتم بالمدخلات فقط مثل عدد العاملين والموارد والمرافق المتاحة لهيئة أو وزارة دون الإشارة الي العلاقة بين الانفاق والنتائج اي يهتم بكمية الاموال التي ستنفق ولا تهتم بنتائج الاداء.

❖ **تطور مفهوم حسابات التخصيص الخاص:** لاتزال حسابات التخصيص الخاص تمثل برامج عمل معدا من طرف الامرين بالصرف المعنيين حيث يحدد كل حساب الاهداف المسطرة والمنتظر وكذا اجل الانجاز وهذا بعد تعديل في مفهوم حسابات التخصيص الخاص الذي كان في المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000 والذي جعل هذه الحسابات تعبر عن برنامج محدد ولها اهداف معينة واجل إنجاز وتشتط المراقبة والمتابعة لتنفيذ البرامج من طرف المسيرين .

❖ **ضعف آلية تسير حسابات التخصيص الخاص:** ما يعاب علي حسابات التخصيص الخاص غياب حدود وشروط فتحها كما ان ليس لها برامج وضح وهناك نقص او غياب في النصوص التنظيمية التي توضح تسيرها ما يجعل الكثير من الوزراء يفضلونها كونها تعطيهم اكثر حرية الى جانب ذلك يعاب عليها غياب الدارسات الشاملة والدقيقة قبل فتح الحسابات الخاصة خاصة انها لا تهتم بالنتائج بل بما تم تحصيله وانفاقه فقط .

¹ حدادي عبد الغني و بن زدي عبد اللطيف، أهمية الاصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة "قراءة

مالية للقانون رقم 18 15 مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 07 العدد 02 (جوان 2019) ص 49

- ❖ **عدم التنسيق بين مدونة نفقات التسيير ونفقات التجهيز:** تقسم مدونة النفقات التسيير حسب الوزارات في حين مدونة نفقات التجهيز تقسم في شكل قطاعات "تسعة قطاعات" حيث هناك نفقات تسجل في ميزانية التجهيز ومن المفروض ان تسجل في ميزانية التسيير.
- ❖ **محدودية نظام المعلومات:** يعاني النظام المالي الحالي من عدم كفاية المعلومات اذا يجب اعادة النظر في المدونة تبع لتناسق التصنيفات الادارية والاقتصادية وضرورة المعالجة الآلية للمعلومات.
- ❖ **عدم فعالية قانون ضبط الميزانية من الناحية الفعلية والعلمية:** بالرغم من ان قانون ضبط الميزانية يعتبر اداة رقابية تمكن اعضاء البرلمان من تقييم النتائج تنفيذ الميزانية الا ان النواب لا يعطون اهمية كبيرة للقانون ضبط الميزانية مثل الاهتمام بقانون المالية فأصبحت مناقشته شكلية خاصة وانه بعد ثلاث سنوات مدة يتغير فيها الطاقم الحكومي بأكمله وقد يتجاوز السنة N+3.

المطلب الثاني: محتوى الإصلاح الميزانياتي

يتمحور مشروع الإصلاح هذا العناصر الأساسية التالية:¹

ميزانية حسب البرامج تتمحور حول النتائج: طريقة ميزنه budgétisation تمكن من تجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة حسب البرامج. يشمل البرنامج مجموعة من النشاطات المقابلة لأهداف وتوجيهات الحكومة والوزارة المعنية، ويسمح بربط الوسائل بالنشاطات حسب النتائج المنتظرة . ويكون البرامج محددة بالأهداف وتقاس بالنتائج وتقييم بمؤشرات أداء.

مميزات هيكلية البرامج لوزارة ما: تترجم اولية السياسات العمومية ،تمثل وحدات تحميل المسؤولية، مستقر في الزمن، شاملة، بسيط، بين اربعة وثامنة برامج.

تخصيص الاعتمادات حسب البرنامج : البرنامج يصبح وحدة تخصص الاعتمادات يصدق على الاعتمادات ببرنامج عوض الفصول والقطاعات ويصبح البرنامج الوحدة العملياتية لتنفيذ الميزانية قواعد جديد لاستهلاكها الاعتمادات fongibilité des crédits

¹ محمد مسعي ، سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001_2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية

، أطروحة مقدمة لاستكمال لحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة 2014 ص 89.

تسمح بمرونة اكبر في التسيير النفقات بعد مراجعة القواعد الحالية المتعلقة بإعادة التخصيص الميزانياتي (تحويل نقل الاعتمادات).

ميزانية متعددة السنوات: وسيلة تسيير للموارد العمومية التي تعبر عن التوجهات الكبرى للدول، وكذا تقدير للإيرادات والنفقات في أفق يتجاوز 12 شهرا، ويمتد هذا الإطار الميزانياتي إلى ثلاث سنوات (السنة الميزانياتية المعنية + السنتين التاليتين، وهذا بعد فحص السنتين السابقتين)، إلا أن التصويت على الميزانية يكون على أساس سنوي .

أهداف هذا الإطار متعدد السنوات :تحسين سيرورة التخطيط المالي وتحضير الميزانية، يسمح بتخصيص الموارد حسب الأولويات الحكومية، يسمح بتحديد أهداف متعددة السنوات في مجال النفقات، يسمح بتعديل البرامج حسب القيد (الإكراه) المالي، يفرض انضباط ميزانياتي صارم.

إعادة تبويب النفقات الميزانياتية: يشمل هذا التبويب تصنيف حسب النشاطات: يجمع النفقات لكل برنامج وبرنامج فرعي، تصنيف إداري: يسمح بتجميع النفقات لكل إدارة، تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات :جمع النفقات حسب نوع الأعباء، ويدمج بين ميزانيتي التسيير والاستثمار، تصنيف حسب وظائف الحكومة: تجميع النفقات حسب الوظائف الكبرى للدولة (الصحة، التربية،...)، ويسمح بإجراء مقارنة مع البلدان الأخرى، تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها، وتشكل نظاما مندمجا يسمح في نفس الوقت بمعرفة :الوحدة الإدارية المسؤولة عن النفقة، النتائج المنتظرة من هذه النفقة مقارنة بالأهداف المتوخاة، الطبيعة الاقتصادية لهذه النفقة ،ربطها بوظيفة كبرى للدولة. كما يتم تبعا لذلك إعداد مدونة ميزانياتية جديدة (التي من المفروض أن تكون مطابقة للمعايير الدولية المحددة في الدليل الإحصائي للمالية العمومية المعد من قبل صندوق النقد الدولي).

إعداد ميزانية وحيدة: إعداد ميزانية واحدة تجمع النفقات الحالية للتسيير والتجهيز، إضافة مفهوم "نفقات التحويل" التي هي إعانات مقدمة لمستفيدين مختلفين (أشخاص ،مؤسسات، جماعات محلية ،....) بعرض تسهيل تحقيق أهداف برنامج ما.

يتضمن مشروع الإصلاح أيضا شقا متعلقا بإعادة النظر في الإطار المحاسبي للدولة لجعله يركز على نظام معلومات مندمج بحيث يكون مصدرا للبيانات الضرورية لإعلام مختلف المتدخلين في سلسلة النفقة العمومية (أي مختلف المراحل التي يمر بها تنفيذ هذه النفقة) وقد تمثل ذلك خاصة في مشروع "إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقة العمومية "، أو ما يطلق عليه ب"الإطار العلمي لإصلاح المحاسبة العمومية". ويعد هذا المشروع جزءا من مشروع عصرنة أنظمة الميزانية ،حيث أنه يهدف إلى تحسين فعالية ومرونة النفقة من خلال تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بها (من مرحلة الالتزام بالنفقة إلى دفعها) . وهو مرتبط بالجوانب المتعلقة بالإعلام الآلي ونظام المعلومات .

المطلب الثالث: التأخير في تفعيل الإصلاح وسببه المعلن :

حيث يرجع السبب في التأخير إلى:¹

أما في الجزائر وكالعادة أتت المبادرة من طرف الحكومة وحدها التي أعدت، وحدها أيضا مشروع الإصلاح ولكن الاداة الأساسية لهذا الاصلاح المتمثلة في القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية (المنصوص عليه في الدستور 1996) بقيت غير موجودة الي غاية 02 سبتمبر 2018 تاريخ صدور القانون رقم 18_15 السابق في الذكر (الذي اصبح في مثابة الوعاء القانوني المستوعب للمحتوي الاصلاحى المعروض اعلاه بإيجاز)، والذي لن يصلح نافذا إلا في سنة 2023. و تكمن المفارقة هنا في أن التأخير في صدور هذا القانون اعتبر من طرف وزراء المالية كأحد الاسباب الرئيسية لتأخير تفعيل المشروع الاصلاح. ولكن هذه الوزارة لم تذكر قط سبب هذا التأخير الهام في إعداد مشروع القانون المعني وعرضه علي البرلمان، ومن باب أولى تبرير (مع أن مصالح نفس الوزارة أعلنت في سنة 2007 عن الانتهاء من التحضير التمهيدي لهذا القانون ليحل محال قانون رقم 84_17 المؤرخ في 07 يوليو 1984، المعدل والمتمم، المتعلق بقانون المالية، والذي لايزال ساري المفعول). وهكذا يلاحظ أن البرلمان في الجزائر لم يقوم لحد الآن بأي دور يذكر في هذا الاصلاح (ولو بمساءلة الحكومة عن سبب التأخير الهام في تفعيله، خاصة قبل أن يعرض عليه مشروع (ق، ع، م، ق، م) للتصويت عليه)، مع أن أدبيات "عصرنة الانظمة الميزانياتية" في الجزائر تؤكد بالخصوص علي الدور الفاعل في البرلمان (في النظام الميزانياتي الجديد) من خلال تعزيز سلطاته الميزانياتية، لاسيما في مجال المتابعة والرقابة تنفيذ ميزانية الدولة، وتقييم النتائج المحققة من طرف مسيري البرامج، ما من شأنه أن يسمح له في النهاية بممارسة رقابة أداء فعلية علي السياسات العمومية المطبقة من طرف الدولة (مقارنة بالرقابة الميزانياتية البعيدة والشكلية البحتة المجرى علي ممارستها حاليا، عن طريق تسوية الميزانية الخاصة).

وفق لبرنامج العمل المعلن عن من قبل وزارة المالية، كان مقررا ان يتم التطبيق الشامل للإصلاح الميزانياتي في سنة 2009 (تعميمه علي مجمل الحكومة، بعد تطبيقه النموذجي من طرف بعض الدوائر الوزارية ابتداء من سنة 2005). لكن يجب انتظار سنة 2013 ليعن الوزير المكلف بالمالية آنذ عن أنه " سيقام نظام جديد لتسيير ميزانياتي متكامل في السنة المقبلة (أي 2014)"، وأن " إعداد أول قانون مالية وفقا لقواعد النظام الجديد سيتم في 2015"، والذي سيكون بمثابة اختبار "وحسب نفس الوزير، تكون مصالحه قد تقدمت في كل الجوانب المتعلقة بإقامة هذا النظام، لاسيما فيما يخص تكوين الإطارات، وإنشاء أنظمة الإعلام الآلي، وتحديد المؤشرات المتعلقة بنشر المعلومات. وعليه، يصبح من المشروع

¹ محمد مسعي سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية

، مرجع سابق ص 76.

التساؤل حول الأسباب الحقيقية لهذا التأخير الهام في تفعيل الإصلاح الميزانياتي، وحول مدي وجود إرادة سياسية حقيقية وللتخلص من التسيير بال لميزانية الدولة .

المبحث الثالث: صعوبات تطبيق ميزانية البرامج والأداء

هناك العديد من الصعوبات التي تواجه تطبيق ميزانية برامج الأداء بصفة عامة .سنقوم أولا الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرق أيضا إلى التجربة الفرنسية التي استلهمت الجزائر منها مشروع إصلاحها.

المطلب الأول: أهم الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة أثناء تطبيق ميزانية البرامج والأداء

يمكن إيجاز أهم الصعوبات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي ¹:
على الرغم من إدخال مقاييس الأداء في ميزانيات بعض الولايات منذ سنوات عديدة، إلا أنها لم تنجح في إيجاد روابط أوثق بين الأداء والموارد المخصصة .وبدأ يعم شعور بعدم الاكتفاء بهذه المقاييس التي لم تكن سوى إضافات إلى الميزانية التقليدية ،التي يظهر أنها لا زالت الهيكل الأساسي المعتمد في حكومات الولايات ،وكذا معظم الحكومات المحلية .وقد تبين أن مقترحات إدخال معايير الأداء وتطبيقها في ميزانيات الدوائر (الادارية) لم تكن مبنية على دراسة وتفكير، ولم تحظ بموافقة جميع المشاركين في العمليات، وبتفهمهم المشترك لهذه التغيرات. ويظهر أن قبول هذه المقترحات واعتمادها كان مجرد عمل شبه عفوي وروتيني، ومن ثم لم تخلق الأثر المتوخى. وبما أن تطبيق (م، ب، أ) يشكل تغييرات أساسية (قياس الأداء، التركيز علي النتائج)، مقارنة بالأساليب التقليدية للميزانية، كان يجب أن تصحب هذه التغييرات الجوهرية تعديلات في نظام المحاسبة، كي يصبح أكثر انطباقا وتناسبا مع نصوص (م، ب، أ) وتصنيف الفعاليات بحسب البرامج. ولا يتم ذلك بسهولة .
ومن ناحية أخرى، أبدى صانعو القرارات السياسية، من الوزراء ومشرعين وموظفيهم، ترددا كبيرا في اعتناق أساليب ومفاهيم (م، ب، أ)، بالرغم من الادعاءات الظاهرة بالتأييد. لذا لم تتل (م، ب، أ) في إدارة برامجهم .

وخلصت دراسة مكتب المحاسبة العام الأمريكي إلى أن تطبيق (م ب أ) لن ينجح في محيط إداري غير متقبل للمعايير الحديثة (للتسيير الميزانياتي)، لما يتطلبه من تأييد وتنظيم ومهارات ومعلومات. ومن ثمة يبقى الإصلاح الميزانياتي متأثرا جذريا بالإصلاح الإداري العام.

المطلب الثاني: عرض التجربة الفرنسية في المجال الإصلاح الميزانياتي

¹ جميل جريسات،(1995) موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق، مرجع السابق، ص 78.

شرعت فرنسا في نهاية التسعينات في اصلاحات استهدفت تقليص الانفاق العمومي بعدما كان تركيزها منصبا علي هيكله النظام الاداري بديت ثمانيات القرن الماضي والسبب الرئيسي لتوجه الجديد للإصلاحات هو محاولة التحكم في الانفاق الحكومي المتزايد مع ضعف التسيير العمومي وعدم فعاليته.

جاء الإصلاح الذي أثمر تبني القانون العضوي LOLF سنة 2001 نتيجة الدواعي الداخلية تمثلت في تقادم الإطار القانوني المنظم لتسيير المالية العمومية الأمر 59_02، وظهور عجز ناتج عن حجم إنفاق الحكومي غير متحكم فيه، وأزمة التسيير المالي العمومي تفاقم على مر السنين أمام سقف المطالب يرتفع باستمرار لكن له مسببات خارجية ترتبط بالسياق دولي ضغط باستمرار عولمة المفاهيم المناجمنت العمومي الجديد تحت مسمى الحاكمة المالية الجديد هذا الأخير تشكل فلسفة المراد تبنيها في سياق التحول المنشود نحو تجسيد التسيير المتمحور حول النتائج الآتية من رحم المرجعية النيولبيرالية.¹

وقام مشروع الإصلاح علي محاولة لإدماج المنطق السياسي والاقتصادي للذان في الواقع يرتبطان بثقافتين مختلفتي الهدف: ثقافة ديمقراطية مهتمة بتعزيز السلطة المالية للبرلمان، وثقافة تسيير متعلقة بالشركة مهتم بتطوير الخبر التقنية وتقييم الاداء دخل الدولة. ومن هنا فان المحورين اللذين يستند اليها هذا الإصلاح احدهما سياسي والآخر اقتصادي:

المحور السياسي:

يركز القانون علي فرض المزايد من الشفافية في أحكام المالية العمومية، وبالتالي تحسين قابلية قراءة الحسابات الميزانية وحسابات الدولة، وتبسيط هيكل الميزانية، وإثراء المعلومات المقدمة البرلمان بما يعزز قوة مبادرته في المادة المالية، ويمنحه وسائل الرقابة الحقيقة على تنفيذ الميزانية وتقييمها .

المحور الاقتصادي:

يشير الإصلاح إلى قناعة بأنه دون شفافية مالية العمومية لا يمكن أن يكون عمل ديمقراطي حقيقي فحسب، ولكن لا يمكن أن يكون تسيير جيد للأموال العمومية، مع الأخذ بنموذج الشركات فإن LOLF يؤسس من ناحية أخرى لرقابة التسيير ويجعل الأداء معيارا أساسيا للتسيير الجيد، كما أنه يربط حرية التسيير بمساءلة الفاعلين في ظل رقابة لاحقة على نشاطاتهم، تقوم على مقارنة مناجيرالية للتسيير خاصة في إجراءات التدقيق المهام، بمعنى كل إدارة تسأل حول جوهر مهامها، فهي بذلك تحدد أولوياتها وتعترف بإخفاقاتها، وهو النهج المستوحى مباشرة من المناجمنت العمومي الجديد.

¹ أكحل محمد، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامة الانفاق العمومي في فرنسا ، مجلة المتوسطية

للقانون والاقتصاد، المجلد 6 العدد 01 ،سنة 2021 ص 50.

ولقد أدي تطبيق قانون بداية من السنة المالية سنة 2006 لحدوث تحويلات عميقة في منهجية التسيير العمومي من خلال تبني مقاربة تعتمد على التوفيق بين الإبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية، وانتهاج أساليب مستوحاة من المناجمنت العمومي الجديد، تركّز على إدخال ثقافة الأداء والبحث عن نتائج والفاعلية من خلال الاعتماد علي مؤشرين للقياس الأداء، وتحليل وتقييم السياسات العامة لإرساء نظام عقلاني للتسيير العمومي والتسيير المالي بالخصوص¹.

يجسد قانون LOLF محاولة للتوفيق والتعايش بين منطق اداري . سياسي متجذرا في ممارسات التسيير المالي العمومي ومنطق المناجمنت المرتكز على الأهداف والأداء، ما يجعل منه نموذجا فرنسيا للمناجمنت المالي والميزانياتي. وهو في هذا يستجيب للسياق الخاص بفرنسا، إذ تشير التجارب لعدم نجاح عملية الإصلاح في حال عدم مراعاتها لخصوصية السياق المراد تطبيقها فيه.

تجسد هذا الانتقال إلي ميزانية النتائج المعتمدة في تخصيص الاعتمادات حسب البرامج وليس بحسب أوجه النفقات العمومية كما كانت سابقا، هو النتائج المتوقعة من البرنامج وليس طبيعة النفقة العمومية.

من التأثيرات الإيجابية للقانون LOLF تركه النقاش مفتوحا حول نتائج الفعل العمومي فمن خلال تقرير مجلس المحاسبة للسنوات الخمس الأخيرة يرى Didier Migaud أن القانون يعرف إدخال تعديلات خاصة دستورية تعكس قدرته على التطور المستمر.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربة الفرنسية

تبين التجربة الفرنسية (في مجال الاصلاح الميزانياتي المتدرج) انه لم يتم الحصول علي بعض النتائج الا بعد مدة زمنية طويلة نسبيا وبفضل بعض التجارب expérimentations التي سبقت الاصلاح الشمال.

كانت السلمة الإصلاح الميزانياتي في فرنسا هي توضيح ملائمة اهداف الإدارات، والحصول على أحسن فعالية بالنسبة للتكلفة. لكن بعد مضي أكثر من عقد من الزمن علي تطبيق LOLF وتكريس العديد من الدارسات لهذا الإصلاح، ما زال السؤال التالي يطرح: هل أدى هذا الإصلاح إلى التقدم أم، على عكس من ذلك إلى بعض التراجع؟ لا تعد الفرضية الأخيرة من هذا السؤال سخيفة، إذ يشعر بعض الموظفين السامين أحيانا، لاسيما العاملين منهم في المصالح غير الممركزة، أن حريات تصرفهم أصبحت أقل مما كانت قبل تطبيق LOLF، وذلك بسبب تزايد البرامج و"توتيد الاعتمادات" flechage des crédits (الذي

¹ مرجع سابق، ص 61.

يتعارض مع روح LOLF: بدلا من تجميع الاعتمادات الذي يعطي للمسييرين قدرات اختيار في التنفيذ مقابل عرض حال صارم عن النتائج، يخصص التوتيد خطوط اعتمادات لطرق عمل محددة بإحكام)، وكذا الأفرط في التقارير.¹

أما تقرير محكمة الحسابات (حول تطبيق LOLF) فإنه يعزز الملاحظات المعبر عنها في بعض الدراسات والمتمثلة باختصار في تطبيق الميزانياتي والمحاسبي، وليس التسييري،

ل "ق.ع. م. ق. م"، "et non pas", mise en œuvre budgétaire et comptable, manageriale, de la LOLF إضافة إلى ملاحظة عدم قيام البرلمان حتى الآن بدور ذي تأثير سابق فيما يخص تحديد البرامج، كما يشير نفس التقرير إلى تغيير هام لم يكن الشعور به موجودا عند التصويت على LOLF، يتمثل في كون السياسات العمومية أصبحت موزعة أكثر فأكثر بين الدولة والضمان الاجتماعي والجماعات المحلية، مما يطرح تحدي أكبر، ويفرض تسييرا جديدا من طرف الدولة لنتائج السياسات العمومية. ويتعلق الأمر بمعرفة كيف يمكن للدولة أداء دور نشيط في هذا التعقيد. والحال أنه لا توجد محاسبة مجمعة، ولا قيادة مشتركة للمؤشرات والنتائج بين الدولة، والجماعات المحلية، والهيئات المدعومة، والمتعاملين (مع العلم أن الجماعات المحلية وهيئات الضمان الاجتماعي مستقلة عن الدولة، ولها أنظمة ميزانياتية ومحاسبية خاصة بها).

بناء على ذلك، ماهي الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الفرنسية؟ يمكن التأكد على اثنين منها: من جهة، التركيز على الدور الأساسي للتجارب في إيصال فهم التغييرات المطلوبة، وتوضيح ميزاتها، وإقناع الفاعلين بضرورتها، ومن جهة أخرى، ليست الميزانية ليس المؤثر levier الوحيد والأبسط لاعتماد طريقة الأداء. فما دام من غير الممكن أن تربط بميزانية الوسائل أهداف ونتائج بشكل واضح، كان لابد من محاولة تكوين الميزانية بالأهداف. ولكن ذلك كان سيفضي إلى الميزانية تحليلية لا يمكن أن تعوض ميزانية رخص النفقات budget autorisations de dépenses المعطاة إلى المصالح (من طرف البرلمان)، لأنه لا يمكن جعل تفصيل الأهداف découpage des objectifs متوافقا مع تفصيل المصالح. وعليه، كان لابد من اللجوء إلى مفهوم البرنامج الذي يعكس مجموعة كبير نسبيا من النشاطات والأهداف، مما يسمح بربط هذا البرنامج بوسائل الميزانية المعطاة لمسؤول من ناحية، وبمجملة الأهداف المتعلقة بمجموع النشاطات من ناحية أخرى. لكن في الواقع ليس واضحا ارتباط بين الأهداف /النتائج والوسائل الميزانية. فإذا لم تكن النتائج جيدة، هل يجب تخفيض الميزانية أو، على العكس من ذلك، يجب رفعها؟ لذا، يجب أن يكون توزيع الوسائل بين المصالح مؤسسا مع معايير نشاط مكتمله أو، على

¹ Solvie TROSA(2013),La LOLF. Les RGPP et l'évaluation des politiques publiques: bilan et perspectives ,Revue française de finances publiques n,121.L.G.D.G.L'extenso éditions , Paris ,pp. 243-

مرجعيات référentiels مستخلصة من التجربة فيما يخص المشاريع الجديدة. أما قراءة النتائج فإنها تستخدم لمراجعة التوجهات البعيدة orientations du fond للسياسات العمومية وتنفيذها: هل هي فعالة؟ وهل أساليب العمل modes d'action المعتمدة هي الأحسن؟ كما تؤخذ النتائج في الحسبان لإعادة توجيه قرارات السياسات العمومية واجراءات العمل modes opératoires مما ينعكس بعد ذلك علي الميزانية. يبدو الأمر إذا معقدا بما فيه الكفاية، حسب ب. أبات B.Abate الذي يرى أن التجربة الفرنسية (في مجال التطبيق م. ب. أ) لم تنجح إلا جزئيا.¹

خلاصة الفصل

بعد معالجة هذا الفصل تمكنا من الوقوف على ماهية موازنة البرامج والأداء من حيث مفهومها وتطورها واهميته ميزانية البرامج والأداء، ثم تطرقنا إلى الإصلاح الميزانياتي في

¹ Bernard Abate(2016),L'expérience française:les points clefs,Séminaire sur < La Nouvelle Gestio Publique> ,Cour des comptes(algérienne), Hôtel El-Aurassi-Alger, 24 octobre 2016

الجزائر قمنا بدراسة النقائص الهامة التي تميز النظام الميزانياتي للدولة الجزائرية آثارها السلبية على نجاعة وشفافية استخدام الموارد العمومية بصفة عامة ،ولقد اتاح لنا عرض تجربة فرنسا (باختصار) الكشف عن بعض الصعوبات التي أدت إلى اعتبار أن الإصلاح الميزانياتي في هذا البلد لم ينجح إلا جزئيا . وبالنسبة للجزائر التي يبدو أنها لم تول احد الآن اهتماما كبيرا بالتجارب الميدانية ،وبتوفير بعض الشروط الأولية اللازمة قبل البدء في التطبيق الفعلي للإصلاح.

الفصل الثاني:

ترشيد الاتفاق العام بإتباع منطق

الوسائل الى ثقافة النتائج

تمهيد

يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة للخروج من المعضلة في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد التام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها كل دولة .
وان رغبة الجزائر في تحسين وإصلاح المنظومة المالية في إطار تحويل عميق في كيفية تسير المال العام والمحافظة عليه ومواكبة الإصلاحات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية بالنسبة لتحولات الاقتصادية وتحين القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية الذي يعتبر قانون عادي تتخلله الكثير من الثغرات توضح عم قدرته على مسايرة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على البلاد.

وسنتطرق في هذا الفصل مبرزين أهم المحاور التالية :

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ترشيد الإنفاق العام.
- ❖ المبحث الثاني: ترشيد الإنفاق العام من خلال تسيير الميزانياتي عبر البرامج والأهداف.
- ❖ المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام بين توجيهات الإصلاح المالي والميزاني وآفاق الحوكمة المالية في الجزائر .

المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول ترشيد الانفاق العام

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور مفهوم وأساليب ترشيد الإنفاق العام، في المطلب الأول. وسنعالج في المطلب الثاني مفهوم ترشيد الإنفاق العام، أما في المطلب الثالث نعالج العوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الاول : تطور مفهوم وأساليب ترشيد الانفاق العام

لقد أسهمت العديد من الآراء الاقتصادية في موضوع التحديد الأمثل لحجم الإنفاق العام والذي من خلاله يمكن تحقيق أعلى منفعة للمجتمع دون إسراف ولا تبذير.

فمن خلال النظرة التقليدية فإن المعيار الذي على أساسه يمكن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام هو عند المستوى الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذا الانفاق مع المنفعة الحدية للدخل المتبقي للأفراد بعد اقتطاع الضريبة منهم، أي أن الدولة يمكن ان تتوسع في إنفاقها بصفة رشيدة إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الإضرار بالمنفعة الحدية المترتبة علي فرض الضرائب المستخدمة لتمويل المنافع الحدية المترتبة علي أداء الخدمات العامة.¹

كما انه اصبح من اللازم ان النفقة العامة يجب ان تخضع لمبدأ "أكبر منفعة بأقل نفقة" وهذا المبدأ له أصل الفكر الاقتصادي وموضع اتفاق بين المفكرين التقليديين والمحدثين وقد عرف هذا التطور اتجاهين:²

1. قد اسهمت اراء المدرسة الحدية في ان النفقة العامة لا يكون لها مبرر الا اذا حققت منفعة جماعية حدية متساوية لها علي الاقل

2. كما ان قيام الدولة بوظيفتها (من خلال الانفاق العام) يجب ان يكون له منفعة تعود على الافراد وهذا ما يفسر ضرورة انتاجية النفقة العامة .
ويترتب على مبدأ "أكبر منفعة بأقل نفقة" أمران :³

• ضرورة تحقيق المنفعة العامة باقل نفقة ممكنة ويعرف بمبدأ "الوفرة في الانفاق" ويتوجب تحديد دقيق للمنفعة وما يترتب عنها من نفقة

• ضرورة تساوي المنفعة المترتبة علي النفقة مع عبء الضريبة الذي يتحمله المكلف وحسب Mursgrave (1959) فان للنفقات العامة ثلاث وظائف يجب مراعاتها حتي يكون

¹ مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 228

² بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2010/2009 ص 52.

³ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن 2007 ص

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

هناك احسن توظيف لهذه النفقات، وهذه الوظائف تتمثل في تخصيص امثل للموارد، واعادة توزيع الدخل وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وقد ارتبطت اصناف الميزانية العامة بتطور أساليب ترشيد الإنفاق العام من خلال خمس مراحل يمكن ايجازها كتالي¹:

❖ مرحلة التوازن المالي والرقابة المحاسبية (الميزانية الكلاسيكية) حتي عام 1920:

تعتبر الميزانية الاعتمادات والبنود التي ظهرت في بداية القرن الثامن عشر بهدف تأكد توازن الميزانية من الناحية المالية دون احداث فائض او عجز، وتعكس هذه الميزانية مفهوم التقليدي لترشيد الانفاق العام، متمثلا في تحقيق الرقابة المستندية على الانفاق العام قبل الصرف وبعده .

❖ مرحلة التوازن الاقتصادي (النموذج الكينزي) 1930_1950:

حيث ظهرت من خلال التقسيم الاقتصادي من خلال تقسيم الميزانية الي ميزانية جارية تمول من الضرائب، وميزانية رأسمالية تمول من القروض العام وهذا ما يعكس التطور في الدور الوظيفي للإنفاق العام والاعتماد عليه في توجيه الاقتصاد القومي، والسماح بتمويل الانفاق الاستثماري عن طريق القروض للنهوض بالبنية التحتية.

❖ مرحلة الرقابة التقييمية وابرار الدور الوظيفي للدولة 1950_1965:

لقد ظهر اتجاه احكام الرقابة علي عمليات الانفاق العام جراء التزايد الملحوظ للنفقات ما تبعه من تزايد للضرائب وبالتالي زيادة العبء علي المواطنين، وقد تبلور هذا الاتجاه في التوصيات التي ضمنتها لجنة "هوفر الاولي" والتي داعت الي تقسيم الميزانية الي وظائف مشروعات مع الاعتماد على ميزانية الاعتمادات والبنود كتقسيم ثانوي.

❖ مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية والادارية للميزانية 1965_1980:

لقد ظهر اسلوب التخطيط في الميزانية مما لزم توفر المعلومات والبيانات لصانعي السياسة بهدف التوفيق بين عملية تحديد الاهداف القومية وتقسيم الانفاق العام الي وظائف وعملية تقييم البرامج البديلة، لذلك ظهرت ميزانية التخطيط والبرمجة (PPBS)، والتي تتضمن اكثر شمولاً للمفهوم ترشيد الانفاق العام حيث تم دمج التخطيط والميزانية في عملية واحدة لعدة سنوات كما كان لظهور ميزانية الأساس الصفري (ZBB) بوصفها تقسيما اكثر شمولاً في عملية التخطيط الانفاق العام حيث.

❖ مرحلة ظهور الاتجاهات العالمية للخصخصة والتمييز بين الاعتبارات الاجتماعية

واعتبارات الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها 1980 حتي الان

تتضمن هذه المرحلة اعادة النظر في دور الدولة وفي النشاط الاقتصادي، والهدف من ذلك ليس تقييد دور ادوات السياسة المالية في تحقيق اهداف المجتمع، بل تحقيق الفعالية في

¹ محمد عمر أبو دوح ، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2006 ص 109.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

تخصيص الموارد وكفاءة في استخدامها، وخاصة في ظل التزايد المستمر للأنفاق العام مقابل الانخفاض المستمر في الإيرادات العامة، واعطاء فرصة للقطاع العام في المشاركة في انتاج واشباع الحاجات العامة عن طريق تغيير اتجاهات الانفاق العام الى مجالات اكثر تحقق لأهداف المجتمع او بمعنى اخر تكفل الدولة بنشاطات او الوظائف التي لها ميزه نسبية فيها وتكفل القطاع الخاص بوظائف اخري له ميزة نسبية فيها.

المطلب الثاني: مفهوم ترشيد الانفاق العام:

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام، وهذاما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

مفهوم ترشيد الانفاق العام: ويمكن تعريف ترشيد الانفاق العام كالآتي:

عرفه الدكتور ميلاد يونس بأن المقصود ترشيد الانفاق العام هو أن تحقق النفقات العام الاهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها علي أحسن وجه ممكن والحيلولة دون اساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.¹

كما تم تعريفه بأنه اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تأجيل النفقة العامة، للقيام بتحقيق المنفعة العامة بأقل التكاليف وأعلي جودة للسلع والخدمات، مما يؤدي الي رفع مردودية النفقة العامة.²

واعتماد علي المعايير اكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الانفاق العام علي انه " التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع" ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة الى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع فالفعالية تنصرف الي مرحلة دراسة الاهداف التي يسعى المجتمع تحقيقها وترتيب هذه الاهداف وفق لأهميتها.³

وعلي العموم فان ترشيد الانفاق العام هو: استخدام الموارد المتاحة للدولة دون اسراف أو تبذير، مع تحقيق المنفعة العامة لها بأقل تكاليف ممكنة مما ينتج عنه رفع الكفاءة والفعالية في استخدام مواردها.

المطلب الثالث: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الانفاق العام

¹ طرابلس منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، منشورات الجامعة المفتوحة ، 1991 ص 47.

² صبرينة كردودي ، ترشيد الإنفاق العام ودور في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة محمد خضير بسكرة 2014 ص 145

³ محروق سهام ، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2001-2014 ، تخصص مالية وجبائية

، جامعة المسيلة ، 2014/2015 ص 49

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة علي نجاح عملية ترشيد الانفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها علي الواقع ويمكن ايجازها فيما يلي:

(1) تحديد الاهداف بدقة: حيث يتم تقرير وتحديد الاهداف طويلة ومتوسطة الاجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من اجلها تطلب الاموال ،كما ان طبيعة الاهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة او الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من اجل تحقيق.

(2) تحديد الأولويات: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية بعني تحديد درجة أهمية البرنامج او المشروع الذي تزيد الهيئة العمومية تنفيذه ومدي قدرته علي اشباع حاجات سكانية متزايدة. في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الاهداف المحددة مسبقا، وتقوم عملية تحديد الاهداف علي مجموعة من المبادئ الأساسية هي:

- مدي خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية علي افراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات .
- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر ،كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.
- درجة المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الاولوية في الانجاز.
- عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان دافعا لمنحها الأولوية في الانجاز.¹

(3) القياس الدوري لأداء برنامج الإنفاق العام

ويقصد بقياس الاداء برامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية اداء ووحدات الاجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة اليها ،وذلك ان الوحدات الحكومية يجب ان تخضع للمساءلة عن الاستخدام الامثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين .²

وبالتالي تقييم هذا الاداء يرتكز علي ثلاث مراحل :

¹ فضيلة بوطورة ، ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر مرجع السابق ، ص 138

² سعيد بن صالح الروتيع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، العدد 2 الرياض 2002 ص 65.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتنمين النتائج المتواصل اليها واثرها علي محيطها الاجتماعي وذلك من خلال المدي رضي المواطنين وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدي ملائمة السياسة المنتهجة .
- نوعية الخدمات المقدمة (وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.
- فعالية تسير المرافق العام (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود الي الاستغلال الامثل للموارد الموظفة.¹

(4) عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره علي مصلحة الفئات الأضعف:

تهدف دراسة العدالة عدالة الانفاق العام الي التباين مدي ملائمته الي حاجات الفئات اكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ومراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام ومدي استخدامها للخدمة العمومية. وبالتالي يتوجب علي الدولة ان تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحتبي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، علي حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات أو الفئات الأخرى ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.²

(5) تفعيل دور الرقابة علي النفقات العامة :

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له علي أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز ،مع تطور مفهوم الرقابة المستندية الي الرقابة التقييمية.³

المبحث الثاني: ترشيد الانفاق العام من خلال تسيير الميزانياتي عبر البرامج والاهداف

كما سبق وأن أشرنا أن ترشيد الأنفاق العام ينطوي على الاستخدام الأمثل للموارد وبطريقة ذات كفاءة عالية مع ضرورة تحقيق الأهداف المحددة مسبقا، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلي النفقات العامة والإدارة بالأهداف والبرامج في المطلب الاول، أما في مطلب الثاني تحدثنا حول صياغة الميزانية العامة على أساس البرامج والأهداف ومناهج اعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيد الانفاق العام في المطلب الثالث.

¹ محروق سهام ، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2001_2014 مرجع سابق ، ص52

² محمد شاكور عصفور أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان 2008 ص 301

³ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الإسكندرية 2006 ص105.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

المطلب الاول: النفقات العامة والادارة بالأهداف والبرامج:

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم الإدارة بالأهداف في الفرع الأول وبرنامج الإدارة بالأهداف في الفرع الثاني.

الفرع الاول: مفهوم الادارة بالأهداف:

ان فكرة الادارة بالأهداف هي فكرة شائعة الاستعمال في القطاع الاعمال الخاص منذ فترة طويلة، و أول من استعمال المفهوم الاقتصادي "Peter Drucker" في كتابه The practice of management الذين نشره عام 1954 واكد فيه علي اهمية وضع الاهداف للمنظمة والفرد معا. و يعتبر و "George Odiorne" الوحيد في سنة 1965 الف كتاب خصاصه بالإدارة بالأهداف وقد أسهم في ترجمة مفهوم الادارة بالأهداف الي نظام شمل قبل للتطبيق، ولم يكتب هذه الفكرة ان تطبق الي في الستينات.¹

حيث عرف P Drucker الادارة بالأهداف علي انها "اتباع طريق التي ترمي الي المزيد من العمل المثمر مع الافراد والتي تتضمن قائمة واضح من الاهداف الاكثر دقة لكل جزء من الاجزاء المكونة، كما يجب ان ترتبط تلك الاهداف مع ... وتكون الاهداف في الغالب مبين علي اساس قابل للتحقيق في المستقبل المنظور ،وان تكون اسهل وصولا الي المقاصد النهائية".²

اما "جون همبل" Humble _ وهو اكبر دعاة الإدارة بالأهداف في انجلترا وله افلام بنفس الاسم _ فينظر الادارة بالأهداف علي انها : " نظام ديناميكي يربط بين حاجة الشركة لتحقيق أهدافها الخاصة بالربحية والنمو مع حاجة المدير للإسهام ولتطوير نفسه ذاتيا ".³

الفرع الثاني: برنامج الادارة بالأهداف:

حسب Carrolli و Tosi فان الادارة بالأهداف تتم وفق برنامج معين:

وضع الاهداف الاساسية وتوصيلها الي كفاءة المسؤولين.

❖ وضع الاهداف الفرعية للأقسام شرط أن لا تتعارض مع الأهداف الرئيسية .

❖ المراجعة الدورية للأهداف وضرورة مطبقتها للمنجزات المحقق حسب الخطة الموضوعية وحسب الميزانية الموافق عليها.

❖ تقييم مدي تحقيق الاهداف المحددة مسبقا .

¹ بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياس لدور الإنفاق

العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

، تخصص تدبير المالية العامة ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2015/2014 ص104.

² بو يعقوب عبد الكريم ، تدبير منظمة غير سوقية ، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير في العلوم

التجارية ، معهد العلوم التجارية ، جامعة وهران ن1997 ص 46.

³ سيد الهواري ، الإدارة بالأهداف والنتائج ، دار الجيل للطباعة القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1986 ص 4.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

ومن ناحية ثانية ركز " P. Drucker " علي اهمية تكامل المهام دخل التنظيم وتوازنها من حيث الاهمية وتوزيعها علي مختلف أنشطة التنظيم بينما ركز D. MC Gregor في إضافته علي كتابات " P. Drucker " بأن برامج الادارة بالأهداف تستخدم بالدرجة الاولى لتقييم الاداء (performance).¹

المطلب الثاني: صياغة الميزانية العامة علي أساس البرامج والاهداف

تعتبر الميزانية العامة عن >> البرنامج المالي للخطة عن سنة مقبلة ،لتحقيق أهداف محددة، وذلك في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة...<<، من خلال هذا التعريف للميزانية العامة يلاحظ أنه لم يعد ينظر إليها علي أنها تبويب للإيرادات والنفقات بل تعدى إلي اعتبارها برنامج متكامل لتحقيق الأهداف العامة ورفع مستوى أداء الإدارة العامة في التخصيص الأمثل للموارد.

الفرع الأول: ضرورة التنسيق بين الميزانية العامة وأهداف الخطة

يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق مهمة تامين استخدام الموارد المتاحة استخدام عقلانيا، واداة فعالة لحل مشكل التراكم اي الزيادة في كمية الموارد، كما يمثل الجهاز لرسم السياسة العامة، والميزانية العامة هي اداة لهذا الجهاز، حيث يري الاقتصادي (Heikoff) ان التخطيط يرسم طريقا لمعالجة مشكلة معينة ويدرس كيفية التي بموجبها توزيع الموارد الحكومية. وبالرغم من ان التخطيط يسبق اعداد الميزانية العامة الي ان كلهم يتفاعلان وينسقان في المستويات الادارية العليا لتحقيق الاهداف الحكومة واغراضها.²

وبالتالي يعتبر تطوير اساليب الميزانية من الامور المرححة حتي تقوم الدولة بدور المنوط بها وبكفاءة وفعالية عاليتنا وضمن استراتيجية الخطة وفق ما يلي :

أولاً: الدقة في التنبؤ بالنفقات وتقليص التباين بين الانفاق التقديري والانفاق الفعلي:

تعتبر القدرة علي تنفيذ الانفاق حسب الميزانية الموافق عليها من طرف السلطة التشريعية من بين العوامل الهامة في مسندة الحكومة علي ضبط انفاقها وتقديم الخدمات علي أحسن وجهة ،ويجسد هذا المؤشر عن طريق القياس الفعلي للانفاق مقارنة بمجموع الانفاق المحدد أصلا في الميزانية العامة وتحديد نسبة الانحراف، فكلما كانت كبيرة فهذا يدل علي سوء التقدير، ولكنه يستبعد فئتين من فئات الإنفاق ليس للحكومة السيطرة عليها وتلك الفئتين هما:³

¹ بوعقوب عبد الكريم ، تسيير منضمة غير سوقية مرجع سابق ص 47

² أحمد النعيمي ، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة من حالة الجزائر 1963 / 2007 ، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2008 ، ص 62.

³ البنك الدولي ، تقرير حول إدارة الشؤون المالية العامة - إطار قياس الاداء ، يونيو 2005 واشنطن ، ص 12.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

- أ- مدفوعات خدمة الديون، التي لا يمكن للحكومة من حيث مبدأ تعديلها في اثناء السنة المعينة بينما قد تتغير نتيجة تقلبات أسعار الفائدة واسعار الصرف .
- ب- الإنفاق علي المشروعات التي تموله الجهات المانحة، حيث أن إدارة شؤونه ورفع التقارير عنه يكونان عادة خاضعين إلي الحد الكبير لسيطرة الجهات المانحة .
- ثانيا: التوزيع في مصادر تمويل النفقات العامة:**

يجب التنويع في مصادر تمويل النفقات العامة بين الجابية العادية والبترولية والقروض الداخلية والخارجية الخ . وعدم الاعتماد علي نوع محدد من المصادر الخاصة ذات الحساسية الكبيرة لتغيرات المختلفة.

الفرع الثاني: تحسين كفاءة وفعالية الميزانية العامة:

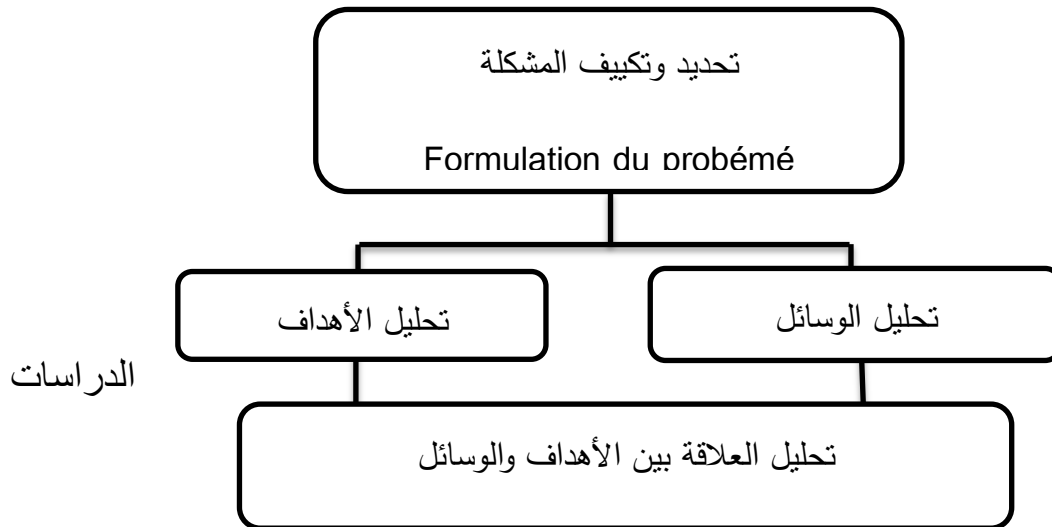
من أجل ترشيد الانفاق العام وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها كل حكومة في ظل الميزانية العامة باعتبارها الأداة الفعالة في ذلك ،يتوجب الرقي بكفاءة وفعالية هذه الأخيرة ،ومن أجل تعميق مستويات التحليل والمقارنة والبحث للنشاط المالي ،هناك العديد من الوسائل والأدوات نتعرض لها فيما يلي بإيجاز:

أولاً: ترشيد الخيارات المالية (RCB) Rationalisation des Choix Budgétaires:

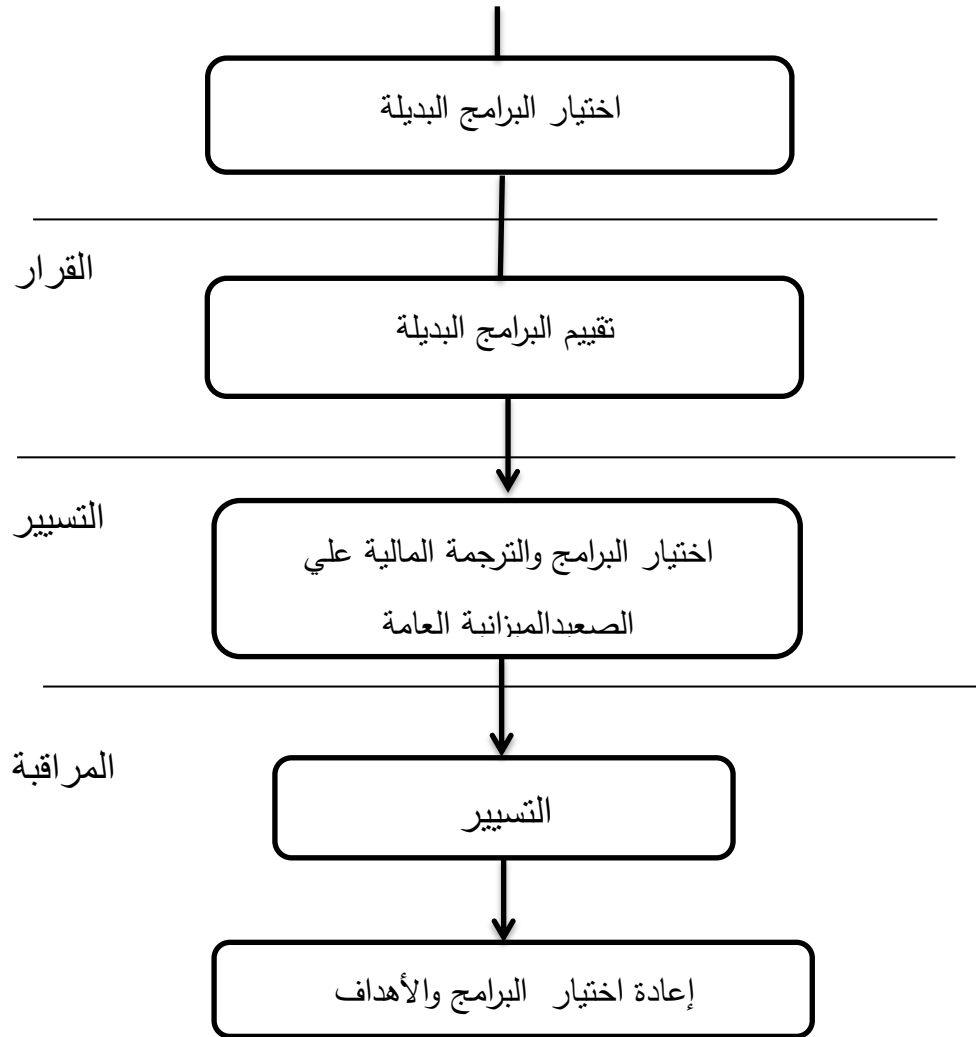
تعرف تقنية "ترشيد الخيارات المالية" علي أنها >> مجموعة من العمليات (Procédures) التي من خلالها يتم البحث عن فعالية النفقات العامة، وربطها بالأهداف الأساسية المحددة مسبقا في إطار من البرامج مع تحديد الامكانيات الخاصة بها مع تطبيق مبدأ الأولويات واستخدام طرق الحساب الاقتصادي (تحليل التكاليف والمنافع – l'analyse coût /avantages _ وتحليل التكلفة والفعالية / l'analyse coût efficacité)¹.

وفيما يلي توضيح لهذه التقنية من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (1): بيان تقنية ترشيد الخيارات المالية RCB



¹ Bernard et Colli, Vocabulaire économique et financier 7 édition 1998.P479.



بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياس لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر مرجع سابق ص 78

وتمر عملية ترشيد القرارات المالية بخمسة مراحل:¹

المرحلة الاولى: تحليل المشكلة: بداية بأول صيغة للمشكلة والاحتمالات الناتجة عنها ومن ثم البدء بصيغة الاهداف وحشد الامكانيات والاليات الممكنة لتحقيقها في شكل برامج عمل مقيد بتكلفة ومدة زمنية محددة ونتائج المنتظرة منتظر تحقيقها (عن طريق استخدام المؤشرات المختلفة)

المرحلة الثانية: تقييم البرامج: عملية التقييم تركز علي تشخيص النتائج المنتجة لكل بديل بنظر الي الاهداف المحددة مسبق كل بديل يضم مجموعة من البرامج متعددة السنوات المتكاملة في ما بينها والاختيار في هذه البدائل يكون من خلال معايير واختيار المشاريع سلفت الذكر.

¹ André Paysant ,finances publiques , 4 édition, armand colion éditeur,paris 1997, p156.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

المرحلة الثالثة: ترجمة القرار بالتنفيذ: التعبير عن القرار علي مستويات متعددة يأخذ اشكال مختلفة من خلال قانون المالية والميزانية العامة والبرامج المعدة لهذا القرار والتي تواجه مسؤولية كل طرف في تحقيق الاهداف المحددة مسبق والموارد المستعملة في ذلك (موارد مادية وبشرية ومالية) وبالتالي قرارات هذه تعهد الي الهيئة المنفذة للتجسيد علي الواقع.

المرحلة الرابعة: التنفيذ: من خلال هذه المرحلة وأثناء تنفيذ القرارات المنبثقة عن الميزانية العامة تكون للمسيرين الحرية في استعمال الموارد مع التقيد بضرورة رفع كفاءة استخدام الموارد والفعالية أثناء التنفيذ والأخذ بنهج الادارة بالاهداف (Management By Objectives MBO).

المرحلة الخامسة: مراقبة النتائج وإعادة التقييم : يتم مراقبة النتائج المحققة بالنظر الي ما هو مخطط له في البرامج في ضوء المؤشرات المحققة وطريقة التسيير والقرارات المالية المتخذة وإعداد تقييم شامل لكل المنجزات.

ثانيا: الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة وسيلة مهمة لتحقيق الأهداف المرجوة:

ان فكرة الاطار متوسط الاجل النفقات ليس جديدة فهي تعتبر عملية لإعادة هيكلة النفقات العامة بما يؤهل من جهة تحقيق اهداف المرجوة ومن جهة اخرى حسن تسيير المال العام وحمايته من الاسراف والتبذير وفق نهج يعتمد علي نظم التخطيط والتنفيذ والمتابعة وذلك لتمكين الحكومة من التوصل الي احسن وسيلة لربط بين الخطة المتوسطة الاجل والميزانية العامة.

تعريف الاطار المتوسط الاجل النفقات العامة:

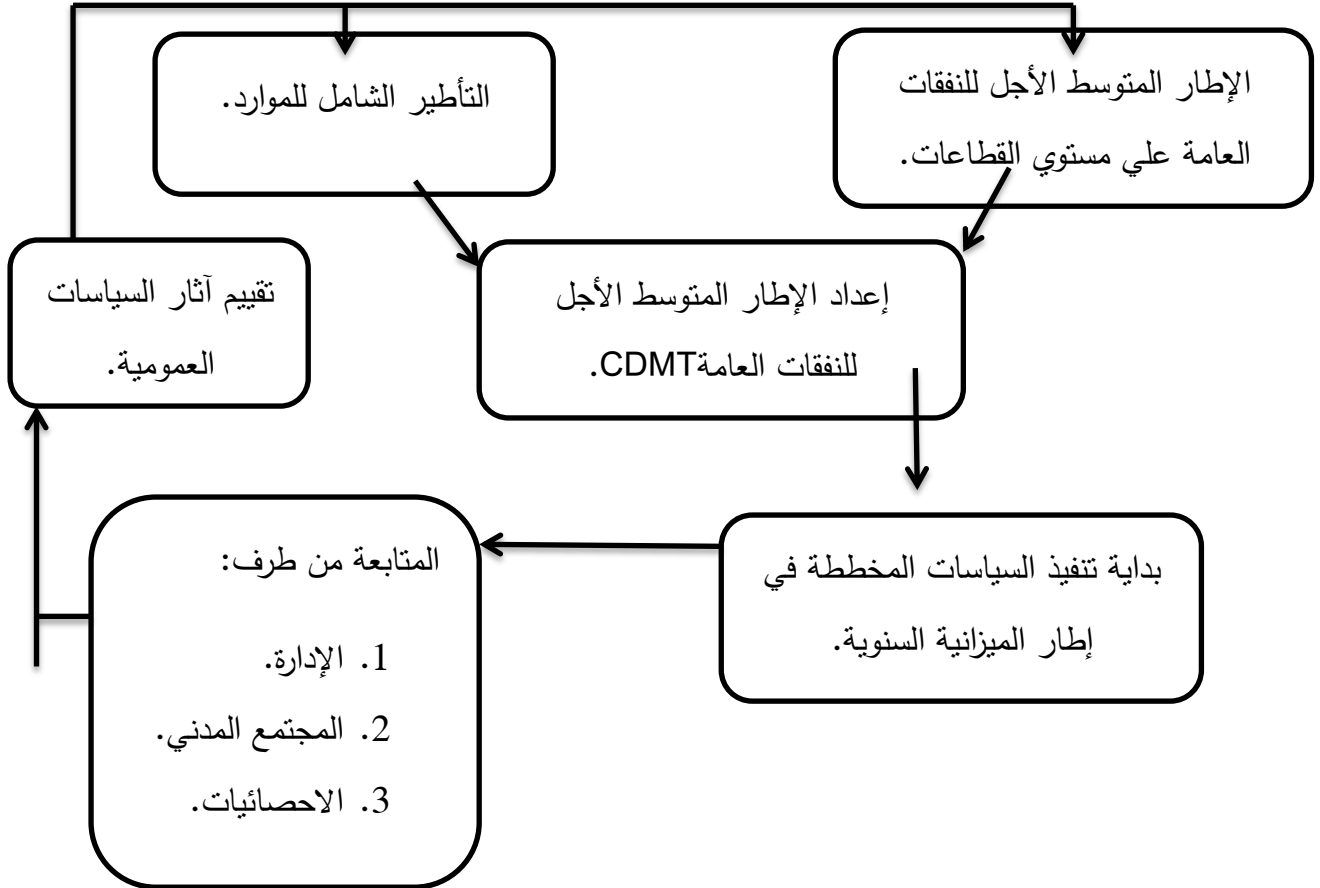
التعريف المقبول عموما مأخوذ من الموجز في ادارة الانفاق العام الصادرة عن البنك الدولي سنة 1998 وهو كالاتي (يتمثل اطار الانفاق المتوسط الاجل في انه غلاف مالي شامل موضوع لتلبية مجموعة من الخدمات المركزية مع تقدير التكاليف الحاضر خلال اجل متوسط في اطار السياسة العامة كما يمثل عملية تكييف بين النفقات والموارد المتوفرة).¹

❖ الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة هو بمثابة تخصيص أمثل للموارد وتحقيق للأهداف المحددة مسبقا:

يعتبر الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة بمثابة صياغة لبرامج انفاقية متوسطة الأجل ما بين 3 و5 سنوات يتم من خلالها تحقيق جملة من الأهداف علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة دون تبذير ولا إسراف في إطار من الرشادة، والتقيد بضرورة تحقيق النتائج المرجوة عن كريق أساليب متابعة التقييم، ويمكن تمثيل هذه المراحل من خلال الشكل البياني التالي:

¹ Marc Rrffinot et Boris Samull , Les cadres de dépenses à moyen terme : un instrument utile pour les pays à faible revenu , revus STATECO N 100. 2006.P 106

الشكل البياني رقم (2): المراحل المهمة للإطار المتوسط الآجال للنفقات العامة:



بن عزة محمد ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياس لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 81

المطلب الثالث: مناهج إعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام:

باعتبار أن الميزانية العامة للدولة تعكس الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والمالية، والتي تنوي الدولة إتباعها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي كذلك أداة هامة في عملية ترشيد الإنفاق العام وهذا ما سنعالجه من خلال هذا المطلب.

أولاً: المنهج التقليدي في إعداد الميزانية العامة طبقاً لميزانية البنود والاعتمادات:

لقد بدأ تطبيق ميزانية البنود والاعتمادات في عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين ميزانية تنفيذية شاملة وتصنيف وظيفي واقتصادي لتمييز بين النفقات الجارية والراس مالية وبموجبها يتم تصنيف النفقة تباعاً لنوعيتها وليس لغرض منها، بمعنى ان يتم حصر النفقات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بصرف النظر

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

عن الادارة الحكومية التي تقدمها ،ثم بعد ذلك يتم تقسيم النفقات الي ابواب وهذه الاخيرة بدورها تقسيم الي تبويبات (التبويب الاداري، التبويب الموضوعي، التبويب الوظيفي ،التبويب الاقتصادي،التبويب المزدوج)¹.

وبذلك تعتمد ميزانية البنود والاعتمادات أساسا علي التصنيفين التاليين:²

❖ تصنيف على أساس الوزارات والمصالح الحكومية

❖ التصنيف على أساس نوع النفقات

• ميزانية البنود والاعتمادات ومدي ترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام:

هذا النوع من الميزانية لا يمكن من التعرف علي الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها وذلك لأنها تركز علي مقدار الزيادة او النقص المخصصة للجهات الحكومية دون توضيح العلاقة بين هذه الاعتمادات والانشطة والنتائج المتوقعة من هذا الانفاق ومن ثم يمكن القول ان اهداف الانفاق العام في ظل ميزانية البنود والاعتمادات تكون مبهمة وغير محدودة وبالتالي فان عملية تخصيص الموارد تتم وفق الاساس غير الموضوعية فهذه الميزانية توضح ما سوف يتم انفاقه دون توضيح نتائج هذا الانفاق .

ثانيا : تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية الأداء و البرامج (PPBS):

يعتبر ظهور ميزانية الأداء والبرامج تجديد جذري في فكرة إدارة المالية العامة للدولة، والانتقال من الاعتماد علي الوسائل (المدخلات)الي الاعتماد علي النتائج(المخرجات) والعمل علي تحسين الأداء وزيادة الإنفاق.

• نشأة ميزانية الأداء والبرامج:

في عام 1954 م قدم "ديفيد نوفيك " شرحا تفصيليا بين فيه كيفية تطبيق ميزانية الأداء والبرامج في وزارة الدفاع الأمريكية، من خلال تقريره حول "الاقتصاد والفعالية في الحكومة"، وفي عام 1955م قامت لجنة " هوفر الثانية بدراسة اقتراح ديفيد، وهذا ما جذب اهتمام الكثير من الدول وكذلك اهتمام هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت كتيباً بعنوان "موازنة البرامج والأداء " سنة 1965م .ومن العوامل التي ساعدت علي انتشار هذا النوع من الميزانية:³

❖ ازدياد أهمية التحليل الاقتصادي وظهور الرغبة في إدخال أساليب علمية وحديثة في اتخاذ القرارات

¹ خالد المهاني، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام التخصيص و الاستخدام ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر 2010 ص 80.

² يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان 1984 ص 256.

³ عطية صلاح السلطان ، دور موازنة البرامج والأداء في دعم قرارات إدارة المالية العامة ، مجلة الندوة الاساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دمشق 2005 ص 80.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

❖ كبر حجم النفقات العامة في الميزانية العامة وزيادة آثارها علي الاقتصاد الوطني مما أدي بالمفكرين إلي المناداة بضرورة الربط بين الخطط الحكومية والميزانيات العامة .

• تعريف ميزانية الأداء والبرامج:

إن ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية البنود من خلال إظهار الميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الإنفاق بل أنها تربط ذلك بما يتحقق نتيجة لهذا الإنفاق وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، وبين المنتجات التي تتحقق من هذا الإنفاق، ولذلك يطلق علي هذا النوع من ميزانيات الأداء بمصطلحات مماثلة ومتقاربة منها ميزانية البرامج أو ميزانية الإنجاز وغيرها.¹

• ميزانية الأداء والبرامج أداء مهمة لترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام:

تمثل ميزانية الأداء والبرامج أسلوب حديث في تقسيم الميزانية ووسيلة كفيلة بترشيد الإنفاق العام من خلال تحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية علي السلطة التنفيذية، وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة بحيث تقوم علي تحديد الوظائف التي تبرر الحصول علي الاعتمادات، وتقسيم الوظائف البرامج مع إعداد تقارير انجازات هذه البرامج، كما أكدت دراسة (Steven2002) أن العمل بهذا النظام يتيح معلومات محاسبية مناسبة لاتخاذ القرارات ويمكن قياس التكلفة والعائد للأنشطة ليعكس مدى جودتها.²

ثالثا: تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية التخطيط والبرمجة:

تعريف موازنة التخطيط والبرمجة: موازنة التخطيط والبرمجة هي الموازنة التي تربط بين السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بالخطة الاقتصادية للدولة، عن طريق مجموعة من البرامج والأنشطة التي تهدف إلي تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة.

أما التعريف الثاني فتعرف موازنة التخطيط والبرمجة بأنها أداة للتخطيط ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة، أو لتعديل تلك الأهداف وتهدف إلي محاولة تبرير قرارات المخطط، وتتنظر إلي البرامج والأنشطة الحكومية علي أنها مجرد وسائل، تهدف إلي تحويل الموارد العامة، أو عوامل الإنتاج إلي منتجات نهائية، هي الأهداف المطلوب تحقيقها.

أهداف موازنة التخطيط والبرمجة:

تهدف موازنة التخطيط والبرمجة إلي:

¹ فهمي محمود شكري الموازنة العامة ماضيها حاضرها ومستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت

لبنان، الطبعة الأولى 1990، ص 158

² بن عزة محمد ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في

الجزائر خلال الفترة 1990 - 2009، مرجع سابق ص 86

الفصل الثاني: ترشيد الإنفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

1. مساعدة صانعي القرارات علي اتخاذ القرارات الرشيدة حول تخصيص الموارد بين الدوائر التنفيذية المتنافسة حول الموارد المحدودة .
2. تحليل نتائج كل برنامج علي ضوء أهدافه، فمثلا من أجل تفحص فاعليه البرامج المتعددة لتدريب الطاقة البشرية يجب تحديد مجموعة من الأغراض يرتبط بها كل برنامج.
3. توفير المعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة المالية والقانونية .
4. تخطيط البرامج لعدة سنوات وربط الموازنة السنوية بالخطط، ونظرا لاهتمام الدوائر بالبرامج لعدة سنوات قادمة، فإنها تتحرر من محددات التغير التي تفرضها عملية إعداد الموازنة السنوية.
5. قياس تكلفة البرامج ليس لسنة واحدة ولكن لعدة سنوات قادمة.
6. تحليل البدائل من أجل الوصول إلي أكثر الوسائل كفاءة لتحقيق الأهداف الأساسية للبرامج بأقل تكلفة ممكنة.¹

أسس ميزانية التخطيط والبرمجة :

- تقوم ميزانية التخطيط والبرمجة علي الأسس التالية :²
1. تحديد الأهداف القومية تحديدا دقيقا، وترتيب أولوياتها.
 2. تحليل وتطوير البدائل المحققة للأهداف بأكثر قدر من الفعالية .
 3. الحصول علي المعلومات دقيقة عن التكاليف المحتملة للبرامج والنتائج المتوقعة عن هذه البرامج علي مدي سنوات عديدة.
 4. رفع مستوي أداة الادارات الحكومية لضمان الحصول علي خدمات توازي النفقات المخصصة لها.

• ميزانية التخطيط والبرمجة ودورها في ترشيد وتحقيق اهداف الإنفاق العام:

تمكن ميزانية التخطيط والبرمجة من تحديد أهداف المجتمع، وترتيبها حسب النسبية وفقا للمرحلة التي يمر بها المجتمع، مع ربط الأهداف بالبرامج اللازمة لتحقيقها، وتعد تلك الاجراءات بمثابة الخطوة الأولى لترشيد الإنفاق العام من خلال الميزانية. يؤدي تخطيط الإنفاق العام من خلال الميزانية الى التغلب على العديد من الآثار السلبية التي تنشأ عن الفصل بين عمليتي التخطيط والميزانية، وهذا ما يمكن من تخطيط البرامج وفق موارد متاحة، ومن ثم القضاء على قصور الاعتمادات بالميزانية عن تغطية تكاليف هذه البرامج وإهدار الموارد التي تنفق على بعض البرامج دون إكمالها.

¹ الجوزي فتيحة. الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر

مرجع سابق ص 63

² يونس أحمد البطريق المالية العامة ، مرجع سابق ص 349.

الفصل الثاني: ترشيد الإنفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

يؤدي التخطيط الشامل من خلال الميزانية العامة الى التنسيق بين كل من برامج الإنفاق العام والخاص، ومن ثم القضاء على ظاهرة التعارض بينهما، الأمر الذي يكفل أفضل تخصيص للموارد على المستوى القومي.

يؤدي تخصيص الإنفاق العام على أساس "برامج تحقيق الأهداف" _ بغض النظر عن الهيكل الإداري _ إلى توضيح الدور الوظيفي للإنفاق، وخلق نوع من التنسيق والتكامل بين الوحدات التنفيذية التي تشترك في الاضطلاع ببرنامج معين.

من خلال هذا النموذج المرتكز على ضرورة تحقيق الأهداف وفق برامج انفاقيه متكاملة يمكن القضاء على معايير غير الموضوعية في توزيع الاعتمادات وفق ميزانية البنود والاعتمادات والانتقال من الرقابة المحاسبية التي تركز على قانونية صرف الاعتمادات الى الرقابة التقييمية التي تركز على تحقيق الأهداف.

وخلاصة القول أن ميزانية التخطيط والبرمجة تمكن بدرجة كبيرة من الرفع من فعالية الإنفاق العام وتخصيص الموارد بين الاستخدامات البديلة التي تمكن من تحقيق الأهداف المحددة مسبقا باستعمال المعايير السالفة الذكر في اختيار أفضل بدائل برامج الإنفاق العام.¹

رابعا: تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية الأساس الصفري:
تعريف موازنة الأساس الصفري :

حسب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بالدنمارك عام 1967، فعرف الموازنة ذات الأساس الصفري هي نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقة في البداية، والأخذ في الاعتبار أكثر الطرق فعالية للحصول علي مجموعة من المخرجات بأدني تكلفة ممكنة، ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فعالية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارات.²

مراحل إعداد ميزانية الأساس الصفري: تمر عملية الأساس الصفري بثلاث مراحل ويمكن اختصارها فيما يلي:

المرحلة الأولى: اعداد القرارات: وتنطوي بدورها على خطوتين هما:

الخطوة الأولى: تتضمن هذه الخطوة عملية تحديد الأهداف طويلة وقصيرة الأجل ومراكز اتخاذ قرارات تخصيص الموارد، مع تحديد البرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وأسلوب العمل والاعتمادات المطلوبة لها ومعايير الرقابة على مستوي أدائها .

¹ بن عزة محمد ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في

الجزائر خلال الفترة 1990/2019 مرجع سابق ص 89

² الجوزي فتحة الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي

بالجزائر، مرجع سابق ص 70.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

الخطوة الثانية: من خلال تحديد البرامج تحديدا دقيقا في الخطوة الأولى يتم تجميعها في صورة بدائل مدروسة ،تتضمن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة التي تتناولها والنفقات المخصصة لها ،على النحو الذي يمكن اتخاذ القرار السليم.

المرحلة الثانية:

اختيار القرارات: بعد اكتمال تحديد البدائل (البرامج) يتم ترتيبها وفق فعاليتها وكفاءتها في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وتشارك في هذا الترتيب للبدائل كل المستويات الإدارية العليا والدنيا المؤهلة لذلك، أما الاختيار بين هذه البدائل فيكون باستعمال العديد من المعايير المختلفة وحسب الحاجة الماسة لتلك البرامج وحسب توفر الاعتمادات المالية لها.

المرحلة الثالثة: إعداد المشروع النهائي للميزانية: في هذه المرحلة يتم تجميع البرامج المختارة وتعديلها وفق أهداف السياسة العامة التي تود الدولة تحقيقها من خلال خطتها التنموية القادمة، على نحو يمكن من تحديد إجمالي الإنفاق الخاص بها مع تحديد مهمة كل جهة حكومية أو وزارة في تنفيذ هذه البرامج.

• ميزانية الأساس الصفري ومتطلبات ترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام:

من خلال استقراء مفهوم وخطوات تطبيق ميزانية الأساس الصفري، يمكن تحديد مدي دور هذا النوع من الميزانية في تحقيق الترشيح الانفاق العام وذلك من خلال ¹:

1. كل البرامج يتم تقييمها كل سنة .

2. اختيار البرامج وليس بحسب انخفاض تكاليفها، بل بحسب أفضليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي يتم تحديدها في إطار عدد معين من المخرجات وما تتطلبه من مدخلات .

3. تحقيق التكامل بين كل من التخطيط والرقابة والميزانية عن طريق الربط بين مخرجات التخطيط الطويل الأجل التي يوفرها نظام التخطيط والبرمجة والموازنة، ومدخلات التخطيط قصير الأجل للوحدات التنفيذية ذات المستوى الأدنى .

4. ترشيد استخدام وتخصيص الموارد في ضوء التقييم المستمر لمستوى أداء البرامج والأنشطة القائمة بما يضمن تحقيق الكفاءة القصوى.

المبحث الثالث: سياسة الانفاق العام بين توجهات الإصلاح المالي والميزاني آفاق الحكومة المالية في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ترشيد الانفاق العام من خلال القانون العضوي بقوانين المالية LOLF في المطلب الأول ،في المطلب الثاني فهو يتناول ابتكارات LOLF ومدى تجسيدها لحوكمة الانفاق العام ،ويدرس المطلب الثالث دواعي تبني القانون العضوي 18/15 ورهان تجسيد حوكمة الانفاق العام.

¹ بن عزة محمد ترشيد الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام من خلال القانون العضوي بقوانين المالية LOLF

الفرع الأول: هدف الاصلاح

حسب تقرير وزارة المالية لسنة 2009 عصرنة الأنظمة الميزانية يهدف الى "تطوير النظام الميزانياتي، خاصة فيما هو مرتبط بإعداد وتنفيذ الميزانية وتسهيل الخيارات الاستراتيجية عن طريق شبكة معلوماتية وتحاليل ذات نوعية جيدة وكذا تحسين القدرة لتنبؤ بالنفقات العمومية، ترقى الاحساس بالمسؤولية لدي الاعوان المكلفين بالتسيير ولدى المؤسسات والهيئات المضطلة بهام تحصيل وصرف الوسائل المالية العمومية. ومن بين الأهداف المنوطة بالنظام المقترح، دعم ومتابعة مراقبة مجمل النفقات العمومية، تحسين الشفافية الموازنة والحوكمة المالية العمومية الرشيدة لأجل توضيح خيارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل تبادل المعلومات الواضحة والمرتكزة علي النتائج وتحسين عرض الوثائق الميزانية.

إذن يتجلى بأن الهدف الرئيسي لعصرنة الأنظمة الميزانية هو أن: "الميزانية لا يجب أن تكون ببساطة مجرد وثيقة مالية، بل يجب أن تصبح التعبير الواضح للخيارات المدروسة حول استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرف الإدارات والهيئات العمومية على مختلف المستويات".

ويرتكز الاصلاح على محاور تهدف الى ادخال منطق وثقافة جديدين في اطار تسيير المال العام. وتتخلص محاور الاصلاح الميزانياتي في المقاربة المتعددة السنوات لإيرادات ونفقات الدولة، اصلاح يرتكز على تحميل أكثر للمسؤولية الواقعة على عاتق على المسيرين ومراقبة الاداء، وضع مدونة ميزانية دقيقة ومفصلة، تحسين مضمون وعرض الميزانية بهدف الوصول الى وضوح أكثر شفافية أكبر في تسيير الميزانية ومدلول الرخصة البرلمانية

¹ La Portée de l'autorisation parlementaire.

الفرع الثاني: آفاق الإصلاح الميزانياتي

تتضح آفاق الاصلاح من خلال الاهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية والتي يمكن الوقوف عليها من خلال مختلف الوثائق الصادرة عن وزارة المالية العامة والمديرية العامة للميزانية علي وجهه الخصوص يمكن حصرها في ما يلي:

• تحسين مضمون ودعم شفافية قانون المالية:

تترجم ذلك من خلال مراجعة هيكله اجزاء قانون المالية، اربعة اجزاء بدلا من اثنين وهو ما تضمنه المشروع التمهيدي للقانون العضوي لقوانين المالية (APLOLF) والذي

¹ حوري عمر، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر ص

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

بمقتضى مادته 71 ينص على أن: "وثيقة مشروع قانون المالية للسنة يجب عرضها في شكل كمل لأجل السماح بإجراء فحص كلي "

• اعتماد عرض للمشروع ميزانية الدولة :

نفس المشروع التمهيدي للقانون العضوي لقوانين المالية (APLOLF) وضع ايضا عرضا جديدا لمشروع ميزانية الدولة الحالية .وبهذا تكون وثائق الميزانية مشكلة من ثلاث أحجام وهي:

- مشروع ميزانية الدولة.
- تقرير حول اوليات التخطيط بنسبة لكل وزاراه.
- ميزانية نفقات المصالح الممركزة للدولة علي مستوي الولايات.
- **الدورة الميزانية في المستقبل:**

دور الميزانية المستقبلية تتضمن نفس المراحل الدورة الحالية مع بعض التعديلات مثل: تعويض اسم " أمر بالصرف " "باسم مسير مسؤول" وذلك لتوضيح بان مسؤول البرنامج، البرنامج الفرعي او النشاط هو ذاك الذي يتوفر علي سلطة تنفيذ النشاطات وهكذا يصبح مسؤولا عن النتائج.¹

المطلب الثاني: ابتكارات LOLF ومدى تجسيدها لحكومة الانفاق العام

لقد كان قانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 15/18 لحضة مهمة جيدا في مسار البحث عن تحسين جودة أداء المالية العامة، من خلال محاولة تجاوز الاختلالات والتي عرفها إطارها المسير لها في أحكام القانون 17/48، والتي لم تعد تتلاءم مع التغييرات العالمية الجديدة وحيث يستوعب هذا القانون شروط ومعايير وقواعد معتمدة في هذا المجال، حيث تتناسب مع مستلزمات الحكامة المالية في مختلف مستوياتها. وسنتطرق في هذا المطلب إلي أهم الابتكارات التي جاء بها القانون العضوي الجديد للمالية ودورها في مدي تجسيد حكمة الانفاق العام .

الفرع الأول: نحو تبني مبادئ الشفافية والمشاركة والصدق في عملية تحضير واعتماد قانون المالية

لقد سعى المشروع إلى تكريس المزيد من الشفافية في تسيير المالية العامة ،بالانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج القائمة على النتائج له نتيجة مباشرة لتجديد عرض قانون المالية من خلال إدخال نظام تصنيف جديد للإنفاق العام وتحديث وثائق الميزانية في اتجاه تبسيط وإثراء ونشر معلومات الميزانية .

1. طرق عرض وتقديم مشاريع قوانين المالية نحو مزيد من الشفافية:

¹ حوري عمر ،الإصلاح الميزانياتي في الجزائر : واقع وآفاق، مرجع سابق ص 63.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

كرس المشروع المزيد من الشفافية في تسيير المالية العامة من خلال:¹

● **اعتماد تصنيف جديد للميزانية:** بتطبيق موحد لمبدأ التخصيص عبر توحيد ميزانيات التسيير والاستثمار والنقل في حساب واحد، والمجسد في التخصيص الجديد الذي ينص على وضع برامج عوض قطاعات وأبواب، مع مواصلة استعمال مفاهيم التسيير والاستثمار والنقل كعناوين وليس كميزانيات مستقلة، ليصبح التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات التصنيف الرئيسي لميزانية الدولة، ويشكل البرنامج وحدة تخصيص الاعتمادات المالية، أو حسب التخصيص فيما يتعلق بالاعتمادات المالية غير المخصصة، كما جمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الواردة في المادة 28 منه القانون 15/18.

يأتي تبني هذا التصنيف لجعل الرخصة البرلمانية التي سيتم تقديمها من خلال هذه القانون العضوي الجديد على أساس الأهداف التي يتعين تحقيقها وقياسها من خلال مؤشرات الأداء في سياق عملية تطوير شاملة لكيفية تخصيص الاعتمادات المالية وتعكس تحولا مهما في مدونة الميزانية للتوافق مع المعايير الدولية وتعكس "هيكلأ عاما أكثر استراتيجية".

● إثراء الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية :

يتطلب الانتقال من وضع ميزانية الوسائل استنادا إلى ميزانية برامج المتمحورة حول النتائج ضرورة إجراء مراجعة لوثائق الميزانية، وهو ما يعني كذلك بالضرورة الانتقال من منطق قائم على المدلات (الوسائل) إلى منطق قائم على المخرجات (النتائج)، أدي تبني هذا المنطق إلى زيادة في حجم وطبيعة ونوعية المعلومات التي سيكون على الحكومة تقديمها خلال جميع مراحل إعداد وتنفيذ والرقابة على قانون المالية.

2. تحضير مشاريع قوانين المالية نحو تبني منظور استراتيجي

تسند مهمة تحضير مشروع قانون المالية في ظل القانون 15/18 لوزير المالية الذي يتمتع بدور متفوق يعكس بقاء المبادرة في المجال المالي والميزانياتي في يد السلطة التنفيذية، كما حمل القانون العضوي بعض التعديلات كما هو الحال بالنسبة للجولة الزمنية للتحضير والتي ستكون أكثر شمولاً، وعمل على ترقية مبدأ الصديق الميزانياتي وإدراجه كقاعدة قانونية تعكس الاهتمام بتكريس مفاهيم الحكامة المالية .

● بقاء سلطة تحضير مشاريع قوانين المالية في يد السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير المكلف بالمالية:

الذي يقوم تحت السلطة الوزير الأول بتحضير مشاريع قوانين المالية التي يتم عرضها في مجلس الوزراء كما يتم عرض أي مشروع ذو طابع تشريعي أو تنظيمي من شأنه أن

¹ أكحل محمد ، الحكامة المالية، وترشيد الإنفاق العام دراسة حالة اصلاح المالية العامة في الجزائر ، أطروحة شهادة

دكتوراه في العلوم القانونية ، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات ، جامعة باتنة (01) الحاج لخضر ، 2019/2020 ،

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

يكون له أثر مباشر أو غير مباشر علي ميزانية الدولة علي الوزير الأول و يحظى بموافقة بناء على رأى الوزير المكلف بالمالية.¹

• **تعديل في دورة الميزانية وتقنيات تحضيرها:** لاسيما فيما يتعلق بمرحلة إعداد مشروع قانون المالية، على الرغم من أن مراحل المصادقة والتنفيذ والمساءلة ستخضع فقط لتغييرات طفيفة، إلا أن مرحلة التحضير ستمتد بداية من التخطيط وتحضير للميزانية أي مدة خمسة عشر (15) شهرا تبدأ من خطاب الميزانية للسنة رقم 1 من قبل وزير المكلف بالمالية في أوائل شهر أكتوبر من السنة الثانية (ن_2).

• ترقية مبدأ الصدق الميزانياتي إلى مرتبة المبادئ العضوية:

يتناول مبدأ صدقية الميزانية في نص المادة 70 من القانون 15/18 والتي نصت على "تقدم قوانين المالية مجموع موارد وأعباء الدولة بصفة صريحة، وتقيم هذه الصراحة من خلال المعلومات والتقديرات التي يكمن أن تنتج عنها"، تقابل كلمة "بصرحة" "sincère" والتي تعني الصدق أو صدقية، واستعمال المصطلح "صادقة" في نفس القانون عند تطرقه لصدق المحاسبة في نص المادة 65 منه "...يجب أن تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة، وتعكس بصفة مخصصة ممتلكاتها ووضعيتها المالية".²

• تفعيل مبدأ الصدق المالي يعني بالضرورة صدق الاختصاص الميزانياتي:

في هذا السياق عمل المشروع من خلال القانون 15/18 على تحديد النطاق أو الاختصاص الميزانياتي من خلال عدد من القواعد التي تحمي المحتوى المادي للقوانين بهدف وضع إطار أفضل للقوانين المالية بتوسيع مجال اختصاصها من ناحية وحظر الاستخدام المستمر للأحكام غير المالية (فرسان المالية) من ناحية أخرى.

وسع المشرع محتوى قانون المالية عن طريق تضمين جوانب جديدة لتسيير المالية بالإضافة إلى الموضوعات التقليدية مثل الترخيص لموارد وميزانية الدولة وأعبائها، الترخيص بتحصيل الضرائب وتقييم منتجاتها، الترخيص بتأسيس أو بتحصيل الرسوم شبه الجبائية إلزاميا في كل قانون مالية، وعلى وجه الحصر إلى ثلاثة موضوعات جديدة هي: تحديد كيفية إنشاء أو تحويل أو إعادة انتشار مناصب الشغل، توظيف المتوفرات المالية للدولة، وكذلك خصم وقبض السندات مهما كانت طبيعتها لصالح الدولة.³

3. اعتماد قانون المالية ورهان تجسيد الرخصة البرلمانية

¹ حسب نص المادة 6911 من القانون 18/15 المتعلق بقوانين المالية، جريدة الرسمية العدد 2018، 53، ص 9

² أكحل محمد الحكامة المالية، وترشيد الإنفاق العام دراسة حالة اصلاح المالية العامة في الجزائر مرجع سابق ص

³ حسب نص المادة 59، 22، 20، 16، 14 من القانون 18/15. المتعلق بقوانين المالية، جريدة الرسمية

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

سعي المشروع من خلال القانون 15/18 ليكرس التوجه العام نحو تبني تسيير عمومي متمحور حول النتائج والبحث عن الفعالية من خلال السعي لاعتماد بعض المتطلبات التي تنتج عن اعتماد إطار ميزانياتي متمحور حول الأداء موجه بالنتائج واثراء الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية، وتوسيع نطاق الرخصة الميزانية وتحديد محتواها، وتأطير ممارسات الضبط الميزانياتي، وكذلك إدخال رقابة الأداء.

• نحو تجسيد الرخصة الميزانية للبرلمان:

لرخصة الميزانية أهمية كبيرة تتعلق بأهمية المجال المالي والمحاسبي للدولة لذا وجب على الحكومة الحصول عليها من البرلمان باعتباره ممثلا لإرادة الشعب قبل مباشرة عملية التنفيذ سواء تحصيل أو إنفاقا، وفي هذا الإطار نجد الترخيص بتحصيل الإيرادات مكرس بالكامل في القانون في نص المادة 16 من القانون 15/18 التي تمنح الترخيص سنويا بتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم وكذا مختلف أنواع المساهمات والمداخل والحواصل الأخرى لفائدة الدولة، كما يتم تقييم الحاصل منها ويعدل ويصحح عند الحاجة بموجب قانون المالية التصحيحي¹.

تناولت المادة 31 من القانون 15/18 الاعتمادات المالية التي تكون حصرية أو تقييمية فلا يمكن الالتزام بصر أو دفع النفقات المتعلقة بالاعتمادات المالية الحصرية إلا في حدود الاعتمادات المالية المفتوحة، وتقيد النفقات التكفل بها عن طريق اعتمادات مالية تقييمية عند الحاجة بمبلغ يفوق الاعتمادات المفتوحة، وتتم تسويته بتحويل أو نقل الاعتمادات مالية المتوفرة أو بتقييدها في حساب النتائج مع وجوب إبلاغ البرلمان فورا بأسباب اللجوء لتجاوز الاعتمادات، ويعتبر هذا مساسا بالرخصة الميزانية البرلمانية².

• مستجدات القانون 15/18 في مرحلة اعتماد قانون المالية :

- تمديد أجل إيداع مشروع قانون المالية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني بأسبوع واعتبار تاريخ السابع من أكتوبر كأقصى حد من السنة التي تسبق السنة المالية المعينة للسنة، وهو ما يعني إضافة أسبوع للحكومة وللوزير المكلف بالمالية لتحضير مشروع قانون المالية. يبقى التصويت على النفقات مهما كانت طبيعتها بما فيها تلك المتعلقة بالحسابات الخاصة موضوع تصويت إجمالي³، من الواضح أن هذا التوجه يتعارض مع الهدف الرئيسي للقانون العضوي المتمثل في إرساء نهج تسيير متمحور حول النتائج وتبني ميزانية برامج يشكل البرنامج وحدة التخصيص والتوزيع والتنفيذ للاعتمادات المالية فيها.

¹ حسب نص المادة 17 من القانون 18/15.

² حسب نص المادة 31 من القانون 18 / 15.

³ حسب نص المادة 71 و77 من القانون 18 / 15.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

الفرع الثاني: نحو تحسيد مبادئ الأداء والرقابة والفعالة في عملية تنفيذ ورقابة قانون المالية

جاء القانون العضوي 15/18 في سياق تجسيد مشروع إصلاح تسيير المالية العمومية لذلك لا يقتصر رهانه على إحداث نقلة نوعية في عملية اتخاذ القرار الميزانياتي بل يتعداه للبحث عن تحسين عملية تنفيذ قانون المالية ،وكذا الرقابة عليها بالسعي لإدخال مبدأ الأداء في كفاءات تنفيذ كل البرامج مع مراعاة الوصول لتجسيد رقابة فعالة لها تستند لتقييم مستمر بهدف تحسين فعالية الإنفاق العمومي.

• القانون العضوي 15/18 ومحاولة تجسيد الرخصة البرلمانية

حرص المشرع في القانون العضوي الجديد على مواكبة التطورات الخاصة في مجال تسيير المالية العمومية علة المستوي العالمي، والمركزة على الترويج لمبدأ التسيير المتمحور حول النتائج الذي يكون موضوع تقييم ،وسعى لتكريس هذا التوجه في مرحلة تنفيذ قانون المالية عبر محاولة تجسيد الرخصة البرلمانية وإلزام الحكومة باحترامها ،وفيما يلي عرض لأهم العناصر التي تحاول المشرع من خلال القانون 15/18 تجسيدها في مرحلة تنفيذ قانون المالية والرقابة الممارسة عليها.

- نحو تجسيد الرخصة البرلمانية أثناء تنفيذ قانون المالية

تعتبر مرحلة التنفيذ مرحلة مهمة في حياة قانون المالية توكل مهمتها للسلطة التنفيذية التي تقوم بتوزيع الاعتمادات المالية على مختلف الدوائر الوزارية بمقتضى مراسيم تنفيذية، وغالبا مما يؤدي ذلك إعادة النظر في الرخصة البرلمانية من خلال عمليات نقل الاعتماد أو تحويلها أو حتي إلغائها مما يقوض مبدأ التخصيص في الميزانية، كما تقوم الحكومة بتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة في قوانين المالية بالمضي قدما في ربط اعتمادات عن طريق صناديق المساهمات أو مراسيم التسبيق.

ولقد جاء القانون 15/18 بمحاولة لتجسيد الرخصة البرلمانية وتأطير السلطة التقديرية للسلطة التنفيذية في تطبيقها للرخصة البرلمانية وهذا ب: اعتماد آليتين جديدتين هما:¹ مراسيم تسبيق وتأجيل (تمديد التنفيذ) اعتمادات الدفع.

آلية أولى: مراسيم التسبيق: تناولت المادة 27 من قانون 15/18 مراسيم تسبيق التي يمكن لحكومة أن تبادر لتخاذها لتكفل بالنفقات غير المنصوص عليها في قانون المالية عن طريق فتح اعتمادات مالية إضافية وهذا حصرا في حالات الاستعجال القصوى ،نتيجة لثبات إيرادات إضافية أو إلغاء الاعتمادات مالية، مع اشتراط عدم تجاوز المبلغ المتراكم للاعتمادات المالية 3% من الاعتمادات المالية المفتوحة بموجب المالية للسنة.

¹ اكل محمد ومختاري مصطفى مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 15/18 مرجع سابق ،

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

الآلية الثانية: تأجيل الدفع إلى السنة المالية الموالية :

تفيد الاستمرار في تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة في برنامج في نهاية السنة المالية الموالية، في نفس البرنامج لحالات استثنائية ومبررة، سيتم تحديد شروطها وكيفياتها عن طريق التنظيم، كم يمكن نقل اعتمادات الدفع المتوفرة في باب نفقات الاستثمار لبرنامج ما إلى نفس البرنامج بحد أقصى قدره خمسة في المائة من الاعتماد الأولي.

المطلب الثالث: دواعي تبني القانون العضوي 15/18 ورهان تجسيد حوكمة الإنفاق العام

جاء إصدار "القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية استجابة للأسباب الداخلية المتعلقة بوجود اختلالات في القانون المتعلق بقوانين المالية وعدم قدرته على مواكبة التحولات التي شهدتها تسيير المالية العامة .

الفرع الأول: الأسباب الداخلية لإصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية

يعود تفكير الجزائر في إصلاح ماليتها العمومية إلى عدة أسباب داخلية أهمها:

❖ **عدم تطابق قانون المالية مع النص الدستوري:** حدد التعديل الدستوري الصادر بموجب القانون رقم 16_01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 في المادة 140 منه المجالات التي يشرع فيها البرلمان القوانين العادية في حين حددت المادة 141 منه المجالات التي يشرع فيها البرلمان بقانون عضوي حيث نصت على "إضافة إلى المخصصة للقوانين العضوية بموجب الدستور يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية ... القانون المتعلق بقوانين المالية "تتم المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب ولأعضاء مجلس الأمة¹.

❖ **ضعف منهجية التسيير العمومي:**

من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى ضرورة إصلاح ماليتها العمومية هو ضعف التسيير العمومي المالي في إطار ترشيد النفقات العمومية وتحسين الكفاءة وفعالية التدخلات العمومية.

حيث "طغى هاجس الاهتمام بتحقيق التوازنات المالية وضعف الربط بين المخطط المسير على مقاربة التسيير المالية العامة دون مراعاة للأبعاد المختلفة من منظور شمولي لجميع المعطيات المرتبطة بسير القرار المالي العام والآثار المترتبة عليه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفي سياق متصل بمنهجية التسيير بشكل ضعيف².

¹ عقّال جابر وعمو من خديجة، مستجدات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ، رسالة تداخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون اقتصادي عام ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2020 / 2021 ص 10.

² أكحل محمد ، مرجع سبق ذكره ص 438.

الفصل الثاني: ترشيد الإنفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

❖ زيادة الإسراف في الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام وهدفه تحقيق مجموعة من الأهداف.

وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها في وجود الاختلالات التي جاء بها القانون المالية 17/84 المتعلق بقوانين المالية على " الرغم أن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد ما بين سنة 2000 و2014 انعكست في تحقيق استقرار اقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاحات بالجزائر، إلا أن هذا التحسين شمل المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط في ظل غياب النوعية المؤسساتية التي تعد مفتاح تحسين بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار.¹

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية لإصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية
شهدت الساحة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تغيرات هامة مع انتشار ظاهرة العولمة والتكامل المالي الاقتصادي العالمي ومنه توسع المبادلات وتحرير الأسواق وتعزيز بذلك العلاقات بين المؤسسات الدولية و مختلف الدول، لذا كان من الضروري مواكبة هذه التطورات وبالتالي تحين قواعد قوانين المالية.

❖ ضرورة عصنة التسيير العمومي وسير عمل الادارات العمومية:

الإدارة العامة هي مجموعة الأشخاص والأجهزة تحت سلطة الحكومة لأداء مسؤوليات وواجبات ومهام تقوم بها من اجل تنفيذ القوانين والتعليمات وكذلك إشباع حاجات المجتمع ولمواكبة هذه الإدارات لتحديات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والتقنية التي واجهت الدولة والجهاز الحكومي في سبعينات القرن الماضي والذي اثر على المنظومة الإدارية الحكومة التقليدية التي كانت تعتمد الهياكل والقواعد واللوائح والاجراءات في اتخاذ القرارات المحتكرة وهذا من خلال وجود حالة هيمنة مطلقة للسلطة التنفيذية على الاختصاص المالي حيث تقوم بمفردها بتحضير مشروع قانون المالية على مستوى دوائرها الوزارية دون وجود مساهمة للبرلمان في ذلك.

❖ مواكبة تحديات العولمة وضغوطات المؤسسات الدولية:

إن عملية إلغاء الضوابط والتحرير المالي التي بدأت في الدول الصناعية سرعان ما انتشرت في باقي الدول وفتحت المجال لتحولات عميقة في الهياكل المالية الوطنية والدولية وهذا من خلال منح البنوك المؤسسات المالية استقلالها التام وحرية إدارة أنشطتها المالية لمواكبة العولمة المالية التي عرفها صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام 1997 الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الاموال وانتقال التكنولوجيا

¹ عيودي فاطمة الزهرة، الحكومة رهان إستراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر، العدد 07، 2016 ص 191.

الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام بإتباع منطق الوسائل الى ثقافة النتائج

وانتشار شبكات الاتصال وتيار التثقيف حيث دعمت بابتكارات في التكنولوجيات المالية حيث لعبت دورا كبيرا في تحفيز النمو الاقتصادي في وسط تنتقل فيه بسرعة رؤوس الأموال نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية.¹

خلاصة الفصل

يأتي تبني القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية ليحل إشكالية عدم التطابق مع أحكام الدستور، ليشكل خطوة مهمة نحو تجسيد الحكامة المالية العامة، فهو مؤسس على مبدأ الميزانية وليس على طبيعة النفقات العامة، موجه بمؤشرات نحو تحقيق النتائج انطلاقا من أهداف المحددة، ويهدف لإصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج بالإضافة إلى الفعالية وتعزيز الشفافية الميزانية.

ويهدف القانون العضوي للمالية لإعادة تشكيل عملية صنع القرار المالي من أجل تحسين إطار تسيير المالية العامة للدولة، وتحقيق فعاليتها والتحكم في الإنفاق العام ولمواكبة التحولات العالمية في هذا المجال.

¹ عاقل جابر ، مستجدات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية مرجع سابق ، ص 13

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام

في ظل اصلاح نظام الميزاني

في الجزائر

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

تمهيد

إن مشروع اصلاح الموازنة MSB يدخل ضمن نطاق إصلاحات تبنتها الحكومة الجزائرية من أجل تحويل بيئتها الهيكلية، هذه الإصلاحات الكبيرة تهدف إلى دعم اقتصاد السوق وهذا من خلال الاستثمارات المنتجة التي تعتبر محرك التنمية.

ويرجع استمرار عجز الموازنة العامة في الجزائر إلى ضعف الهيكل القاعدي للموازنة والارتفاع المستمر في حجم النفقات العامة سنة بعد سنة وتجاوزت حجم الإيرادات العامة. حيث قامت الجزائر بإصلاحات على مستوى الموازنة العامة بتبني موازنة قائمة على أساس النتائج وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الاطار العام للمؤسسة – وزارة المالية-

المبحث الثاني: مشروع واستراتيجية عصرنة الميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث: تقييم رشادة الانفاق العام في الجزائر

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

المبحث الأول: الإطار العام للوزارة المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أربع مطالب ،فمطلب يتحدث عن عموميات حول وزارة المالية في المطلب الاول وفي المطلب الثاني سنقوم بدراسة المديرية العامة للميزانية وأما المطلب الثالث فهو يتمحور حول صلاحيات وزارة المالية في تحضير الميزانية العامة للدولة و في مطلب الاخير فهو يدرس آلية تحضير مشروع قانون المالية.

المطلب الأول :عموميات حول وزارة المالية

أولاً: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور وزارة المالية

بالنظر إلى الجانب التاريخي نجد ان الأمر الفرنسي الصادر بتاريخ 02 يناير 1952 المتعلق بقوانين المالية، حيث أصبحت ميزانية الجزائر تخضع لأحكامه، كذلك بمقتضى القانون الصادر في 07 يوليو 1959، الذي نص على خضوع ميزانية الجزائر لنفس الأحكام التي تخضع لها ميزانية فرنسا، واستمر الوضع إلى أن استرجعت الجزائر السيادة الوطنية سنة 1962، حيث واجهتها العديد من الصعوبات على مختلف المستويات وكان لديها حلين، إما الاستمرار وتمديد العمل بالنصوص الفرنسية ،وإما التخلي عن ذلك مما يؤدي إلى وجود فراغ قانوني ،وهو ما كان غير مرغوب فيه ،وبالفعل صدر القانون 15/62 يقضي باستمرارية العمل بالنصوص الفرنسية إلى غاية 1962/12/31 باستثناء ما يتعارض مع السيادة الوطنية.

حيث بعد إبرام اتفاقية ايفيان في 06 أبريل 1962 أنشأت هيئة تنفيذية تخضع إلى الحكم العام، وضمن الهيئة كان من المقرر إنشاء مديرية الشؤون المالية الجزائرية في 27 ديسمبر 1962 بموجب مرسوم رقم 01 في الجريدة الرسمية رقم 01 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حيث يتم تعيين أول وزير المالية هو الدكتور "أحمد فرنسيس"، وفي 19 أبريل 1963 أسست وزارة المالية أول تنظيم يحدد المديرية الفرعية والمصالح.

إلى غاية 04 سبتمبر في نفس السنة انتقلت تسمية وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد الوطني وذلك بموجب مرسوم تنفيذي رقم 63_32، يشرف عليها الوزير "بشير بومعزة" وفي 10 جويلية 1965، صدر مرسوم يلغي وزارة الاقتصاد الوطني لتصبح وزارة التجارة يشرف عليها الوزير "

نور الدين دليسي"، وتم إنشاء هذه الوزارة خلافا لما كانت عليه حيث كانت تخضع زيادة إلى صلاحياتها وزارة المالية للتصنيع ،الطاقة والمناجم، المديرية العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية ومحافظة التكوين المهني و تكوين الإطارات ،وفي شهر جويلية

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

1970 صدر أمر يتضمن تشكيل حكومة جديدة نجم عنها في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين تقسيم وزارة المالية والتخطيط إلي وزارتين هم (وزارة المالية، كتابة الدولة للتخطيط) التي حولت سنة 1980 إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، وذلك في العهدة الرئاسية للرئيس السابق الشاذلي بن جديد وبقيت تزاوّل مهامها إلي سنة 1990، وفي جوان 1990 أعيد تأسيس وزارة الاقتصاد التي تضم تحت سلطتها كل القطاعات التالية (قطاع المالية، قطاع التجارة، قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وفي شهر أفريل 1994 تم إلغاء وزارة الاقتصاد والرجوع إلي النمط التنظيمي السائد قبل شهر جوان 1990 ووزارة المالية واستقر هذا التغيير حتي أصبحت تحمل تسمية وزارة المالية، يشرف عليها وزير المالية.¹

ثانيا: تعريف وزارة المالية:

هي واحدة من أهم وزارات السلطة التنفيذية، حيث تتولى مهمة اقتراح النصوص التشريعية ذات الصلة بالميزانية العامة للدولة، كما تقوم أيضا بإعداد الدراسات والتقارير الخاصة بتحضير ميزانيتي التسيير والتجهيز ومراقبة وتنفيذها فيما بعد، أي اعتمادها وإصدارها من طرف رئيس الجمهورية، وفي الأخير يتولى وزير المالية سلطة الإدارة المركزية في وزارة المالية والتي تشمل على ما يلي:²

- **الأمين العام:** ويلحق به مكتب المراسلات والمكتب الوزاري للأمين الداخلي ويساعده أربعة (04) مديري دراسات وثلاثة (03) رؤساء الدراسات.

- **رئيس الديوان:** ويساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص يكلفون، على التوالي، بما يأتي:

- العلاقات مع الهيئات التشريعية.
- الشؤون القانونية.
- العلاقات مع هيئات التنفيذ.
- التعاون الدولي.
- العلاقات مع الحركة الجمعوية.
- حصائل وبرامج نشاط الوزارة.
- الملفات المسجلة في مجالس الوزراء ومجالس الحكومة.

¹ أبو الصدق بن يحي وقزوح نصير، دور وزارة المالية في اعداد الميزانية العامة للدولة، مجلة الافاق والعلوم جامعة الجلفة، العدد2، مجلد 1، 2016، ص 112.

² انظر ملحق، رقم 1.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

- متابعة الإصلاحات الاقتصادية والمالية.
وستة (06) ملحقين بالديوان .

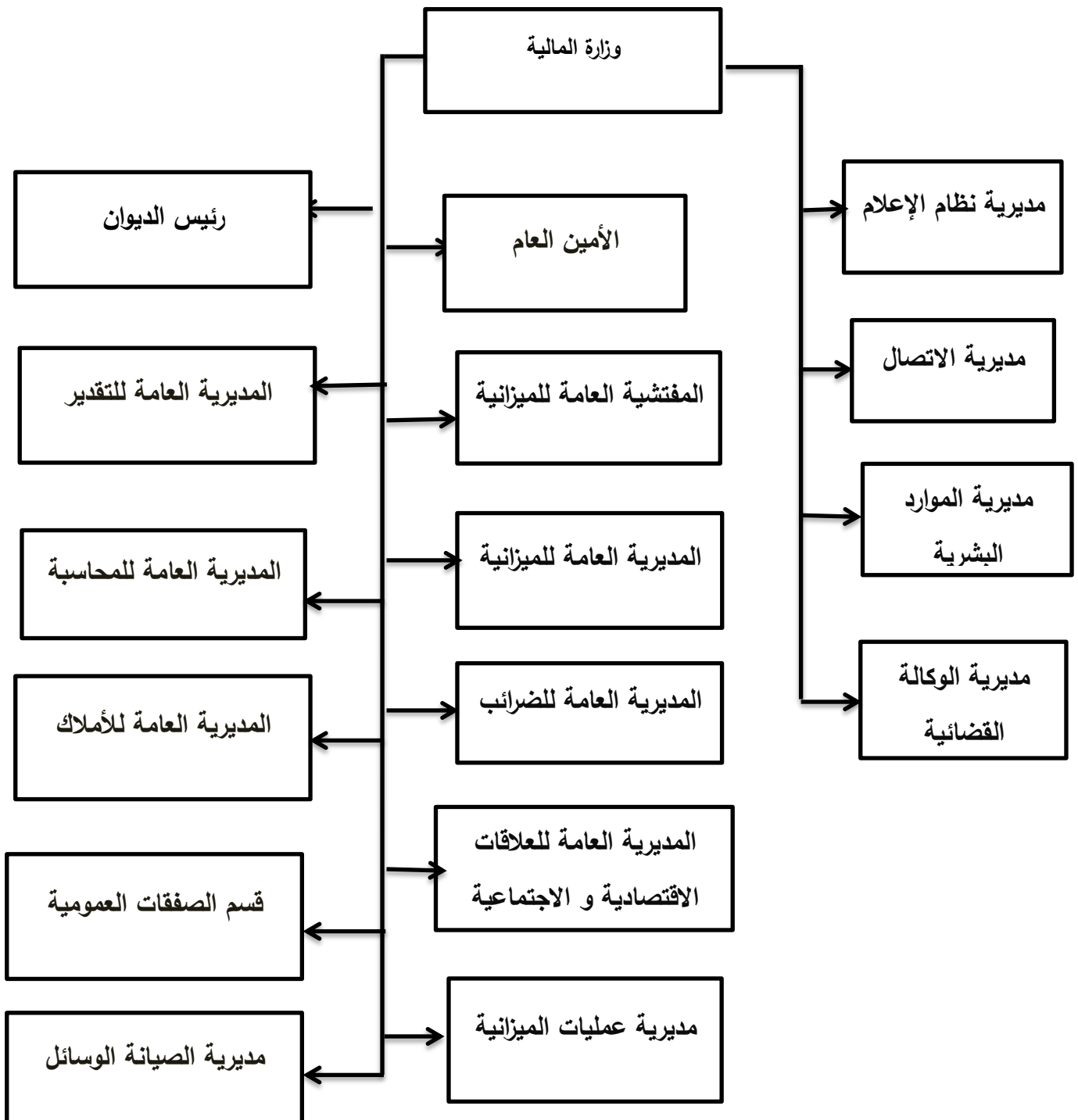
ثالثا: هيكلية وزارة المالية:

بناءا علي المرسوم التنفيذي 07_ 364 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 28 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، تشمل الإدارة المركزية في وزارة المالية تحت سلطة وزير المالية على ما يلي:

- الأمين العام.
- رئيس الديوان.
- المديرية العامة للتقدير والسياسات.
- المفتشية العامة للميزانية.
- المديرية العامة للخزينة.
- المديرية العامة للميزانية.
- المديرية العامة للمحاسبة.
- المديرية العامة للضرائب.
- المديرية العامة للأموال الوطنية.
- المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية.
- قسم الصفقات العمومية.
- المديرية العامة للجمارك.
- مديرية الصيانة والوسائل.
- مديرية عمليات الميزانية والمنشآت القاعدية.
- مديرية نظام الإعلام.
- مديرية الموارد البشرية.
- المديرية الوكالة القضائية للخزينة.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

الشكل رقم (3) يبين هيكله وزارة المالية:



الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف وزارة المالية

المطلب الثاني: المديرية العامة للميزانية DGB:

أولاً: نشأة المديرية العامة للميزانية:

تعتبر سنة 1919 مأول تاريخ لبداية ظهور مديرية الميزانية والمراقبة المالية، وفي سنة 1936 أصبحت المديرية مستقلة ومكلفة بالمراقبة المالية والمشاركة في الأعمال العامة، وتم تنظيم مديرية الميزانية حول مديريات فرعية سنة 1975، وترجع النشأة الحقيقية للمديرية في سنة 1995 وهذا في إطار المرسوم التنفيذي رقم 55_95 المؤرخ في 15 فيفري 1995 المعدل والمتمم الذي ينص على تنظيم المديرية العامة للميزانية إلى:

- مديرية التقنين والمراقبة .

- مديرية ميزانية التسيير.

وهاتان المديرتان قد اندمجا مع هياكل فتحولتا إلى وزارة منتدبة من طرف رئيس الجمهورية في 01 فيفري 1998 وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 40_98 الخاص بتحويل سابق إلى الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالتخطيط لفائدة الوزارة المالية في إطار توحيد ميزانية الدولة من أجل تقوية صلاحيات المديرية العامة للميزانية.¹

ثانياً: هيكلية المديرية العامة للميزانية

تتكون المديرية العامة للميزانية من خمس أقسام وأربع مديريات

- أقسام المديرية العامة للميزانية:

- قسم التنمية البشرية.

- قسم تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- قسم التطوير الإداري والضبط.

¹ مينا س ليندة ، حوكمة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد قرارات الانفاق العام دراسة حالة وزارة المالية ، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر LMD، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة 2012-

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

- قسم تلخيص الميزانية وكل قسم يتكون من مديريتين أو ثلاث وكل مديرية تتكون من فرعين إلى ثلاث فروع.

وبالتالي فالمديرية العامة للميزانية تتكون من 18 مديرية و 43 فرع.

- **المديريات:**

- مديرية الوسائل العامة والمالية.

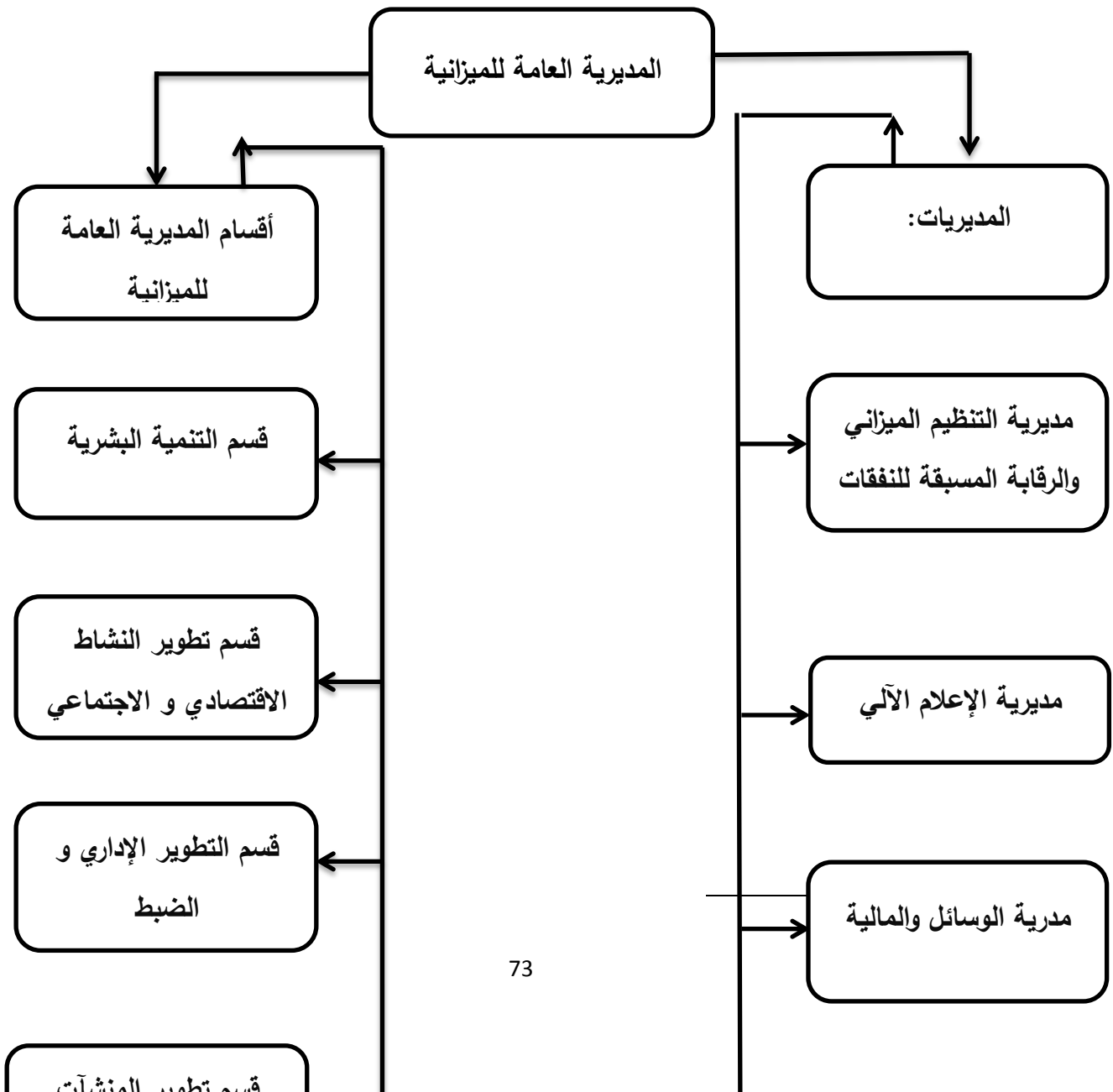
- مديرية عصرنه الميزانية.

- مديرية الإعلام الآلي.

- مديرية التنسيق والرقابة على الميزانية¹.

والشكل الموالي يوضح هيكله المديرية العامة للميزانية:

شكل رقم(4) يبين هيكله المديرية العامة للميزانية



الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

الصدر: من اعداد طلبة اعتمادا على معلومات المقدمة من طرف وزارة المالية

المطلب الثالث: صلاحيات وزارة المالية في تحضير الميزانية العامة للدولة

إن لوزارة المالية صلاحيات هامة في تحضير الميزانية العامة للدولة، وذلك نظرا للسيادة التي تتمتع بها هذه الأخيرة من خلال الصلاحيات التالية:¹

_ تقوم وزارة المالية باعتبارها الدائرة الوزارية الهامة على مستوى الدولة، وذات سيادة كوزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الخارجية والعدل، بعدة وظائف ومهام تغير من اختصاصاتها، وتقوم وزارة المالية باعتبارها الدائرة الوزارية الهامة على مستوى الدولة وذلك في إطار السياسة الوطنية وما يتعلق بالمالية، وعليه تتمثل صلاحيات وزارة المالية في مساعدة الوزير المنتدب المكلف بالميزانية وعدة إطارات سياسة في الوزارة .

_ وفي إطار السياسة العامة للحكومة وبرامج أعمالها المصادق عليها بأحكام الدستور فإن عناصر السياسة الوطنية وتطبيقها يكون وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وتعرض نتائج وزارة المالية على رئيس الحكومة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والكيفيات والفترة المقررة كما تعتبر وزارة المالية واحدة من الوزارات الحساسة على مستوى السلطة التنفيذية وبهذا الخصوص تجد بأن المرسوم رقم 24_12 الصادر عن رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب بتاريخ 21_01_1984 والمتضمن هيكلية الحكومة قد أبدى على الوزارة والتي من مهامها إعداد الدراسات والتقارير الخاصة بتحضير وتسيير الميزانية العامة للدولة والميزانيات والحسابات الأخرى، بالإضافة إلي اقتراح النصوص التشريعية

¹ مناس ليندة ، ميناس ليندة ،حوكمة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد قرارات الانفاق العام دراسة حالة وزارة المالية،

مرجع سبق ذكره .ص90

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

والتنظيمية ذات الصلة بموضوع الميزانية وغيرها من الموضوعات المالية والمحاسبية بصفة عامة. وتزاول فيها الإدارة المالية نشاطها أي الإطار الخاص بنشاطها والذي يمكن تعدداه فيما يلي:

1. المالية العامة: وتتمثل فيها : الجباية، الجمارك، مجال الأملاك وأعمال عقارية، النفقات العمومية.

2. الصرف.

3. الادخار والتأمينات الاقتصادية والقرض.

المطلب الرابع: آلية تحضير مشروع قانون المالية

أولاً: آلية التحضير المشروع

إن مراحل الميزانية العامة يجب ان تنجز خلال الفترة الزمنية الآتية :¹

تحضير الإطار والتوقعات والنظر في التقديرات الخاصة بالاقتصاد الكلي (10 جانفي _ 30 جانفي) مناقشات حول الميزانية من تحليل مفصل للنفقات والإيرادات (01 فيفري _ 30 فيفري). تحضير مشروع مذكرة التوجيه (01 مارس _ 30 مارس) دراسة الاقتراحات المقدمة من طرف الأمرين بالصرف لكل من الوزير والوالي (01 أفريل _ 30 أفريل) التحكم أو التشاور بين الأمرين بالصرف والمديرية العامة للميزانية (30 ماي _ 30 جوان) مناقشات بين وزير المالية والمديرية العامة للميزانية (30 جوان _ 15 جويلية) اجتماعات مشتركة بين وزير المالية وبعض الوزراء حول قانون المالية (15 جويلية _ 15 اوت) دراسة مشروع قانون المالية من طرف الحكومة والمصادقة عليه (15 أوت _ 15 سبتمبر) مناقشة قانون المالية من طرف مجلس الوزراء والمصادقة عليه (15 سبتمبر _ 30 سبتمبر) إيداع مشروع قانون المالية لدى مكتب البرلمان (قبل 30 سبتمبر) مناقشة مشروع قانون المالية والمصادقة عليه في البرلمان (30 سبتمبر _ 15 ديسمبر) إقرار مشروع قانون المالية من طرف رئيس الجمهورية (قبل 31 ديسمبر).

ثانياً: تقديم مشروع قانون المالية:

كل قوانين المالية الجزائرية مقيدة بعرضها في جزأين منفصلين وملاحق تفصل الإيرادات والنفقات عن طريق القانون رقم 84 _ 17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية.

¹ أبو الصديق بن يحيى وقزوح نصير، دور وزارة المالية في اعداد الميزانية العامة للدولة، مرجع سابق ص 123

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

الجزء الأول: معنون ب: "طرق التوازن المالي ووسائله": حيث يتناول كافة الافتراضات الخاصة بتحصيل الموارد العمومية وموارد الدولة للتوازن المالي (أي السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي).

الجزء الثاني: "المعنون ب: الميزانية و العمليات العامة للدولة": يتضمن هذا الجزء المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في السنة في إطار الميزانية العامة للدولة فيما يتعلق بنفقات التشغيل والتجهيز، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للنفقات بالرأس مال.¹

المبحث الثاني: مشروع واستراتيجية عصرنة الميزانية العامة للدولة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، فمطلب الأول يدرس عصرنة الميزانية العامة والمطلب الثاني يدرس تطبيق مشروع اصلاح النظام الميزاني MSB في الجزائر والمطلب الثالث يتمحور حول استراتيجية تنفيذ الاصلاحات في الجزائر واما المطلب الرابع فهو تحليل سياسة ترشيد الانفاق العام في اطار اصلاح الميزانية العامة في الجزائر.

المطلب الأول: عصرنة الميزانية العامة للدولة

أولاً: نشأة مشروع عصرنة الموازنة العامة للدولة :

ترجع نشأة مشروع إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر إلى سنة 1988 وامتد إلى سنة 2000، باعتبار الموازنة العامة أحد أهم الأنظمة التي تقوم عليها الدولة، فمشروع الإصلاح كان نتيجة نقاش بين الطرف الجزائري والبنك العالمي في هذه الفترة (1998_2000)، فيما يتعلق بالطرق والوسائل التي يجب وضعها حيز التطبيق لتحسين

¹ انظر الملحق، رقم 2.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

تسيير النفقات العامة، ومحاربة جميع العناصر التي تعرقل تقديم خدمات ذات نوعية وجودة للمواطن.¹

ثانيا: مضمون مشروع تحديث الميزانية العامة بالجزائر:

إن هذا المشروع المتضمن عصرنة نظام الميزانية إلي شقين، يخص الأول كيفية تسجيل الاعتمادات بالميزانية. بينما يتكفل الشق الثاني بكل ما يتعلق بشبكة الإعلام الآلي والمنظومة المدمجة للمعلومات. "التسجيل بالميزانية" و "الإعلام الآلي وأنظمة المعلومات".²

1. التركيبة الأولى: التسجيل بالميزانية Budgétisation

"تهدف إلي وضع نظام جديد لتسيير النفقات يتضمن إعداد الميزانية، تنفيذ ومراقبة النفقات (مرفوعة بمراجعة المعايير والممارسات _ التطبيقات _ المحاسبية)، متابعة ومراقبة الميزانية (تتضمن مختلف لوحات القيادة التي تسمح بمتابعة تنفيذ الميزانية) وكذا نشر الإجراءات الجديدة وتكوين كل المتدخلين المعنيين بالإصلاح ."

وتتضمن تركيبة التسجيل بالميزانية أربع تركيبات فرعية :

- التركيبة الفرعية: التسجيل الميزانياتي المتعدد السنوات،
- التركيبة الفرعية: تحسين عرض ونشر الميزانية،
- التركيبة الفرعية: صياغة السياسات الميزانية ،
- التركيبة الفرعية: إعادة هيكلة مسار تنفيذ النفقة العمومية.

1. التركيبة الثانية: الاعلام الآلي ونظام المعلومات

تهدف هذه التركيبة إلي إعداد ووضع أنظمة إعلامية تتماشى مع الهيكلة الجديدة للميزانية، وتنقسم هذه التركيبة إلي ثلاث تركيبات فرعية:

- التركيبة الفرعية: إعداد المخطط التوجيهي لوزارة المالية ،
- التركيبة الفرعية: تطوير، وضع توطين نظام مدمج للتسيير الميزانياتي،
- التركيبة الفرعية: دعم الهياكل القاعدية التكنولوجية وأحداث مديرية مركزية للإعلام الآلي.

إن الأهداف الكبرى والمستهدفة من هذه التركيبة الإعلام الآلي ونظام المعلومات هي:

¹ الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر،

مرجع سبق ذكره، ص215

² عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد

النفقات العمومية في الجزائر :دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، مرجع سبق ذكره ص 306

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

- عصرنة وتبسيط المسار الميزانياتي.
- تسهيل وتسريع معالجة العمليات المرتبطة بالنفقة.
- التوافق في كل وقت بين محاسبات الأمرين بالصرف الرئيسين ،الأمرين بالصرف الثانويين.
- المراقبون الماليون والمحاسبون.
- وضع حيز التطبيق ،التغيرات المحدثه من طرف تركيبة "التسجيل بالميزانية."
- إدخال برامج تنميط بهدف دعم الوظيفة استشارة اقتصادية لوزارة المالية .
- المطلب الثاني: تطبيق مشروع إصلاح النظام الميزاني MSB في الجزائر**
- أولاً: تطبيق مشروع MSB في الجزائر**

إن النفقات العامة في الجزائر تمثل نفقات الدولة ،الإدارات المركزية ،الجمعات المحلية والإدارات التابعة لها ،لقد قررت الحكومة الجزائرية مراجعة عميقة لماليتها العمومية من خلال تقديم المشروع للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية وذلك بالانتقال من ميزانية تعتمد على الوسائل إلى ميزانية تعتمد على النتائج.

الميزانية التي تعتمد على الوسائل: هي طريقة تعتمد عليها المؤسسة من أجل تجميع الوسائل الممنوحة لها وهذا لضمان سير المؤسسة ضمن توجيهات الدولة أو القطاع الوصي.

الميزانية التي تعتمد على النتائج: هي طريقة تعتمد في الأساس على تحديد الأهداف مسبقاً وتجميع الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.¹

ثانياً: أهداف المشروع MSB:

- بعد تحديد الدراسات الأولية سعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الأهداف للإطار محاسبي الجديد الخاص بالعمليات المالية للدولة والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:²
- ❖ يهدف إلى الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، من أجل تسجيل الحقوق المثبتة والتزامات الدولة ،إضافة إلى التقييد المحاسبي للممتلكات من خلال تسجيلها في حساب التثبيات،
 - ❖ يهدف إلى تكييف الواقع المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام،
 - ❖ يهدف على توفير معلومات للمستخدمين وعرضها في القوائم المالية بصفة من الشفافية والموثوقة وال قابلة للمقارنة ،
 - ❖ يهدف إلى مواكبة التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

¹ مينا س ليندة ،مرجع سباق ص96

² بوعبانه فتيحة ،حسان عبد الحميد، عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

ثالثا: صعوبات المشروع:

- ✓ يعرف مشروع التحديث بعض التأخير في التنفيذ ذلك لان السلطات حددت عدة رزميات لتوليه إلا أنها تعجز عن تحقيقها في كل مرة إلى أن تم تحديد التاريخ النهائي بسنة 2010، ويعود سبب هذا التأخير إلى عدة صعوبات تواجه تنفيذ وتطبيق المشروع ومنها:¹
 - ✓ عدم وجود نظام محاسبي متطور ومتناسب لتطبيق الاتجاهات الحديثة للموازنة.
 - ✓ عدم التناسق والملائمة في بعض التنظيمات الادارية في الأجهزة الحكومية مع متطلبات تطبيق الاتجاهات الحديثة للموازنة.
 - ✓ ندرة الخبراء والكفاءات اللازمة من الموظفين لتطبيق التحديث في الإدارات الحكومية المختلفة.
 - ✓ غياب الوعي الكافي بين مختلف الإدارات الحكومية بأهمية الموازنة وضرورة تحديثها، مما أضعف التعاون بين هذه الإدارات وجهاز إعداد الموازنة العامة.
 - ✓ بطء أو قصور تطور الوسائل العلمية والتكنولوجية في الأجهزة الحكومية، والتي من شأنها أن تسهل وتوفر سبل استخدام أنظمة الموازنة الحديثة.
- المطلب الثالث: استراتيجية تنفيذ الإصلاحات في الجزائر**

أولا: مراحل تنفيذ الإصلاحات في الجزائر

لقد استعانت الجزائر بالتقرير الذي أعده وقدمه الخبير الاستشاري الكندي صاحب مكتب الدراسات CRC Segima لوزارة المالية سنة 2005 في دراسة حول عصرنة أنظمة الموازنة في مختلف دول العالم، وحسب التوصيات التي حددها هذا الخبير فإن مراحل دورة الموازنة المقترحة من هذا الخبير الكندي لوزارة المالية تتوافق مع البيئة النظامية للجزائر المتمثلة في ما يلي:²

المرحلة الأولى بين 2004_2007: وهي مرحلة نظرية تحضيرية لغرض الخطوات الرئيسية ولقد ارتكزت على تنظيم ملتقيات ومحاضرات على المستوى الوطني لأجل إقناع المسؤولين والمسيرين وعرض خبرات الدول الأجنبية ولقد تم تركيز على التجربتين الكندية والفرنسية.

المرحلة الثانية 2008_2012: وهي المرحلة التطبيقية والتي تبدأ بالتكوين وهذا التنسيق مع مكتب الدراسات الكندي CRC Segima بعقد دورات تكوينية في كل الوزارات والهيئات

¹ مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص

التسيير المالية عامة، جامعة أبي بكر بلقادر تلمسان، 2010-2011، ص 146.

² حدادي عبد الغني، بن زبيدي عبد اللطيف، **أهمية الإصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة قراءة مالية**

قانون رقم 15/18، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية أيام 04/5 فيفري

2019 ،جامعة بوضياف المسيلة ، ص13

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

الحكومية، لأجل تكوين الإطارات وتدريبهم علي التقنيات والوسائل الحديثة، من خلال مكونين دوليين في مجال الاقتصاد المالي، إضافة إلى تكوين مسؤول ومسيرين جزائريين كمؤطرين في التكوين مستقبلا، ولقد حدد مكان التكوين بالمعهد العالي للإحصاء والتخطيط والتسيير بالجزائر العاصمة.

وفي نهاية هذه المرحلة الثانية يبدأ تحضير الموازنة بالاعتماد على التقنيات الجديدة وتنظيم الهيكل التنظيمي لكل الوزارات والهيئات الحكومية، وتصنيف المشاريع الكبرى، وموازنة البرامج لكل وزارة وهيئة حكومية، وتعيين المسؤولين والمسيرين لكل برنامج وتحديد مسؤولياتهم، وإقامة موازنة متعددة السنوات.

ثانيا: العناصر المقترحة لمشروع إصلاح النظام الموزناتي:

وتتمثل عناصر تحديث نظام الميزانية العامة للدولة من خلال ما يلي:

• التسيير القائم على البرامج والنتائج:

أوضحت مواد القانون العضوي لقوانين المالية بأن قانون المالية يرخص مجمل الموارد والنفقات لسنة مالية لتحقيق برامج الدولة وفقا للأهداف الموضوعية والنتائج المرجوة، وفي كيفية تنفيذ الاعتمادات وفق البرامج عوض التوزيع.

مقاربة تعدد السنوات للميزانية:

تساهم قوانين المالية في إطار متوسط السنوات للميزانية بوضع تقديرات للموارد والنفقات لمدة 03 سنوات ليساهم في تطبيق مبدأ التسيير وفق البرامج القائم على النتائج، فهو يقدم نفس التفصيل المعمول به في الإطار السنوي للميزانية إضافة لتوقعات السنتين الموالتين، فالرؤية متوسطة المدي تساعد في عمليات اتخاذ القرار.

وضع مدونات الميزانية: لتوفير الشفافية والمصادقية في الميزانية العامة لسهولة قراءة وفهم أرقامها ومؤشراتها امام الجمهور، ينص القانون العضوي الجديد للمالية العامة علي تعديل طريقة تصنيف النفقات العامة لتتماشي لتحديث نظام الميزانية العامة، فتكون مدونات الميزانية حسب: نشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقة، وظائف الكبرى للدولة، حسب الهيئات الادارية المختص بإعداد وتنفيذ الميزانية العامة.

المطلب الرابع: تحليل سياسة ترشيد الإنفاق العام في اطار اصلاح الميزانية العامة في الجزائر

أولا: سياسة ترشيد الانفاق العام في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة (1999_2009)

لقد نجحت سياسة الإنفاق العام التقشفية المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي هذه السياسة في تحقيق أهدافها، بحيث تحسنت المؤشرات المالية للدولة وانخفض معدل التضخم انخفاضا محسوسا. إن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 حيث ارتفع سنة 2004 وسنة

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

2009، سمح للدولة تغيير سياستها الاتفاقية باتجاه التوسيع. ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000_2004 وبرامج دعم النمو خلال الفترة 2005_2009. لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة ابتداء من سنة 1999 إلى سنة 2009، تحت تأثير برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ويمكن تتبع سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال دراسة تطور النفقات العامة وهيكلها خلال هذه الفترة. ويمكن توضيح أهم المتغيرات الحاصلة في النفقات العامة وهيكلتها من خلال الجدول البياني التالي:¹

الجدول رقم (1) يمثل تطور النفقات خلال الفترة (1999-2009)

النفقات السنوات	نفقات التسيير /مجموع النفقات	نفقات التجهيز /مجموع النفقات	معدل نمو نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التجهيز	معدل نمو النفقات
1999	856.193	19.45	16.96	11.75-	9.8
2000	73.42	26.57	13.73	70.62	24.78
2001	70.50	29.49	17.78	36.12	22.66
2002	67.40	32.59	0.08	15.71	4.96
2003	67.21	32.87	12.01	12.98	19.29
2004	66.73	33.26	6.68	9.03	7.45
2005	58.54	41.44	0.7-	50.0	13.17
2006	54.39	45.60	17.81	39.55	26.81
2007	42.02	57.97	14.51	88.40	84.21
2008	48.69	51.30	43.80	9.8	24.09
2009	49.96	50.03	11.31	11.69	11.57

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا عن احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجول يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات الخاصة بسياسة الإنفاق العام في هذه الفترة والتي نوجزها فيما يلي:

- معدل نمو النفقات العامة كلها موجبة، وهذا ما يعني أن النفقات العامة كانت في تزايد مستمر خلال هذه الفترة.
- ارتفاع كبير للنفقات ابتداء من سنة 1999 وخاصة بالنسبة لنفقات التجهيز.
- عودة الاهتمام بنفقات التجهيز، حيث انتقلت نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة وهذا ما يدل على مجهود الدولة في سبيل ترشيد نفقاتها بتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدلا

¹ مينااس ليندة، مرجع سبق، ص 109.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

من توزيعها على القطاعات غير المنتجة .عكس فترة التعديل الهيكلي بحيث لم تعطي أهمية كبيرة لنفقات التجهيز.

- يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي إلى الفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية، والذي خصص له صندوق خاص يدعي " صندوق ضبط الموارد" وظيفته الأساسية هي تجميع الفائض المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية.

- يمكن ملاحظة أن السبب الرئيسي في الارتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة هو اعتماد برنامجي الانعاش الاقتصادي (2001_2004) ودعم النمو (2005_2009)، وترتيب على ذلك أن معدلات نمو نفقات التجهيز أكبر معدلات نمو نفقات التسيير بكثير.

ثانيا: تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010/2021)

حيث كان تطور النفقات في هذه الفترة كما يلي:¹

الجدول رقم(2) تطور النفقات العمومية خلال الفترة 2020/2010

السنوات	نفقات التسيير(مليون د، ج)	نفقات التجهيز(مليون د، ج)	المجموع
2010	2.659.078	1.807.862	4.466.940
2011	3.797.252	1.934.500	5.731.752
2012	4.782.600	2.275.500	7.058.100
2013	4.131.500	1.892.600	6.024.100
2014	4.494.300	2.501.400	6.955.700
2015	4.617.000	3.039.300	7.656.300
2016	4.585.600	2.711.900	7.297.500
2017	4.677.200	2.605.400	7.282.600
2018	4.584.462	4.043.316	8.627.778
2019	4.954.476	3.602.681	8.557.157
2020	4.893.439	2.929.673	7.823.112

المصدر: حزيم حسينة، بوفيس نبيلة، أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (2000/2020) ص37.

¹ حزيم حسينة ،بوفيس نبيلة، أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة

(2000/2020)،مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معقدة ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،2020/2021 ص 37.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن في سنة 2010 و سنة 2011 تمت مراجعة بعض القوانين الأساسية لأسلاك الخاصة واستمرت نتائج هذه العملية إلى غاية سنة 2012 بلغت قيمتها 4782600 مليون د.ج لتخفيض سنة 2013 إلى 4131500 مليون د.ج.

أما خلال فترة (2015-2019) فهناك في نفقات التسيير وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر إثر انخفاض أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتخفيض نفقات التسيير وعلى رأسها تجميد عمليات التوظيف، مما أدى إلى استقرار نفقات التسيير عند سنة 2015 إلى 2018 في حدود 4617600 مليون د.ج و 4584462 مليون د.ج، إلا أنها ارتفعت سنة 2019 إلى 4954476 مليون د.ج، ومن نهاية سنة 2019 إلى غاية 2020 انخفضت نفقات التسيير حيث بلغت قيمتها سنة 2020 بمبلغ 4893439 مليون د.ج، وذلك نتيجة وباء كورونا الذي اجتاح الدولة الذي كان له أثر على مداخيل البلاد.

وخلال الفترة (2010-2014) تم انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي حيث انخفضت نفقات التجهيز إلى 1807862 مليون د.ج، ولكنها ارتفعت مرة أخرى حتي وصلت إلى 2275500 مليون د.ج، ثم انخفضت سنة 2013، أما سنة 2014 ارتفعت إلى 2501400 مليون د.ج أكبر قيمة خلال هذا البرنامج.

خلال الفترة (2015_2020) في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر حتي سنة 2019. لكن في سنة 2015 عرفت ارتفاع ملحوظ في قيمتها حيث بلغت قيمتها 3039300 مليون د.ج وهذه الزيادة نتيجة ارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية، أما سنة 2016 انخفضت فيها نفقات التجهيز 2711900 مليون د.ج وستمر الي سنة 2017 الي 260540 ملون د.ج ثم ارتفع بقيمة 4043316 سنة 2018 وفي نهاية سنة 2019 الي غاية 2020 سجل انخفاض في قيمتها سنة 2020 ب 2929673 مليون د.ج نتيجة المخلفات التي تسبب بها وباء كورونا.¹

¹ حزيم حسنية، بوفيس نبيلة، مرجع سابق، ص 39.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

المبحث الثالث: تقييم رشادة الإنفاق العام في الجزائر المطلب الأول: تطور مؤشر الاسراف في الإنفاق العام في الجزائر (2010-2018)

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا يقيس به مستوى التنافسية العالمي GCI الذي ينطلق من مفهوم ان التنافسية هي "مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الانتاجية في الدولة" ويتكون المؤشر 12 ركنا موزعة على 3 محاور:

- المتطلبات الأساسية Basic requirements
 - عوامل تعزيز الفعالية Efficiency enhancers
 - عوامل تعزيز التطور والابتكار Innovation and sophistication factors
- يتم حساب هذا المؤشر بناء على وجهة نظر رجال الاعمال وتتراوح قيمته بين النقطة 1_7. يقيم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الانفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الاسراف الكبير (القيمة واحدة) والرشادة في الانفاق العام الممثلة بالقيمة القصوة سبعة.

مؤشر العام في	جدول رقم (3) تطور الاسراف في الانفاق الجزائر 2016/2010		
	السنوآت	الترتيب	القيمة
	2011/ 2010	64	3.3
	2012/2011	79	3.0
	2013/2012	101	2.8
	2014/2013	74	3.1
	2015/2014	74	3.1
	2016/2015	76	3.1
	2017/2016	75	3.1
	2018/2017	86	3.2

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا علي تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

تعكس النتائج المذكورة في الجدول عدم الكفاءة العالية في توفير السلع و الخدمات الضرورية وهذا رغم الاموال الضخمة الموجهة لتحسين الخدمة العمومية.

المطلب الثاني: مشروع شركة الميزانية المفتوحة

تأسست مبادرة الميزانية المفتوحة عام 2006 من قبل الشراكة الدولية للميزانيات IBP التي تعنى بعمليات شفافية الميزانيات حول العالم، حيث بدأت بمسح شمل 59 دولة ثم في 2015 اصبح يفوق 100 دولة. يقيس مسح الميزانية المفتوحة مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية والمسائلة من خلال 125 سؤال يعدها باحثون مستقلون تركز على ثمانية مستندات رئيسية:

1- بيان ما قبل الميزانية.

2- مشروع الميزانية.

3- الميزانية المعتمدة.

4- ميزانية المواطن.

5- التقارير الشهرية.

6- تقرير نصف السنة.

7- تقرير نهاية السنة.

8- تقرير التدقيق المالي.

يتم ترتيب الدول حسب التقييم الكلي المتحصل عليه ضمن سلم تنقيط يتراوح من 0 إلى 100، بينما تفصيل المؤشر يعطي مؤشرات فرعية تتمثل في المشاركة المجتمعية، المراقبة البرلمانية والمراقبة المحاسبية.

ويمكن توضيح محتوى الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية المفتوحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) يمثل محتوى الوثائق الرئيسية للميزانية

مراحل الميزانية	وثيقة الميزانية	محتوياتها والاطار الزمني المقبول للنشر
مرحلة الإعداد	البيان التمهيدي	توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الميزانية عليها، سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة السنوات والعجز او النقص أو الفائض والدين، يجب ان ينشر قبل شهر من تقديم الميزانية.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

مشروع الميزانية	تفاصيل الإيرادات والنفقات وتقدير الديون وافتراسات الاقتصاد الكلي وبيانات الميزانية التاريخية ومتعددة الأعوام، ومعلومات السياسة العامة وينبغي إصداره في الوقت عرضه على السلطة التشريعية وكحد أدني أثناء عرض الميزانية.	
قانون المالية	القانون الذي يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي، يجب إصدارها في موعد أقصاه ثلاثة شهور بعد موافقة السلطة التشريعية.	
ميزانية المواطن	تنقل إلى الجمهور تفاصيل خطط الحكومة الخاصة بجمع وإنفاق الأموال العامة ولتكون في المتناول قدر الإمكان إذا كانت نسخة مبسطة عن المقترح فلا بد من إصدارها في نفس وقت توفر مقترح الميزانية و قبل إقراره	
مرحلة التنفيذ	التقارير الدورية	تظهر عملية التقدم في تطبيق الميزانية تتضمن مقادير الإيرادات والنفقات في كل شهر مرحلة التنفيذ الدورية وفي الفترة التي مرت من السنة قبل إعداد التقرير ومقارنة ما أنجز بالمتوقع يجب طرحها في مدة لا تتعدي ثلاثة أشهر نت انتهاء الفترة المشمولة في التقرير.
	المراجعة نصف السنوية	يقدم فكرة شاملة عن تطبيق الميزانية كما يتضمن مراجعة الفرضيات التي تستند إليها الميزانية وتأثير تغييرها وعن تأثير كل قرار حكومي أو أي ظرف يمكن أن يترك أثرا ماليا يجب طرحها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة المشمولة.
مرحلة الرقابة	تقرير نهاية السنة	أو ما يسمى بالحساب الختامي فهو يلخص الوضع النهائي للسنة المالية ويعتبر وثيقة مرحلة السنة الأساسية للمساءلة يجب طرحه في موعد لا يتجاوز 12 شهرا بعد نهاية السنة المالية .
	تقرير المراجعة	وثيقة الرقابة تلخص فيها جميع المعايينات والملاحظات والتقييمات الناجمة عن أشغال تحريات مجلس المحاسبة مرفقة بالتوصيات التي ترى فيها هيئة الرقابة العليا أنه من الضروري توجيهها إلى رئيس الجمهورية. يجب طرحه في موعد لا يتجاوز 18 شهرا بعد نهاية السنة المالية.

المصدر: اعتمادا على الموقع <http://www.internationalbudget.org>

ويمكن تحديد تطور مؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم(5) تطور مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر خلال الفترة (2006-2021)

السنوات	قيمة المؤشر
2006	-

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

2/100	2008
1/100	2010
13/100	2012
19/100	2015
3/100	2017
2/100	2019
0/100	2021

المصدر: من إعداد طلبية اعتمادا على الموقع www.openbudgetindex.org Source :

من خلال النتائج الإجمالية لمؤشر الميزانية المفتوحة تكشف عن مستوى شفافية الميزانية العامة بالجزائر، وقد سجلت تراجعا ملحوظا خلال الفترة (2006-2021)، ما يعني فشلها في نشر الوثائق الرئيسية في اغلب الاحوال، وأن تلك الوثائق التي تم نشرها تفتقد في الغالب للتفاصيل التي تعد ضرورية لفهم ومراقبة إنفاق الحكومة وإيراداتها وديونها والتأثير عليها، وما يعني أيضا أن الجزائر لا تبذل الجهد اللازم لنشر المزيد والأكثر تفصيلا) من وثائق الميزانية وهذا ما سنظهره في الجدول التالي:

الجدول رقم (6) الوثائق الاساسية للميزانية المتاحة للجمهور لسنتي (2015 و

2021)

السنة	2015	2021
البيان التمهيدي للميزانية	*	•
مشروع الميزانية	#	*
قانون المالية	#	#
ميزانية المواطن	•	#
التقارير الدورية	#	•
المراجعة نصف السنوية	•	*
تقرير نهاية السنة	•	•
تقرير المراجعة	•	*

*. تم نشره في وقت متأخر. لم تنشر على الانترنت، تم انتاجها لأغراض داخلية
#. متاحة للجمهور • لم يتم نشره.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

المطلب الثالث: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر(2016-2021)

أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام، ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم، وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخرى.

ويقىس المؤشر ويصنف الدول حسب درجات الفساد المحصلة في مجالات عديدة مثل: الإدارات العمومية، المجال السياسي، المجالات الاقتصادية والمالية المختلفة.... إلخ، كما يبين لنا مؤشر منظمة الشفافية الدولية درجات الفساد في كل دولة ويصنف دول العالم كل حسب درجتها في هذا المؤشر حيث يتم ترتيبها في الأخير من الدول الأقل فسادا ذات أكبر رقم للدرجة إلى الأكثر فسادا ذات الرقم الأصغر للدرجة، وعموما يقيم مؤشر مدركات الفساد الدول، حسب مجموع النقاط الذي تحرزه الدولة أو المنظمة علي مقياس يتراوح بين 0-10، حيث يشير الرقم 0 أن هناك فسادا على مستوى عال في الدولة والرقم 10 يشير إلى أن الدولة نظيفة من الفساد. ويستخدم مؤشر إدراك الفساد بيانات عملت على توفيرها مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية هي (بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الآسيوي، مؤسسة بير تلمسان، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، دار الحرية، مؤسسة البصيرة العالمية، البنك الدولي، تقارير الأمم المتحدة ووحدة المعلومات في مجموعة الإيكونومست البريطانية، المجموع الدولية للتجارة، ومركز التنافسية العالمية) وعلى ثلاثة مصادر لعمليات التقييم التي تم إجراؤها من قبل كبرى شركات الأعمال وهي (معهد التنمية الادارية، ومؤسسة الاستشارات بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي). بالإضافة إلي بعض استطلاعات الرأي التي تقوم بها جهات إقليمية ووطنية والاستعانة بتقارير الخبراء الدوليين والمحليين. ولقد بدأت منظمة الشفافية الدولية في ترتيب الجزائر ضمن

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

السنوات	الدرجة	الترتيب	عدد الدول	مدرجات سنة وكما الجدول تطور مدرجات الجزائر الفترة (2021):
2016	34	108	175	الفساد منذ 2003، يمثل التالي مؤشر الفساد في خلال (2016-2021)
2017	33	112	180	
2018	35	105	180	
2019	35	106	180	
2020	36	104	180	
2021	33	100	180	

الجدول رقم (7) تطور مؤشر مدرجات الفساد في الجزائر (2021-2026)

من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

يوضح الجدول تطور مؤشر مدرجات الفساد للجزائر للفترة الممتدة بين 2016-2021، حيث نلاحظ أن درجة المؤشر تتراوح ما بين 3.3 درجة كحد أدنى و3.6 درجة كحد أقصى،

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام

الميزاني في الجزائر

بمتوسط 3.43 درجة وهذا اقل بكثير من المتوسط العام 4.3 درجة، أما بالنسبة للترتيب فقد احتلت الجزائر المرتبة 112 لسنة 2017 مقارنة بالمرتبة 105 لسنة 2018 والمرتبة 104 في سنة 2020، أي بالتراجع بـ 8 مراتب في الترتيب العالمي مقارنة بسنة 2016 وبتراجع 5 مراتب في الترتيب العالمي لسنة 2018.

خلاصة الفصل:

قد توجت الجزائر نحو تطبيق موازنة موجهة بالنتائج، حيث قامت السلطات الجزائرية بالتوجه نحو عصرنه أنظمتها وهذا بدعم من البنك الدولي، وقد حققت هامشا كبيرا في إصلاح أغلب الإجراءات التي تتضمنها البيئة الملائمة للعصرنة، حيث تم الانتقال من ميزانية الوسائل إلى موازنة النتائج تعبر هذه العملية خطوة أساسية لجهاز الدولة التي يمكن ان تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي.

وفي هذا الاطار توجهت الجزائر منذ مدة الى التوجه نحو ترشيد الانفاق العام بإصدار مجموعة من التنظيمات والتعليمات القانونية وكذا استحداث هيئات واجهزة لمحاربة الفساد خاصة وانها تواجه وضعاً اقتصادياً صعباً.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لترشيد الانفاق العام في ظل اصلاح نظام الميزاني في الجزائر

خاتمة

إن دراستنا التي تعرضنا من خلالها إلى معالجة وتوضيح جانب مهم يتعلق بإصلاح نظام الميزانية الحالي ودوره في ترشيد الانفاق العام _دراسة حالة الجزائر_ والتي شكلت جميع فصول هذا البحث نقاط بارزة وهذا مازدا من أهمية هذا الموضوع. وبذلك توصلنا إلى أهم النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج المتوصل إليها:

- تزامن مشروع عصرنه نظام الموازنة مع الإصلاح الهيكلي لوزارة المالية،
- التأخير في سن القانون رقم 18_15 رغم أن عصرنه نظام الموازنة دخل حيز التطبيق ابتداء من سنة 2006،
- إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي سيحل محل القانون 17/84 ابتداء من سنة 2023، وهو الذي يهدف إلى تركيز التسيير المرتكز على النتائج من خلال ترسيم اعتماد ميزانية البرامج المتمحورة حول النتائج وتفعيل التخطيط المتوسط المدى.
- يعبر ترشيد الانفاق العام عن ذلك تطبيق العلمي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الاهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الاسراف في كافة المجالات.
- انتهجت الجزائر إلى تحديث نظامها الميزاني من خلال تبنيها لمشروع تحديث نظام الميزانية (MSB) والذي يهدف إلى تكوين قاعدة قانونية وتنظيمية جديدة للنظام الميزاني يتمثل محورها في التسيير القائم وفق النتائج.
- تتمثل الأهداف التي بني عليها المشروع (MSB) فيما يلي:
- ❖ يهدف إلى الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، من أجل تسجيل الحقوق المثبتة والتزامات الدولة، إضافة إلى التقيد المحاسبي للممتلكات من خلال تسجيلها في حساب التثبيات،
- ❖ يهدف إلى تكيف الواقع المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام،
- ❖ يهدف على توفير معلومات للمستخدمين وعرضها في القوائم المالية بصفة من الشفافية والموثوقة والقابلة للمقارنة ،
- ❖ يهدف إلى مواكبة التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً: التوصيات:

- ترشيد الانفاق العام: وذلك يكون بالاستناد الى تحليل التكاليف والايادات في انجاز المشروعات والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ.
- الزام الوحدات الحكومية بتبني وتطبيق نظام موازنة البرامج والاداء.
- ضرورة اعتماد الميزانية الصفرية.

- لاطلاع على تجارب بعض الدول للإلمام بالأخطاء التي ارتكبتها والصعوبات التي واجهتها أثناء تطبيقها الفعلي لنظام ميزانية البرامج والأداء وذلك لأخذها في الحسبان والعمل على تفاديها قبل حلول موعد تفعيل الإصلاح الميزانياتي.

ثالثاً: المقترحات

- اعتماد ميزانية البرامج والاداء بل من ميزانية البنود وذلك لتسهيل متابعة الانجازات والأهداف المحققة المحققة (الإدارة بالأهداف) من طرف السلطة التنفيذية .
- اعتماد نظام الميزانية المتعددة السنوات وتفعيل إطار الانفاق المتوسط الاجل.
- محاربة الفساد في الجزائر والسعي نحو تحقيق الشفافية في القوائم المالية من أجل كسب ثقة متخذي القرار وأفراد المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة الكتب:

1. **خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة،** الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن 2007.
2. **سيد الهواري،** الادارة بالأهداف والنتائج، دار الجيل للطباعة القاهرة، الطبعة الثانية، 1986.
3. **فهمي محمود شكري** الموازنة العامة ماضيها حاضرها ومستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1990.
5. **مجدي شهاب،** أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
6. **محمد شاكر عصفور** أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان 2008.
7. **محمد عمر أبو دوح،** ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الإسكندرية 2006.
8. **محمد عمر أبو دوح،** ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الإسكندرية 2006.
9. **يونس أحمد البطريق،** المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان 198.

ثانياً: المذكرات والاطروحات:

1. **أبو يعقوب عبد الكريم،** تسيير منظمة غير سوقية، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، معهد العلوم التجارية، جامعة وهران ن 1997.
2. **أحمد النعيمي،** الوظيفة الاجتماعية للإنفاق في الميزانية العامة من حالة الجزائر 1963/2007، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008.
3. **أسعد هلال شهاب صانوري،** مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي، أطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2017.
4. **أكحل محمد،** الحكامة المالية، وترشيد الإنفاق العام دراسة حالة اصلاح المالية العامة في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات، جامعة باتنة (01) الحاج لخضر، 2019/2020.
5. **بن عزة محمد،** ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياس لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2014/2015.

6. **بن عزة محمد**، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990_2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2010/2009.
7. **الجوزي فتحة**، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نفود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013/2014.
8. **حزيم حسينة**، **بوفيس نبيلة**، أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العمومية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (2000/2020)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2021/2020.
9. **صبرينة كردودي**، ترشيد الإنفاق العام ودور في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة 2014.
10. **عبود ميلود**، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة دكتوراه (ل، م، د)، جامعة أحمد داريه أدرار _ الجزائر _ 2018_2019.
11. **عثمان حسن**. تطوير وحدات الموازنة للحكومة الفلسطينية باستخدام موازنة البرامج والاداء، دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين 2011.
12. **عقال جابر وعمو من خديجة**، مستجدات القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية رسالة تداخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون اقتصادي عام، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2020/2021.
13. **كراز، الرحمن حسون**، يامن عبد نموذج مقترح لتطبيق الموازنة على أساس الأنشطة ABC في البنك الاسلامي العربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين 2015.
14. **محروق سهام**، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2001_2014، تخصص مالية وجباية، جامعة المسيلة، 2014/2015.
15. **محمد مسعي**، سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001_2010 دراسة تحليلية لأهم أثارها الاقتصادية الكلية، أطروحة مقدمة لاستكمال حصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة 2014.

16. **مفتاح فاطمة**، تحديث النظام الميزاني في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التسيير المالية عامة، جامعة أبي بكر بلقاد تلمسان، 2010-2011.
17. **ميناس ليندة** ،حوكمة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد قرارات الانفاق العام دراسة حالة وزارة المالية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر LMD، تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة أكلي محند أولحاج البويرة 2012-2013.
- ثالثا: مجالات وملتقيات**
 1. **أبو الصديق بن يحي**، **قزوح نصير**، دور وزارة المالية في اعداد الميزانية العامة للدولة، مجلة الافاق والعلوم جامعة الجلفة، العدد2، مجلد 1، 2016.
 2. **أكل محمد ومختاري مصطفى**، مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 15/18 مجلة آفاق للعلوم، المجلد 6 العدد4، 2021.
 3. **أكل محمد**، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامه الانفاق العمومي في فرنسا، مجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 6 العدد 01، سنة 2021.
 4. **بوعبانة فتيحة**، **حسان عبد الحميد**، عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) الجهود والتحديات، مجلة المؤسسة المجلد 10، العدد 01 (2021).
 5. **جميل جريسات** (1995) **موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة.
 6. **حدادي عبد الغني وبن زيدي عبد اللطيف**، أهمية الاصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة "قراءة مالية للقانون رقم 18_15 مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07 العدد 02(جوان 2019).
 7. **حدادي عبد الغني، بن زيدي عبد اللطيف**، أهمية الاصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة قراءة مالية قانون رقم 15/18، الملتقي العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية أيام 04/05 فيفري 2019 ،جامعة بوضياف المسيلة.
 8. **حوري عمر**، الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر.
 9. **خالد المهاني**، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة ،مجلة إدارة المال العام التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر 2010.
 10. **سعيد بن صالح الروتيع**، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، العدد2 الرياض 2002.

11. سلوم حسن عبد الكريم، المهائني، محمد خالد، "الموازنة العامة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة" - مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، جامعة بغداد 2007.
 12. طرابلس منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، 1991.
 13. عطية صلاح السلطان، دور موازنة البرامج والأداء في دعم قرارات إدارة المالية العامة، مجلة الندوة الاساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق 2005.
 14. عيودي فاطمة الزهرة، الحكومة رهان إستراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 07، 2016.
 15. فضيلة بوطورة وآخرون، ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02 ديسمبر 2018.
 16. كريم جاسم عباس الربيعي، امكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء في الجامعات العراقية، دراسة تحليلية وصفية لجامعة بابل، Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, Vol:(27), NO(3):2019.
 17. محمد مسعي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهمية وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10 العدد 02 (2020).
- رابعاً: التقارير والمصادر الاحصائية والقانونية:

1. البنك الدولي، تقرير حول إدارة الشؤون المالية العامة _ إطار قياس الاداء، يونيو 2005 واشنطن.

خامساً: القوانين

1. القانون 15/18 المؤرخ في 2019/2018 المتضمن قوانين المالية ج، ر53 الصادرة بتاريخ 2018/09/02
- المراجع الاجنبية:

1. André Paysant ,finances publiques , 4 édition, armand colion éditeur, paris 1997.
2. Bernard Abate(2016),L'expérience française:les points clefs,Séminaire sur < La Nouvelle Gestio Publique> ,Cour des comptes(algérienne), Hôtel El-Aurassi-Alger, 24 octobre 2016.
3. Bernard et Colli, Vocabulaire économique et financier 7 édition1998,

4. Marc Rrffinot et Boris Samull , Les cadres de dépenses à moyen terme : un instrument utile pour les pays à faible revenu , revus STATECO N 100. 2006,
5. Robert D .Lee.Ronld W,Johnson and Philip G.joyce (2013), Public budgetion systems,Ninth edition,Jones and Bartlett Learning,LLC. An ascend learning company(USA),.&10.
6. Sulvie TROSA(2013),La LOLF. Les RGPP et l'évaluation des politiques publiqueS: bilan et perspectives ,Revue française de finances publiques n,121.L.G.D.G.L'extenso éditions , Paris.

الملاحق

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،
يصدر القانون التالي نصه :

أحكام عامة

المادة الأولى : يحدد هذا القانون الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحق والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

كما يحدد هذا القانون التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم. وتطبق هذه الأحكام كذلك على تنفيذ وتحقيق الإيرادات والنفقات العمومية وعمليات الخزينة وكذا نظام محاسبتها.

المادة 2 : يجب على الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين كل فيما يخصه، مسك محاسبة تحدد إجراءاتها وكيفيةها ومحتواها عن طريق التنظيم.

الباب الأول

الميزانية والعمليات المالية وتنفيذها

الفصل الأول

الميزانية

المادة 3 : الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالإنفاق وترخص بها.

المادة 4 : يقصد بالإيرادات والنفقات بمفهوم هذا القانون، مجموع الموارد وأعباء الميزانية العامة للدولة كما يحددها القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل،

المادة 5 : تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة.

المادة 6 : تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالإنفاق بالإنفاق العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفيذ باعتمادات الدفع.

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 12 المؤرخ في 23 صفر عام 1401 الموافق 31 ديسمبر سنة 1980 والمتضمن قانون المالية لسنة 1981،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالأموال الوطنية، المعدل،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 07 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988، المتعلق بالتخطيط، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 09 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988، المتعلق بالأرشيف الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 22 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 12 ديسمبر سنة 1989، المتعلق بصلاحيات المحكمة العليا وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990، المتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990، المتعلق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990، المتعلق بعلاقات العمل،

1 - الأمين العام، ويلحق به مكتب البريد والمكتب الوزاري للأمن الداخلي، ويساعده أربعة (4) مديري دراسات وثلاثة (3) رؤساء دراسات.

2 - رئيس الديوان، ويساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص يكلفون، على التوالي، بما يأتي :

- العلاقات مع الهيئات التشريعية،
- الشؤون القانونية،
- العلاقات مع هيئات التنفيذ،
- التعاون الدولي،
- العلاقات مع الحركة الجمعوية،
- حصائل وبرامج نشاط الوزارة،
- الملفات المسجلة في مجالس الوزراء ومجالس الحكومة،

- متابعة الإصلاحات الاقتصادية والمالية.
وستة (6) ملحقين بالديوان.

3 - الهياكل الآتية :

- المديرية العامة للتقدير والسياسات،
- المديرية العامة للميزانية،
- المديرية العامة للخزينة،
- المديرية العامة للضرائب،
- المديرية العامة للمحاسبة،
- المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية،
- المديرية العامة للأموال الوطنية،
- المديرية العامة للجمارك، ويحكمها نص خاص،
- قسم الصفقات العمومية،
- مديرية عمليات الميزانية والمنشآت القاعدية،
- مديرية الصيانة والوسائل،
- مديرية الموارد البشرية،
- مديرية نظام الإعلام،
- مديرية الوكالة القضائية للخزينة،
- مديرية الاتصال،
- المفتشية العامة للمالية، ويحكمها نص خاص.

مرسوم تنفيذي رقم 07 - 364 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 63 - 198 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1963 والمتضمن إحداث وكالة قضائية للخزينة،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن إحداث مفتشية عامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 الذي يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 55 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تشتمل الإدارة المركزية في وزارة المالية، تحت سلطة وزير المالية، على ما يأتي :

المادة 2 : المديرية العامة للتقدير والسياسات ،

وتكلف بما يأتي :

- إعداد تقديرات الاقتصاد الكلي،
 - تحديد أنظمة الإعلام في وزارة المالية،
 - إعداد العناصر الضرورية لصياغة السياسات الميزانية و الجبائية،
 - تقييم السياسات الميزانية و الجبائية،
 - متابعة توازنات الأنظمة الاجتماعية وتقييمها،
 - إعداد تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لقوانين المالية،
 - تحضير تقارير تقديم قوانين المالية،
 - تصور آثار التدابير ذات الطابع الاقتصادي والمالي.
- وتتكون من أربع (4) مديريات :

*** مديرية تقدير الاقتصاد الكلي،** وتكلف بما يأتي :

- ضمان التقدير على المدين القصير والمتوسط،
- بالارتكاز على متابعة الظرف الاقتصادي وتحليله،
- ضمان تأطير الاقتصاد الكلي والميزاني لقوانين المالية،
- إعداد تقارير تقديم قوانين المالية.
- وتشتمل على أربع (4) مديريات فرعية :

. المديرية الفرعية للتقدير، وتكلف بما يأتي :

- إعداد مناهج التقدير على المدين القصير والمتوسط لجميع القطاعات الحقيقية والمالية،
- ضمان تقدير التوازنات والموارد والتشغيل للأمة وتوازنات الميزانية بالتنسيق مع الهياكل المعنية في وزارة المالية،
- ضمان تأطير وإعداد تقرير تقديم قوانين المالية.

. المديرية الفرعية لتحليل الظرف، وتكلف

بما يأتي :

- إعداد المذكرات الفصلية حول تحليل الظرف الاقتصادي والمالي للبلاد،
- إعداد التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والمالية،
- إعداد المذكرات الخاصة المتعلقة بتطور المؤشرات التي لها تأثير على الاقتصاد الوطني.

. المديرية الفرعية لتحليل العمليات المالية،

وتكلف بما يأتي :

- ضمان إعداد الجدول البياني للعمليات المالية،
- ضمان متابعة و تحليل التدفقات المالية،
- المساهمة في الدراسات ذات الطابع المالي.

. المديرية الفرعية للنماذج والتصورات ، وتكلف

بما يأتي :

- تحيين النماذج وتكييفها،
- تصور آثار التدابير ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

*** مديرية جمع المعلومات،** وتكلف بما يأتي :

- وضع نظام الإعلام في المديرية العامة وتكوين قاعدة للمعطيات حول القطاع المالي والقطاع الحقيقي والقطاعات الاجتماعية،
- تنظيم الإعلام الإحصائي المكلفة به بالتعاون مع الهياكل المعنية،
- نشر المعلومات الإحصائية من أجل احتياجات النظام الوطني للإعلام الإحصائي.
- وتتكون من مديريتين (2) فرعيتين :

. المديرية الفرعية لإحصائيات القطاع المالي،**. المديرية الفرعية لإحصائيات القطاع الحقيقي،**

وتكلف كل واحدة، فيما يخصها، بما يأتي :

- تحديد دعائم ومسارات الإعلام، بالتعاون مع منتجي المعلومات المالية،
- تكوين قاعدة للمعطيات حول إحصائيات دائرة كل منهما،
- تنظيم نشر الإحصائيات بالتعاون مع الهياكل المعنية.

*** مديرية السياسات الميزانية،** وتكلف بما يأتي :

- اقتراح العناصر الضرورية لتحديد السياسة الميزانية،
- السهر على التحكم في هيكل النفقات الميزانية و تناسق توزيعها،
- تقييم السياسة الميزانية.
- وتتكون من مديريتين (2) فرعيتين :

. المديرية الفرعية لتوازنات الميزانية، وتكلف

بما يأتي :

. المديرية الفرعية للجباية الخاصة، وتكلف

بما يأتي :

- اقتراح التدابير المتعلقة بالأنظمة الجبائية الخاصة،
- متابعة وتقييم الآثار الناتجة عن الأنظمة الجبائية الخاصة.
- يساعد المدير العام للتقدير والسياسات مدير دراسات.

المادة 3 : المديرية العامة للميزانية، وتكلف

بما يأتي :

- المساهمة في إعداد سياسة الميزانية، بالاتصال مع الهياكل والمؤسسات المعنية،
- المبادرة بأي نص تشريعي أو تنظيمي يخضع لمجال اختصاصها،
- دراسة واقتراح أي إجراء ضروري لترشيد نفقات الدولة وتحسين فعاليتها،
- إعداد مشروع الميزانية،
- ضمان تنفيذ ومتابعة تنفيذ الميزانية ومراقبتها وتقييمها،
- العمل على فتح المناصب المالية للمؤسسات والإدارات العمومية وتحويلها وإلغائها وإعادة توزيعها،
- المساهمة، فيما يخصها، في دراسة وتحضير وتطبيق الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الأثر المالي على ميزانية الدولة،
- متابعة إصلاح الميزانية وتنفيذها،
- وتتكون من خمسة (5) أقسام، منها أربعة (4) تمارس مهام مشتركة وهي :

- قسم التنمية البشرية،

- قسم تطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي،

- قسم التطوير الإداري والضبط،

- قسم تطوير المنشآت القاعدية الأساسية.

ويكلف كل واحد، فيما يخصه، بما يأتي :

- إعداد مشاريع الميزانيات السنوية والمتعددة السنوات،
- اقتراح أي تدبير لترشيد النفقات العمومية،
- وضع ومتابعة تنفيذ الميزانيات،

- المساهمة في تحديد السياسات الميزانية،

- تنفيذ متابعة السياسات الميزانية وتقييم آثارها.

. المديرية الفرعية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتكلف بما يأتي :

- إعداد العناصر الضرورية لتحديد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة،
- ضمان متابعة وتقييم آثار النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

*** مديرية السياسة الجبائية، وتكلف بما يأتي :**

- اقتراح استراتيجية جبائية ترمي إلى عصنة و تبسيط النظام الجبائي وتحسين مردوديته،
- السهر على تناسق الأدوات الجبائية وشبه الجبائية،
- توجيه الاستراتيجية في مجال العلاقات الجبائية الدولية،
- تحديد الجباية في مجال المداخل والاستهلاك والادخار،
- توجيه الاستراتيجية في مجال الجباية النوعية،
- متابعة وتقييم السياسات الجبائية وتوازنات الأنظمة الاجتماعية.
- وتتكون من ثلاث (3) مديريات فرعية :

. المديرية الفرعية للسياسة الجبائية للمداخل

والاستهلاك والادخار، وتكلف بما يأتي :

- اقتراح التدابير الجبائية المتعلقة بمداخل الخواص والمؤسسات وكذا تلك المتعلقة بالاستهلاك والادخار، والتوصية بها،
- ضمان دراسة وترشيد تقنيات فرض الضريبة على المداخل والاستهلاك والادخار،

. المديرية الفرعية للأنظمة الاجتماعية، وتكلف

بما يأتي :

- اقتراح التدابير الجبائية للإعفاء والتخفيض بالنسبة للأنظمة الاجتماعية،
- اقتراح التدابير شبه الجبائية بالنسبة للأنظمة الاجتماعية،
- تقييم الجباية وشبه الجباية المرتبطة بالأنظمة الاجتماعية.

- تقييم تنفيذ الميزانية.

وتشتمل هذه الأقسام على مديريات تمارس مهام مشتركة.

وتكلف كل واحدة، فيما يخصها، بما يأتي :

- اقتراح مشاريع الميزانية، بعد التحكيم،

- المساهمة في تحديد السياسات الميزانية للقطاعات وتنفيذها ومتابعتها،

- متابعة تنفيذ الميزانية و تقييمها،

- تمثيل وزير المالية في الهيئات التي تتوفر على موارد ناتجة عن تنفيذ ميزانية الدولة.

وتشتمل هذه المديريات على مديريات فرعية تمارس مهام مشتركة وتكلف كل واحدة، فيما يخصها، بما يأتي :

- تحضير العناصر الضرورية لإعداد مشاريع الميزانية،

- جمع المعلومات الضرورية لمتابعة وتقييم تنفيذ الميزانيات،

- متابعة وتحيين مدونات البرامج والمشاريع التي تستفيد من تمويلات الميزانية.

وتنظم هذه الأقسام الأربعة (4) كما يأتي :

- **قسم التنمية البشرية**، ويشتمل على مديريتين (2) :

***مديرية قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية للتربية،

. المديرية الفرعية للتعليم العالي والبحث العلمي،

. المديرية الفرعية للتكوين والتعليم المهنيين.

*** مديرية القطاعات الاجتماعية الثقافية**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية للصحة،

. المديرية الفرعية للشباب والرياضة والشؤون

الدينية والثقافة.

- **قسم تطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي**، ويشتمل على ثلاث (3) مديريات :

*** مديرية السكن** : وتتكون من :

. المديرية الفرعية للسكن والتعمير،

. المديرية الفرعية لتطوير ظروف المعيشة.

*** مديرية التحويلات الاجتماعية والصحية الاجتماعية**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية للمعاشات والتضامن،

. المديرية الفرعية للضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد ومنح البطالة،

. المديرية الفرعية لأنظمة التمويضات.

*** مديرية النشاط الاقتصادي**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية للفلاحة والتنمية الريفية،

. المديرية الفرعية للقطاعات الاقتصادية الأخرى .

- **قسم التطوير الإداري والضبط**، ويشتمل على مديريتين (2) :

*** مديرية قطاعات السيادة**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية للدفاع،

. المديرية الفرعية لقطاعات السيادة الأخرى.

*** مديرية المؤسسات الوطنية وإدارات الضبط**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية للمؤسسات الوطنية،

. المديرية الفرعية لإدارات الضبط.

- **قسم تطوير المنشآت القاعدية**، ويشتمل على ثلاث (3) مديريات :

*** مديرية قطاعات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والأشغال العمومية**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية للأشغال العمومية،

. المديرية الفرعية للنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

*** مديرية تنمية الموارد المائية**، وتتكون من :

. المديرية الفرعية لبرامج حشد الموارد المائية،

. المديرية الفرعية لبرامج التزويد بمياه الشرب والتطهير،

. المديرية الفرعية لبرامج الري الفلاحي.

*** مديرية تهيئة الإقليم والبيئة والبرامج غير المركزية،** وتكلف، زيادة على المهام المشتركة والمذكورة أعلاه، بما يأتي :

- المساهمة في التقييم المالي لسياسة تهيئة الإقليم والتنمية الجهوية،
- تحليل البرامج المقترحة وتقييم آثارها.
وتتكون من مديرتين (2) فرعيتين :

. المديرية الفرعية لتهيئة الإقليم والبيئة.
وتكلف، زيادة على المهام المشتركة والمذكورة أعلاه، بما يأتي :

- متابعة و تقييم العمليات المتعلقة بتحسين إطار معيشة السكان،
- المساهمة في تحسين آليات حماية البيئة والتوازن الإقليمي.

. المديرية الفرعية للبرامج المحلية، وتكلف، زيادة على المهام المشتركة والمذكورة أعلاه، بما يأتي :

- وضع وتسيير جهاز تقرير البرامج المحلية،
- المساهمة في أشغال مختلف مجالس صناديق دعم التنمية المحلية،
- جمع المعطيات الضرورية لتقييم البرامج المحلية بما فيها تلك الممولة من الميزانيات المحلية.

- قسم تلخيص الميزانية، ويكلف بما يأتي :

- إعداد تلخيص معطيات الميزانية،
- صياغة ونشر الوثائق المتعلقة بمشروع ميزانية الدولة،

- إعداد النصوص التنظيمية المتضمنة توزيع الاعتمادات المنصوص عليها في قانون المالية،

- ضمان وضع الاعتمادات والبرامج المنصوص عليها في قانون المالية، بالاتصال مع الأقسام القطاعية،
- إعداد الأدوات المنهجية المتصلة بتوزيع الميزانية،

- إعداد تشكيلة الميزانية لقانون المالية.

ويتكون من ثلاث (3) مديريات :

*** مديرية إعداد الميزانية ،** وتكلف بما يأتي :

- اقتراح العناصر الضرورية لتحضير الميزانية،
- ضمان تسيير الدعائم المرتبطة بتنفيذ الميزانية،

- ضمان إعداد تلاخيص الميزانية.
وتتكون من مديرتين (2) فرعيتين :

. المديرية الفرعية لتحضير الميزانية المجمعة،
وتكلف بما يأتي :

- تصميم الدعائم الإعلامية المرتبطة بتحضير الميزانية،
- تحضير تلخيص الميزانية،
- استكمال وثائق الميزانية ونشرها.

. المديرية الفرعية للإجراءات وترميز الميزانية،
وتكلف بما يأتي :

- ضبط مقاييس ووثائق الميزانية،
- تكييف الإجراءات الميزانية،
- متابعة وتحليل تقييم مؤشرات ومعايير الميزانية والتكاليف.

*** مديرية وضع الميزانية ومتابعتها،** وتكلف بما يأتي :

- تطبيق القرارات المرتبطة بتنفيذ الميزانية،
- ضمان متابعة تنفيذ الميزانية،
- تقييم وضعية تنفيذ الميزانية دوريا.
وتتكون من مديرتين (2) فرعيتين :

. المديرية الفرعية لوضع الميزانية، وتكلف بما يأتي :

- إعداد وثائق الميزانية وتبليغها،
- تسجيل وثائق الميزانية ونشرها وحفظها،
- اقتراح وإعداد مراسيم التحويلات.

. المديرية الفرعية لمتابعة تنفيذ الميزانية، وتكلف بما يأتي :

- إعداد جداول التلخيص الدورية في مجال تخصيص الموارد،
- وضع قاعدة للمعطيات الميزانية.

*** مديرية الإحصائيات والتوازن الجهوي ،** وتكلف بما يأتي :

- القيام أو المساهمة في إعداد وتوزيع مجموعة النصوص التي تحكم مجالات النشاط المذكورة سابقا، على مستوى الإدارات والهيئات والهيكل المعنية.

. المديرية الفرعية للرقابة، وتكلف بما يأتي :

- ممارسة والعمل على ممارسة الرقابة المسبقة لنشاطات التعهد بالنفقات التي يقدمها الآمرون بالصرف، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها،

- تأطير نشاطات المصالح الخارجية التابعة للرقابة المالية وتنشيطها،

- استغلال تقارير الرقابة التي تعدها مصالحها أو الهيكل والهيئات المؤهلة قانونا، بالتشاور مع المصالح والمؤسسات المعنية.

. المديرية الفرعية للدراسات القانونية، وتكلف بما يأتي :

- تنسيق الدراسات التابعة للمديرية العامة وتحليل النصوص القانونية التي لها أثر على ميزانية الدولة.

*** مديرية الإعلام الآلي، وتكلف بما يأتي :**

- تنفيذ المخطط التوجيهي للإعلام الآلي للمديرية العامة،

- ضمان تطوير تطبيقات الإعلام الآلي،

- ضمان صيانة تجهيزات الإعلام الآلي.

وتتكون من ثلاث (3) مديريات فرعية :

. المديرية الفرعية لتطوير أنظمة الإعلام الآلي، وتكلف بما يأتي :

- ضمان تطوير التطبيقات الخاصة بهيكل المديرية العامة.

. المديرية الفرعية لتطوير الشبكات، وتكلف بما يأتي :

- صياغة وتطوير أرضية الشبكة،

- إدارة قواعد المعطيات وتسيير شبكة المديرية العامة.

. المديرية الفرعية لصيانة التجهيزات والبرمجيات، وتكلف بما يأتي :

- تشكيل وضمان صيانة البرمجيات والتجهيزات،

- تقييم الاحتياجات من أدوات الإعلام الآلي.

- إعداد بطاقة لإحصائيات الجهوية وضمان نشرها،

- المساهمة في نظام الإعلام لوزارة المالية،

- إعداد بطاقة للخرائط،

- متابعة تطور التوازن الجهوي.

وتتكون من مديريتين (2) فرعيتين :

. المديرية الفرعية للإحصائيات الجهوية، وتكلف بما يأتي :

- المساهمة في وضع نظام للمعلومات والمتابعة حول التنمية المحلية والجهوية،

- وضع قاعدة للمعطيات تتضمن المقاييس الرئيسية لتقييم الوضعية الاجتماعية الاقتصادية والمالية للقطاعات والجماعات المحلية،

- ترقية نشر المعلومات حول القطاعات والجماعات المحلية.

. المديرية الفرعية للتوازنات الجهوية، وتكلف بما يأتي :

- تكوين بطاقيات الخرائط حسب كل ولاية،

- متابعة تطور التنمية الجهوية وتحليلها.

تشتمل المديرية العامة للميزانية، زيادة على الهيكل المذكورة أعلاه، على ما يأتي :

*** مديرية التنظيم الميزاني والرقابة المسبقة للنفقات، وتكلف بما يأتي :**

- اقتراح كل التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالميزانية والمشاركة في صياغتها، ولاسيما بمراقبة النفقات التي تعهدت بها المؤسسات والإدارات العمومية،

- السهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بالميزانية، ولاسيما ما يتعلق بالنفقات التي تعهدت بها المؤسسات والإدارات العمومية،

- ضمان تنشيط شبكة المراقبين الماليين والسهر على الإشراف على نشاطاتهم وتنسيقها،

- إعداد تقييم سنوي لنشاط المراقبين الماليين.

وتتكون من ثلاث (3) مديريات فرعية :

. المديرية الفرعية للتنظيم، وتكلف بما يأتي :

- المبادرة بكل التدابير التشريعية والتنظيمية المطبقة على تنفيذ الميزانية والمتعلقة بمراقبة النفقات المتعهد بها، واقتراح ذلك،

- تنفيذ ومتابعة التوجيهات المنبثقة عن مشروع
عصرنة عملية الميزانية،

- تعميم مضمون إصلاح الميزانية.

وتتكون من ثلاث (3) مديريات فرعية :

. **المديرية الفرعية لتنفيذ الإجراءات الجديدة،**
وتكلف بما يأتي :

- تكييف الإجراءات والمقاييس والوسائل التقنية
(المدونة)،

- شرح وتعميم مضمون إصلاح الميزانية.

. **المديرية الفرعية لتنفيذ التركيبة المعلوماتية**
المرتبطة بإصلاح الميزانية، وتكلف بما يأتي :

- المساهمة في تصميم الوسائل المعلوماتية
المرتبطة بعصرنة أنظمة الميزانية،

- تنفيذ استعمالات البرامج المعلوماتية المرتبطة
بإصلاح الميزانية.

. **المديرية الفرعية للتنسيق بين إصلاحات**
الميزانية، وتكلف بما يأتي :

- تنسيق أعمال الإصلاح مع الهياكل الأخرى،

- السهر على احترام الرزنامة المقررة لسير
عملية الإصلاح،

- التكفل بالجوانب الخاصة بالوثائق والاتصال
المتعلقة بإصلاح الميزانية.

تتوفر المديرية العامة للميزانية على مفتشية
لمصالح الميزانية يحكمها نص خاص.

يساعد المدير العام للميزانية مديران (2)
لدراسات ورئيس دراسات.

المادة 4 : المديرية العامة للخزينة، وتكلف
بما يأتي :

- المبادرة بأي نص تشريعي أو تنظيمي تابع لمجال
اختصاصها،

- المساهمة في تحديد سياسات تسيير تدخل
الخزينة في القطاع الاقتصادي وضمان متابعتها
وتقييمها،

- ضمان متابعة وتقييم مساهمات الدولة في
القطاع العمومي الاقتصادي غير المالي،

- اقتراح العناصر التي تساهم في تحديد
سياسة المساهمات الخارجية للدولة وضمان
تسييرها ومتابعتها وتقييمها،

* **مديرية إدارة الوسائل والمالية،** وتكلف،
بالاتصال مع الهياكل المركزية للوزارة المكلفة بالوسائل
والموارد البشرية، بما يأتي :

- ضمان تسيير مستخدمي المديرية العامة،

- ضمان تسيير ميزانيات ووسائل المديرية
العامة،

- تنفيذ ميزانيات المصالح الخارجية،

- تأطير وتنسيق تسيير ميزانيات ووسائل
ومستخدمي المصالح الخارجية،

- ضمان تطبيق وتنفيذ برامج التكوين المخصصة
لمستخدمي المديرية العامة في إطار استراتيجية
التكوين للوزارة.

وتتكون من ثلاث (3) مديريات فرعية :

. **المديرية الفرعية للمستخدمين،** وتكلف بما يأتي :

- تسيير مستخدمي الهياكل المركزية للمديرية
العامة،

- تأطير تسيير مستخدمي المصالح الخارجية
وضمان متابعتها وتقييمها.

. **المديرية الفرعية للوسائل و الميزانية،** وتكلف
بما يأتي :

- تسيير الوسائل المالية والمادية للهياكل المركزية
للمديرية العامة،

- إعداد تقديرات الميزانية للمديرية العامة،

- تنفيذ الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية
وضمان متابعتها وتقييمها،

- ضمان تسيير الوثائق وحفظ الأرشفة.

. **المديرية الفرعية للتكوين،** وتكلف بما يأتي :

- المساهمة في تحديد برامج التكوين الضرورية
لمستخدمي المديرية العامة،

- تنفيذ برامج التكوين المخصصة لمستخدمي
المديرية العامة وتطبيقها، بالاتصال مع هيكل الوزارة
المكلف بالموارد البشرية.

* **مديرية عصرنة أنظمة الميزانية،** وتكلف
بما يأتي :

- متابعة مشروع عصرنة عملية الميزانية،

- اقتراح كل نص ذي طابع تشريعي وتنظيمي
مرتبط بإصلاحات عملية الميزانية،

. المديرية الفرعية للمديونية العمومية الداخلية،

وتكلف بما يأتي :

- اقتراح شروط مكافأة القيم التي تصدرها الخزينة العمومية والأموال المودعة لديها،
- تطوير أدوات ونشاطات تحصيل الموارد المالية الضرورية لتعزيز الوسائل المالية للخزينة والقيام بأي عملية اقتراض في السوق الوطنية،
- تأطير وتنظيم وضبط الأسواق الابتدائية والثانوية وقيم الدولة ونشر المعطيات والمعلومات المرتبطة بها،
- متابعة وتقييم ومراقبة نشاط المختصين في قيم الخزينة.

. المديرية الفرعية للمديونية العمومية**الخارجية، وتكلف بما يأتي :**

- السهر على تطبيق اتفاقات واتفاقيات القروض الدولية وتنفيذ التدابير المتعلقة بتجسيد التعهدات التي تسجلها الخزينة،
- إعداد وتحيين نماذج تقييم ومتابعة المديونية العمومية الخارجية،
- تحليل هيكل وحجم المديونية العمومية الخارجية واقتراح أي عمل يرمي إلى التحكم فيها وتحسين شكلها،
- إعداد وتقديم تقرير دوري عن تسيير القروض واستعمالها،
- السهر على تسديد الأقساط المستحقة في التاريخ المحدد، بعنوان المديونية العمومية الخارجية،
- اقتراح أي عمل يرمي إلى تسيير نشيط للمديونية العمومية الخارجية قصد تخفيض مخزونها وتكلفتها،
- تحديد كفاءات وشروط المنح المحتمل لضمان الدولة.

*** مديرية خزينة الدولة، وتكلف بما يأتي :**

- المساهمة في أي عملية تتضمن تدخل الخزينة، في مجال التسبيقات والقروض والمستحقات،
- إعداد المخطط التقديري لموارد واستثمارات وتدفقات الخزينة والسهر على تطبيقه ومتابعة تنفيذه،

- المساهمة، مع الإدارات المعنية، في تحديد تدابير ذات طابع مالي تتصل بإعادة هيكلة القطاع العمومي الاقتصادي وضمان تسييرها ومتابعتها،

- تحضير عناصر تحديد سياسة المديونية العمومية والالتزامات المالية الداخلية والخارجية للدولة،

- اتخاذ كل التدابير المرتبطة بتعهدات الخزينة وتسيير موارد واستثمارات خزينة الدولة،

- تطوير نشاطات تحصيل الموارد المالية ووسائل الدفع الضرورية لتغطية الاحتياجات المالية المتصلة بتنفيذ الميزانية والتعهدات المالية للدولة،

- تحديد شروط مكافآت القيم التي تصدرها الخزينة والأموال المودعة لديها،

- المساهمة في تطوير المؤسسات ووسائل الأسواق المالية،

- المساهمة في إعداد وتنفيذ مشاريع عصنة النظام المصرفي والمالي،

- السهر على متابعة وتقييم شركات التأمين العمومية،

- وضع التخصيصات الأساسية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومركز البحث والتنمية،

- إعداد وضعية مختصرة لعمليات الخزينة.

وتتكون من خمس (5) مديريات :

*** مديرية المديونية العمومية، وتكلف بما يأتي :**

- المساهمة في تحديد سياسة المديونية العمومية الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها،

- السهر على تطوير نشاطات وأدوات تحصيل الموارد المالية الضرورية لاحترام توازنات الخزينة،

- الشروع في أي عملية اقتراض في السوق الوطنية لرؤوس الأموال المتصلة باحتياجات تمويل الدولة،

- تحديد شروط مكافآت القيم التي تصدرها الخزينة والأموال المودعة لديها،

- تصميم وتنفيذ تدابير التسيير النشط لمختلف صيغ تدخل الخزينة في الأسواق المالية،

- المبادرة بأي تدبير يتعلق بشروط المنح المحتمل لضمان الدولة.

وتتكون من مديرتين (2) فرعيتين :

- إعداد الوضعية الملخصة لعمليات الخزينة والوثائق الملحقة، بالاتصال مع الهياكل المعنية،
- القيام بالأشغال المتعلقة بتحليل وتقييم وضعية عمليات الخزينة ورصيد تنفيذ قانون المالية،
- ضمان تسيير ومتابعة مستحقات الخزينة لدى باقي العالم، بالاتصال مع المؤسسات والهياكل المعنية،
- دراسة واقتراح التدابير المتعلقة بإعداد وتنفيذ برامج تدخل الخزينة التي تمر عبر الحسابات الخاصة للخزينة،

- ضمان وظيفة الأمر بالصرف بالنسبة لاعتمادات ميزانية التجهيز بعنوان العمليات بالرأسمال والمخصصة لتزويد حسابات التخصيص الخاص،

- إعداد الوضعية الملخصة لعمليات الخزينة والتقديرية على المدين القصير والمتوسط في مجال تمويل عمليات الخزينة، على أساس الوضعية الملخصة لعمليات الخزينة.

وتتكون من مديرتين (2) فرعيتين :

. المديرية الفرعية للتدخلات المالية، وتكلف بما يأتي :

- دراسة واقتراح التدابير الضرورية لإعداد وتنفيذ برامج تدخل الخزينة في مجال القروض والتسبيقات،

- متابعة إنجاز العمليات الداخلية والخارجية للقروض والتسبيقات ومستحقات الخزينة الأخرى،

- إعداد قرارات القروض وتسبيقات الخزينة وكذا أوامر الصرف المرتبطة بها،

- تسيير الحسابات الخاصة للخزينة المكلفة بها،

- ضمان تسيير حافظة السندات ومتابعة عمليات التحصيل وإعداد تقرير دوري بشأنها،

- إنجاز أوامر صرف العمليات من حسابات التخصيص وحسابات التجارة.

. المديرية الفرعية لتسيير الخزينة، وتكلف بما يأتي :

- إعداد المخطط التقديري لموارد واستعمالات

- ضمان متابعة وتحليل حركات الأموال ومكافآتها لا سيما مع مصالح البريد،

- إعداد الوضعية الملخصة لعمليات الخزينة،

- إعداد المعطيات الإحصائية طبقا للمعايير الخاصة أو النظام العام لنشر المعلومات.

*** مديرية المساهمات، وتكلف بما يأتي :**

- المساهمة في إعداد السياسة المتعلقة بمساهمات الدولة في القطاع العمومي الاقتصادي غير المالي،

- تحديد كفاءات وإجراءات تدخل الخزينة في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والشراكة والخصوصية،

- تنظيم وضمان متابعة مساهمات الدولة في القطاع العمومي الاقتصادي غير المالي، بالاتصال مع المؤسسات المعنية،

- تنظيم وضمان تسيير ومتابعة المساهمات الخارجية للدولة والسهر على تمثيل وزارة المالية في المؤسسات المعنية،

- تطوير القدرات التقنية لتحليل وتقييم المؤسسات العمومية للقطاع غير المالي، لملاءمتها مع متطلبات عملية الشراكة والخصوصية.

وتتكون من أربع (4) مديريات فرعية :

. المديرية الفرعية للمساهمات ذات الطابع الصناعي،

. المديرية الفرعية للمساهمات ذات الطابع غير الصناعي.

تمارس هاتان المديرتان، كل واحدة في مجال اختصاصها، المهام المشتركة وتكلفان بما يأتي :

- اقتراح الأدوات المؤسساتية والتنظيمية الضرورية لتمثيل الدولة، بعنوان مساهماتها،

- المساهمة في أعمال إعادة التنظيم وإعادة الهيكلة أو إعادة توزيع المؤسسات العمومية،

- تحديد برامج وكفاءات وشروط تدخل الخزينة في إطار عمليات إعادة تنظيم وإعادة هيكلة وإعادة توزيع المؤسسات العمومية، عندما تقرر الهيئات المؤهلة تدخل الدولة وصياغة التدابير ذات الطابع

- تنظيم متابعة وتحليل وتقييم مساهمات الدولة في البنوك والمؤسسات المالية،
- ترقية الآليات الجديدة لتمويل الاقتصاد عن طريق الأسواق المالية،
- التقييم الدوري لسير وأداء مؤسسات السوق واقتراح أي تدبير يرمي إلى تحسين فعاليتها،
- إبداء الرأي في أي نص تبادر به سلطات السوق المالية،
- اقتراح أي تدبير يهدف إلى تعبئة الادخار وتطوير الوساطة المالية،

و تتكون من ثلاث (3) مديريات فرعية :

. المديرية الفرعية للمؤسسات البنكية، وتكلف بما يأتي :

- التقييم الدوري للوضعية المالية و نشاط البنوك،
- ضمان تسيير مساهمات الدولة في القطاع البنكي في إطار ممارسة وزير المالية سلطات وصلاحيات الجمعية العامة، بتحضير وعقد الجمعيات العامة العادية وغير العادية وكذا متابعة تنفيذ لوائح هذه الجمعيات،
- المبادرة بأي عمل من شأنه أن يسمح بالتأهيل المؤسسي وعصرنة البنوك العمومية، والمساهمة في ذلك،
- اقتراح أي تدبير يرمي إلى تحسين تسيير البنوك العمومية،
- اقتراح أي عمل للإصلاح المؤسسي للقطاع البنكي والمساهمة في تنفيذه،
- إعداد أي وثيقة للتخليص السنوي حول وضعية تطور القطاع البنكي وآفاقه .

. المديرية الفرعية للسوق المالية، وتكلف بما يأتي :

- اقتراح أي تدبير يرمي إلى تنشيط السوق المالية وتطوير منتجات مالية جديدة والتنظيم والتطوير المؤسسي لسوق رؤوس الأموال،
- التقييم الدوري للإطار المؤسسي للوساطة

- اقتراح أي تدبير يرمي إلى الضمان المؤقت للعمليات ذات الطابع المالي المعروفة باستعجالها وفائدتها،
- المساهمة في تحديد استراتيجيات وسياسة الدولة في مجال خوصصة المؤسسات العمومية،
- المساهمة في متابعة تنفيذ وتقييم عمليات خوصصة المؤسسات العمومية،
- دراسة طلبات التخصيص الأساسية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ولمركز البحث و التنمية.

. المديرية الفرعية للتحليل و التقييم المالي، وتكلف بما يأتي :

- جمع عناصر الإعلام لدى المؤسسات المعنية،
- ضمان تنظيم ومعالجة المعلومات التي يتم جمعها، بهدف تكوين بنك للمعطيات الإحصائية التي يمكن أن تستخدم في إعداد الدراسات والتحليل والمذكرات حول المؤسسات والهيئات العمومية،
- إعداد دعائم ونماذج تقديم المعلومات الاقتصادية والمالية المتعلقة بنشاط المؤسسات والهيئات العمومية وضمن نشرها الدوري، بالتشاور مع الهياكل المعنية،
- متابعة المؤسسات والهيئات العمومية، وتقييم وضعيتها الاقتصادية والمالية،

. المديرية الفرعية للمساهمات الخارجية، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في تحديد السياسة المتعلقة بالمساهمات الخارجية للدولة وإعدادها،
- اقتراح طرق تنظيم المساهمات الخارجية للدولة وتسييرها،
- ضمان متابعة المساهمات الخارجية للدولة من خلال وضع الوسائل والأدوات الملائمة.

*** مديرية البنوك العمومية والسوق المالية، وتكلف بما يأتي :**

- جمع وتحليل كل المعلومات والمعطيات المتعلقة

